

جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قسم العلوم السياسية

أثر التدخل الأمريكي في العراق على العلاقات العراقية - المصرية

( 2011 - 2003 )

**The Impact of American Intervention in Iraq on Egyptian –  
Iraqi Relation ( 2003 – 2011 )**

إعداد الطالب

أحمد سالم حسين الجبوري

إشراف الدكتور

عاهد مسلم سليمان المشاقبة

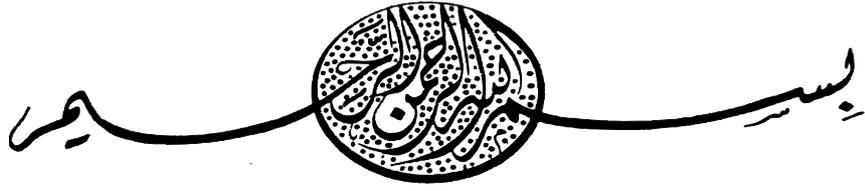
قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم

السياسية من معهد بيت الحكمة

جامعة آل البيت

عمادة الدراسات العليا

2015



﴿ رَبِّ قَدْ آتَيْتَنِي مِنَ الْمُلْكِ وَعَلَّمْتَنِي مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ  
فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ أَنْتَ وَلِيِّي فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ تَوَفَّنِي  
مُسْلِمًا وَالْحَقْنِي بِالصَّالِحِينَ ﴾

بِسْمِ اللَّهِ  
الْعَظِيمِ

(سورة يونس / آية: 101)



أنا : الطالب أحمد سالم حسين، أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ  
من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات  
النافذة في الجامعة.

التوقيع : .....

التاريخ : ..... / ..... / 2015 م

## الإقرار

الرقم الجامعي :

أنا الطالب : أحمد سالم حسين  
1320600036

الكلية : معهد بيت الحكمة

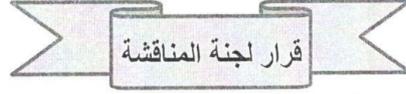
التخصص : العلوم السياسية

أقرُّ بأنني قد التزمتُ بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول والمتعلقة بإعداد رسائل الماجستير ، حيث قمت شخصياً بإعداد رسالتي تحت عنوان :

" أثر التدخل الأمريكي في العراق على العلاقات العراقية - المصرية  
( 2003 - 2011 ) "

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والاطاريح العلمية ، كما أنني اعلم بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستله من رسائل أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم ، فإنني أتحمّل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها ، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها ، دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب : ..... التاريخ : / / 2015



أثر التدخل الأمريكي في العراق على العلاقات العراقية – المصرية

( 2011 - 2003 )

The Impact of American Intervention in Iraq on Egyptian –  
Iraqi Relation ( 2003 – 2011 )

إعداد الطالب

أحمد سالم حسين الجبوري

الرقم الجامعي

1320600036

إشراف الدكتور

عاهد مسلم سليمان المشاقبة

التوقيع	أعضاء لجنة المناقشة
	د. عاهد مسلم سليمان المشاقبة (مشرفاً ورئيساً)
	د. صايل فلاح السرحان (عضواً)
	د. عادل تركي القاضي (عضواً)
	أ. د. يحيى العلي (عضواً/خارجياً)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية. ونوقشت وأوصي بإجازتها يوم الأثنين الموافق / 21 / 12 / 2015 م.



إلى من أروضعتني الحب والحنان ... الى رمز الحب وبلسم الشفاء...الى القلب الناصع  
البياض ... إلى من أمرني الله جل في علاه أن أرفق بها فاقترن رضاه برضاها ... أمي  
الحبيبة... حفظها الله ورعاها.

إلى من اطال الله بقاءه... والبسه ثوب الصحة والعافية .... ومتعني ببره ورد جميله ....  
أهديه ثمرة من ثمار غرسه .... أبي العزيز.... أمد الله في عمره.

إلى من اظهروا لي ما هو أجمل من الحياة .... إلى الشموع التي تربيت معهم ...أخوتي  
وأخواتي .... ويبقى الدعاء لكم في ظهر الغيب.

إلى الشمس التي تضيئ بها حياتي ...والقمر الذي ينير طريقي ....وشمعتي التي تنور  
دروبي .... زوجتي الغالية.... لكي مني كل الحب والتقدير.

إلى رياحين عمري وقرّة عيني ...أولادي....(محمد- عبد الرحمن-براء- زيد)  
(نداء --- رقية ) .

إلى بلدي العزيز الى من لا يفارق خيالي .... إلى من ارتويت من دجلته وفراته وطني  
الحبيب العراق.

أهدي لكم جميعاً ثمرة هذا الجهد المتواضع

(الباحث)

(محمد صالح حميد)

## الشكر والتقدير

الحمد لله حتى يرضى والحمد لله اذا رضى والحمد لله بعد الرضى، حمداً طيباً طاهراً كثيراً مباركاً فيه، والصلاة والسلام على حامل اللواء المعقود ، والمقام المحمود ، والحوض المورود، والصراط الممدود ، رسولنا محمد صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه ومن اهتدى بهديه واقترفى أثره إلى يوم الدين .... وبعد...

أتقدم بأسمى وأجمل وأنقى آيات الشكر والامتنان والعرفان إلى المملكة الأردنية الهاشمية حكومة وشعباً على حسن ضيافتها وطيب أهلها .

ويسعدني أن أتقدم بالشكر الممزوج بوافر احترامي وتقديري إلى أستاذي الدكتور عاهد مسلم المشاقبة الذي اشرف على رسالتي وطوع وقته وجهده لمساعدتي وتوجيهي ، فأعطى لي من غزير علمه وواسع معرفته واطلاعه، جعلتني أتجاوز الكثير من الصعاب، داعياً الله عز وجل أن ينير دربه ويسدد خطاه وينعم عليه بدوام الصحة والعافية، فجزأه الله في الدنيا سروراً وفي الفردوس يمنحةً خلوداً.

كما وأتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكبير، إلى جميع أساتذتي الأفاضل في معهد بيت الحكمة ، ومنهم الدكتور محمد الهزايمة والدكتور صايل السرحان والدكتور هاني أخو أرشيدة والدكتور علي الشرعة والدكتور محمد المقداد والدكتور عادل القاضي، كما وأتقدم بشكري إلى أعضاء لجنة المناقشة، مقدراً لهم وقوفهم معي وتحملهم عناء الحضور، وتفضلهم بمناقشة هذه الرسالة، ولما كتبتهم أقلامهم الصادقة، فجزأهم الله خير الجزاء وأدامهم الله لخدمة العلم وأهله.

وأخيراً أوجه شكري وتقديري إلى كل من ساندني ولو بكلمة تشجيع لإتمام هذه الرسالة، وشكري وتقديري إلى أصدقائي وزملائي، وأعتذر عن من نسيه القلم في الذكر سهواً وختاماً رجائي ودعائي إلى الله أن أكون قد وفقت في عملي هذا ،

والله ولي التوفيق .

الباست

أحمد سالم حميس

## قائمة المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
1	الآية القرآنية	ب
2	التفويض	ج
3	قرار الالتزام	د
4	أعضاء لجنة المناقشة	هـ
5	الإهداء	و
6	الشكر والعرفان	ز
7	قائمة المحتويات	ح
8	الملخص باللغة العربية	ك
<b>الفصل الأول / الإطار النظري</b>		
9	المقدمة	2
10	أهمية الدراسة	3
11	أهداف الدراسة	4
12	مشكلة الدراسة وتساؤلاتها	4
13	حدود الدراسة	5
14	المتغيرات والمفاهيم الأساسية	5
15	منهجية الدراسة	6

الرقم	الموضوع	الصفحة
16	الدراسات السابقة	9
17	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة	14
15	الفصل الثاني / التطور التاريخي للعلاقات العراقية المصرية	
18	المبحث الأول / العلاقات العراقية المصرية قبل 2003	17
19	المطلب الأول/العلاقات العراقية المصرية في العهد الملكي و الجمهوري	17
20	المطلب الثاني/العلاقات العراقية المصرية بعد توقيع معاهدة كامب ديفيد مع إسرائيل	32
21	المبحث الثاني /العلاقات العراقية المصرية في الحرب الخليجية الاولى والثانية	40
22	المطلب الأول / العلاقات في الحرب الاولى العراقية الايرانية	41
23	المطلب الثاني /العلاقات بعد حرب الخليج الثانية (غزو الكويت )	44
54	الفصل الثالث / أبعاد التدخل الأمريكي في العراق والموقف المصري	
24	المبحث الأول / السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق	55
25	المطلب الأول / ابعاد التدخل الامريكي وأثره على العلاقات العراقية المصرية	55
26	المطلب الثاني/الحرب الاستباقية ( الوقائية) الأمريكية واحتلال العراق	60
27	المبحث الثاني / الموقف المصري من الاحتلال الامريكي للعراق 2003	70
28	المطلب الأول / الموقف الرسمي من الاحتلال الأمريكي	70

الصفحة	الموضوع	الرقم
75	المطلب الثاني / الموقف الشعبي من الاحتلال الأمريكي	29
78	الفصل الرابع / أبعاد العلاقات بين العراق ومصر بعد التدخل الامريكى في العراق عام 2003—2011	
80	المبحث الاول/العلاقات الدبلوماسية بين العراق ومصر 2011/2003	30
80	المطلب الاول / العلاقات بعد تشكيل الحكومة الانتقالية حتى عام 2011	31
85	المطلب الثاني / ابرز الازمات السياسية في العلاقات العراقية المصرية	32
91	المبحث الثاني/العلاقات الاقتصادية بين العراق ومصر 2011/2003	33
91	المطلب الاول / العلاقات الاقتصادية العراقية - المصرية	34
97	المطلب الثاني/ مستقبل العلاقات العراقية - المصرية	35
102	الخاتمة	36
104	النتائج	37
106	المصادر والمراجع	38
119	الخرائط والملاحق	39
123	ملخص اللغة الانكليزية	40



## أثر التدخل الأمريكي في العراق على العلاقات العراقية – المصرية

2011 – 2003

اعداد الطالب/ احمد سالم حسين

اشراف الدكتور/ عاهد مسلم سليمان المشاقبة

هدفت هذه الدراسة الى معرفة اثر التدخل الامريكى في العراق على العلاقات العراقية المصرية في الفترة من 2003 – 2011، وكذلك فان هذه الدراسة تتبعت الجذور التاريخية للعلاقات العراقية المصرية، وحاولت التعرف على حالات التعاون التي شهدتها العلاقات العراقية المصرية في مختلف المراحل التاريخية سواءً في العهد الملكي او في العهد الجمهوري، وبيان الموقف المصري على المستوى الرسمي والشعبي من التدخل الامريكى العراق، وتسليط الضوء على ابعاد العلاقة ما بين العراق ومصر بعد التدخل الامريكى في العراق من النواحي السياسية والدبلوماسية والاقتصادية.

واستخدمت الدراسة منهجي المصلحة الوطنية ونظرية الدور في العلاقات الدولية الذي سيؤدي الى تفسير وفهم السياسة الخارجية الامريكية من خلال منهج المصلحة الوطنية القومية الامريكية في المنطقة وفي العراق خاصة، ونظرية الدور التي تساعد في امكانية وتفسير الدور الذي يقوم به البلدان، بناءً على تحليل البيانات والمعطيات والعوامل والمحددات المتوفرة والتي تشكل مصادر الدراسة.

واجابت الدراسة على السؤال المحوري (ما أثر التدخل الأمريكي في العراق على العلاقات العراقية المصرية) وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج كان اهمها ان هناك نوع من التوافق ما بين العراق ومصر حول القضايا السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، وخلصت الدراسة إلى ضرورة قيام صناع القرار في كلا البلدين على إجراء مزيد من التعاون بين العراق ومصر بدعم وحدة الاراضي العراقية واستقلالها، وعلى مصر بذل المزيد من الجهود السياسية للتوصل الى سلام دائم في العراق من خلال مصالحة حقيقية بين جميع القوى والاطياف المختلفة، ودعمه من اجل عودته للصف العربي.

# مفصل الامور

الإطار العام للدراسة

## الفصل الاول

### الاطار العام للدراسة

#### المقدمة :

إن الأحداث التي مرت بها الاقطار العربية في مراحلها التاريخية المختلفة لها تأثير واضح على علاقات الدول العربية بعضها ببعض، فالحدث التاريخي يفعل فعله في مسار العلاقات بين الدول والشعوب، لاسيما اذا كانت تربطها صلات مشتركة في جوانب كثيرة، هناك اتفاق نسبي في وجهات النظر في العلاقات العراقية المصرية على مر السنوات حول ضرورة التعاون ويجاد نقاط اشتراك بينهما.

لقد شهدت العلاقات بين العراق ومصر تحسنا تدريجيا في العهد الملكي، وقد ظهرت بوادر العداء في عهد الرئيس المصري جمال عبد الناصر، اما في فترة حكم السادات فقد خفت حدة العداء الى حد ما وبدأت العلاقات بالتحسن بعد ان نشبت الحرب بين العرب واسرائيل، 1973 وعادت العلاقات الى الاستياء بعد موافقة مصر على وقف اطلاق النار، وتوقيع مصر على اتفاقية كامب ديفيد عام 1978، واخذت تتحسن تدريجيا في حكم مبارك حتى عام 1990 حيث وصلت الى حد القطيعة بعد اجتياح العراق للكويت ومشاركة مصر في التحالف الدولي ضد العراق.

إن التوجهات الامريكية نحو الشرق الاوسط والخليج العربي تحظى باهتمام كبير، واصبحت السيطرة على الخليج العربي من اهم اهداف السياسة الخارجية الامريكية وتوجهاتها التي تعتبرها من سياستها القومية العليا، وتشمل الاهداف الامريكية الرئيسة في المنطقة ضمان تدفق النفط العربي بأسعار رخيصة ودعم النظم السياسية الصديقة ومحاربة النفوذ الروسي في المنطقة، وضمان امن اسرائيل.

بدأ العراقيون في الفترة التي اعقبت التدخل الأمريكي للعراق عام 2003 احوج من غيرهم لإعادة تكوين علاقات طبيعية في كافة المجالات وخاصة مع الدول العربية، تلك الدول التي رفضت في البداية تأسيس علاقات طبيعية مع العراق باعتباره دولة محتلة لا تتمتع بسيادة، وبعد تطور الاوضاع وتسلم الحكومة العراقية زمام الامور، وممارسة الولايات المتحدة ضغوط سياسية على الحكومات العربية لتطبيع علاقاتها مع العراق ثم اخذت العلاقات بالتحسن مع الدول العربية ومنها مصر.

وعليه، سيقوم الباحث بتسليط الضوء على تأثير التدخل الأمريكي في العراق على العلاقات العراقية المصرية في الفترة 2003-2011م ، وابعاد هذا التدخل على العلاقات بين

البلدين، من خلال المرور بالمراحل التاريخية بين العلاقات. وتتبع ابعاد السياسة الامريكية نحو العراق والمنطقة وعامل التأثير في العلاقات .

## اولاً: اهمية الدراسة :

تتبع اهمية دراسة موضوع اثر التدخل الامريكي في العراق على العلاقات العراقية المصرية خلال فترة الدراسة في ضوء ما تشهده المنطقة من متغيرات سياسية وامنية واقتصادية كان لها بعد اقليمي ودولي.

وبناء على ذلك تبرز اهمية هذه الدراسة في جانبين اساسيين هما :

### 1- الاهمية العلمية (النظرية)

أ- تعمل هذه الدراسة على ابراز الجذور التاريخية لهذه العلاقات ، وما لهذا التدخل الامريكي من تأثير على العلاقات العراقية المصرية .

ب - للدراسة اهمية في تسليط الضوء على ابعاد العلاقات بين العراق ومصر بعد التدخل الامريكي في العراق عام 2003م في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية .

ج - لدراسة هذه الموضوع اهمية في بيان المصالح التي تشكلت من اثر التدخل الامريكي في العراق.

د - التعرف على ابعاد الموقف المصري الرسمي و الشعبي ، والذي يشكل عامل محدد للعلاقات بين البلدين .

### 2 - الاهمية العملية :

تفيد هذه الدراسة صناع القرار في تبني سياسات جديدة او استراتيجية في التعامل مع المشكلات التي نتجت عن التدخل الامريكي في العراق أو بأي دول عربية بشكل عام ، ووضع خطط مستقبلية من اجل التعاطي مع تأثير التدخلات الامريكية المنبثقة من سياستها الخارجية نحو المنطقة ، وستضيف الدراسة الحالية بعدا علميا في فهم العلاقات العراقية المصرية وابعاد التدخل الامريكي على العلاقات والتحديات الناجمة عن السياسة الامريكية الخارجية نحو المنطقة.

## ثانيا : اهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة اهداف يمكن اجمالها بالاتي :

- 1- تتبع الجذور التاريخية للعلاقات العراقية المصرية .
- 2- التعرف على التدخل الامريكي في العراق وتأثيرها على العلاقات العراقية المصرية من الفترة الواقعة بين 2003-2011.
- 3- التعرف على حالات التعاون التي شهدتها العلاقات العراقية المصرية في مختلف المراحل .
- 4- بيان الموقف المصري من التدخل الامريكي للعراق (الرسمي ،والشعبي).
- 5- تسليط الضوء على ابعاد العلاقة بين العراق ومصر بعد التدخل الامريكي في العراق عام 2003-2011م من الناحية (السياسية، والاقتصادية، والثقافية).

## ثالثا : مشكلة الدراسة واسئلتها :

تكمن مشكلة الدراسة في التعرف على العلاقات العراقية المصرية بعد التدخل الامريكي للعراق عام 2003م ، وما هي الجذور التاريخية لهذه العلاقات وصولا الى عام الغزو، حيث كانت هناك علاقات سياسية تميزت بها البلدين ، وسيتم ابراز هذه العلاقات في ضوء الكشف عن تأثير التدخل الامريكي في العراق على العلاقات بين العراق ومصر ما بين 2003-2011م وهي الفترة التي احتل العراق فيها من قبل امريكا ، ومن ثم الانسحاب منها ووصولاً الى الربيع العربي وقيام ثورة مصر عام 2011.

وعليه يمكن صياغة السؤال المحوري في المشكلة البحثية على النحو الاتي :

- ما أثر التدخل الامريكي في العراق على العلاقات العراقية المصرية وما هو السيناريو المستقبلي لهذه العلاقات ؟

ويتفرع عن هذا السؤال المحوري الاسئلة الفرعية التالية :

- 1- ما الجذور التاريخية للعلاقات العراقية المصرية ؟
- 2- ما حالات التعاون التي شهدتها العلاقات العراقية المصرية في مختلف المراحل ؟

3- ما الموقف المصري من التدخل الامريكي العراق (الرسمي ، والشعبي ) ؟

4- ما ابعاد العلاقات بين العراق ومصر بعد التدخل الامريكي في العراق عام 2003-2011 من الناحية (السياسية، والاقتصادية، والثقافية)؟

5. ما السيناريو المستقبلي لهذه العلاقات ؟

#### رابعاً : حدود الدراسة :

ستقتصر الدراسة على الحدود الاتية :

– الحدود المكانية : جمهورية العراق وجمهورية مصر العربية :

– الحدود الزمانية : لقد روعي ان تكون الفترة الزمنية للدراسة ما بين عامي (2003) و (2011) اما مبررات اختيار (2003) كبدية للفترة الزمنية للدراسة ، هي تاريخ تدخل الولايات المتحدة الامريكية في العراق ، اما اختيار العام (2011) كنهاية للفترة الزمنية للدراسة حيث شهد هذا العام انسحاب القوات الامريكية من العراق ، وقيام ثورة الربيع العربي في مصر التي نتج عنها انهيار النظام السياسي في مصر بزعامة الرئيس حسني مبارك ، وسيقوم الباحث بالرجوع تاريخيا الى ما قبل الفترة الزمنية ، لمقتضيات الدراسة وتحليل العلاقات في كافة المراحل التاريخية .

#### خامساً : المتغيرات والمفاهيم الاساسية في الدراسة :

برز في هذه الدراسة المتغيران الرئيسيان التاليان :

1- المتغير المستقل : التدخل الامريكي في العراق .

2- المتغير التابع : العلاقات العراقية المصرية .

وسنشرع بتعريف هذين المتغيرين اسمياً واجرائياً :

1- التدخل الامريكي في العراق :

أ- التعريف الاسمي ( الاصطلاحي ):

هو تعرض دولة لشؤون دولة اخرى بطريقة استبدادية وذلك بقصد الابقاء على الامور الراهنة للأشياء او تغييرها ، ومثل هذه التدخل قد يحصل بحق او بدون حق ولكنة في كافة الحالات يمس الاستقلال الخارجي والسيادة الاقليمية للدولة المعنية (الغنيمي، 1975، 311).

## ب - التعريف الاجرائي :

هو التدخل الامريكي في العراق عام 2003 عسكريا من خلال تحالف بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وشكلت القوات العسكرية الامريكية والبريطانية النسبة العظمى من هذه الائتلاف ما نسبته 98% ولقد تسببت هذه الحرب بخسائر بشرية ومادية كبير ، وان انسحابها من العراق لا يعني خروجها نهائيا بل يعني الانسحاب العسكري مع التدخل في الشؤون الداخلية كنوع من السيطرة والهيمنة للحفاظ على مصالحها القومية العليا .

## 2- العلاقات العراقية المصرية :

### أ- التعريف الاسمي ( الاصطلاحي ) :

هي ظاهرة التفاعلات المتبادلة المتداخلة الرسمية و غير الرسمية بين العرق و مصر (حقي،2012).

## ب - التعريف الاجرائي :

هي العلاقات بين القطرين الشقيقين العراق ومصر بمراحل مختلفة، وبتقلبات حسب الظروف السياسية بين حكومات البلدين، ويمكن وصف تلك العلاقات مؤهلة لترتقي الى مستويات افضل ، وتدعيم العلاقات العراقية المصرية ضمن مؤشرات عديدة سياسية واقتصادية وغيرها ، وقد تمر بمراحل تؤثر على العلاقات .

## سادسا : منهجية الدراسة :

استنادا الى طبيعة الموضوع ، والمشكلة البحثية التي يسعى الباحث للإجابة على تساؤلاتها والاهداف التي يتوخى تحقيقها ، فقد رأى الباحث انه من الانسب استخدام نظرية الدور في العلاقات الدولية ، و منهج المصلحة الوطنية ، وفيما يلي عرض موجز لنظرية الدور ، ومنهج المصلحة الوطنية ، من حيث :

– اصحاب كل منهج و مفهومه .

– مقومات المنهج و ركائزه .

– كيفية توظيف المنهج في البحث .

## 1- منهج المصلحة الوطنية :

أ – اصحاب النظرية ( روادها ) ومفهومها :

سيقوم الباحث باستخدام منهج المصلحة الوطنية المنبثق عن النظرية الواقعية ، باعتبار ان مفهوم هذا المنهج يرتبط الى حد كبير بنظرية القوة ، ونظرا لذلك الارتباط فان (هانز مور جانثو) الامريكي الاصل واستاذ العلاقات الدولية اسهم في ايجاد هذه النظرية وتطويرها ، ولم يتردد في ربط المصلحة الوطنية بالقوة ، إذ تظل القوة هدفا لصناع السياسة الخارجية ، وهي هدف رئيس من اهداف الدولة في علاقاتها الخارجية مع الفاعلين الدوليين .(المشاقبة،2،2013)

ب – مقومات هذه النظرية وركائزها :

واستنادا الى مفهوم هذه النظرية ، يرى اصحاب هذا المنهج ان سلوك الدولة ، ثم التنبؤ بمستقبل علاقاتها الدولية يعرف من خلال ادراك مصالح امريكا الوطنية ، باعتبار ان تلك المصالح هي الباعث الحقيقي لنشاطها وسلوكها تجاه المحيط الدولي ، وبالرغم من اهمية التفاعلات الدولية وفقا لاتجاهات ومفاهيم المصالح الوطنية للفاعلين الدوليين، فانه لا يمكن باي حال من الاحوال تجاهل المصلحة الوطنية كدافع حقيقي لسلوك الدولي ، غير ان ما يجدر التنويه اليه هنا ان السبب الرئيس للصراع في التفاعلات الدولية هو تصادم المصالح الوطنية للدول ، وعلاوة على ذلك ان تفسير المصلحة الوطنية للدولة ، وتحديدتها يتبدل بحدود فهم صناع القرار السياسي وادراكهم لمصالح بلدهم .

ج – كيفية توظيف المنهج :

ان ركائز هذا المنهج ستساهم بشكل كبير في تفسير وفهم السياسة الخارجية الأمريكية استناداً الى منهج المصلحة الوطنية، من هنا نجد مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الدول العربية، تكمن في السيطرة على منابع النفط والغاز العربي، وفتح المجال للتبادل الثقافي بين الولايات المتحدة الأمريكية والعرب، وتوسيع دائرة المشاركة في كافة النواحي السياسية

والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتفعيل دورها المستقبلي في العلاقات الدولية، كما وتبين علاقة الجانبين العراقي - المصري تبعاً للعوامل والمؤثرات التي تحيط بصناع القرار ووضعي السياسة الخارجية في كلا منهما، وكيفية التأثير والتأثر بالمواقف الدولية وتطورات الاهداف والظروف القائمة.(المشاقبة ، 2013).

## 2- نظرية الدور في العلاقات الدولية :

### أ - اصحاب النظرية ( روادها ) ومفهومها :

اسهم كل من (جورج ميلا ) و (جوزيف مورينو) و (بروس بيرل ) في ايجاد هذه النظرية و تطويرها ، ويقوم مفهوم هذه النظرية في العلاقات الدولية على انها : منظومة تعبر عن السياسة الخارجية التي يرى صناع القرار ان دولتهم جديرة للقيام بها من خلال مجموعة المواقف والمفاهيم والمحددات والعوامل التي توفر امكانية ادراك الدور وتطويره والاستعداد لجميع الاحتمالات الناتجة عنه .

### ب - مقومات هذه النظرية وركائزها :

تهتم هذه النظرية بدراسة سلوك الدول بوصفها ادوار سياسية تقوم بها على المسرح الدولي ، وتشكل الدور هنا من مجموعة عوامل تتمثل في هوية المجتمعات والدول ، والقيم السائدة فيها ، وخصائصها القومية ، وتاريخها ومعتقداتها السياسية ، ومقدراتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، ودراسة بنيتها وتركيبها ، وتمايز ادوار الدول بعضها عن بعض تبعاً لاختلاف منظور كل منها للظواهر والاحداث السياسية ، اذ يعتبر منظور الدور الموجه الاساسي لتتبع مواقفها وادوارها وتحديد اتجاهاتها ، كما ان اداء الدور يتشكل نتيجة لرؤية سياسية واضحة لمصالح الدولة واهدافها الوطنية ، ويعتبر جوهر الدور المحدد الاساس في قدرة صناع القرار على توظيف القدرات لبناء الدور.(السرطان ، 2012، 221).

### ج - كيفية توظيف النظرية :

نظراً لمشكلة الدراسة واسئلتها فان هذه النظرية تساعد في امكانية توقع الدور الذي تقوم به الدولتان موضوع الدراسة بناء على تحليل البيانات والمعطيات والعوامل والمحددات المتوفرة التي تشكل مصادر الدور، وتسهم في عملية الربط بين متغيرات الدراسة وتفاعلاتها مع بعضها البعض ومعرفة مدى التغير والتطور في ادوارها خلال فترة الدراسة .

## سابعا : الدراسات السابقة :

حظي موضوع العلاقات العراقية – المصرية باهتمام الباحثين والدارسين والمختصين من خلال ما قدموه من بحوث ودراسات علمية، وعليه امكن الاطلاع على عدد من الدراسات ذات الصلة بالموضوع ، بصورة مباشرة وتنوعت ما بين دراسات عامة و خاصة وتنوعت الدراسات ما بين كتب ورسائل و دوريات ، وفيما يلي عرض لاهم هذه الدراسات .

### 1 - دراسة سرور ، عبد الناصر،(2005) ، أثر العامل الخارجي على السلوك السياسي المصري تجاه العراق خلال ازمة وحرب الخليج :

تناولت هذه الدراسة أثر العامل الخارجي على السلوك السياسي المصري تجاه العراق خلال ازمة 1990-1991، وذلك من خلال طرح العديد من الاطر والاتجاهات النظرية لحرب الخليج الثانية تناولت اشكال التغير في السياسات الخارجية للدول ، مع التركيز على اثر العامل الخارجي على سلوك دولة ما تجاه دولة اخرى ، وتستعرض الدراسة التحول في السلوك المصري تجاه العراق قبيل الازمة وخلالها ، وابرز الادوات التي استخدمتها مصر وهي ( السياسية ، والدبلوماسية ، والاعلامية ، والاقتصادية ، واخيرا العسكرية )، كما تطرح الدراسة تفسير لخلفيات هذا التحول ، تتناول بالتحليل والتقييم هذا السلوك في ضوء المكسب والخسارة.

### 2 - دراسة شميظ ، وليد ،(2005)، إمبراطورية المحافظين الجدد - التضليل الاعلامي و حرب العراق :

تناولت هذه الدراسة عدة مواضيع منها مشروع الهيمنة الامريكية والمحافظين الجدد ، وتناولت موضوعا مهما وهو تزيف الحقائق في امبراطورية ( بوش الابن) والتي كانت تبرر الاعمال التي ينوي القيام بها ، مثل التزيف في امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وانها تهدد الولايات المتحدة ، وتناولت الدراسة المشروع الامبراطوري الامريكي والتضليل الاعلامي في الحروب الامريكية ، واستخدام الدعاية وحرب الاعلام ، كما تناولت الدراسة المحافظون الجدد والاصولية القديمة والتحالف الغريب بين المحافظين الجدد وبين الاصولية البروتستانتية واتفاقهم على شن الحرب على العراق ودعم اسرائيل ونشر الديمقراطية على الطريقة الامريكية، وتركيز المحافظين الجدد على هدفهم وهو تغيير النظام العالمي واقامة نظام دولي جديد تديره الولايات المتحدة الامريكية ، ولكن الدراسة ركزت على الحرب على العراق والتضليل الاعلامي الذي

استخدم في تنفيذ السياسات الامريكية ورغم انها تناولت مجموعة من الاهداف التي هي من اجندة المحافظين الجدد الا انه لم يشمل على كامل الاجندة ووسائل تنفيذها في الشرق الاوسط ، ولم يشمل على الفكر الساسي لتيار المحافظين الجدد.

**3 - دراسة شكارا ، (2005) ، حرب الولايات المتحدة الامريكية على العراق وانعكاساتها الاستراتيجية الاقليمية ،** تبين هذه الدراسة مدى تعاضد دور الهيمنة السياسية والقوة العسكرية الامريكية على الصعيد العالمي ، وكذلك فان الادارة الامريكية تحاول ان تثبت للعالم بانها القوة الاوحد في العالم بعد اندحار الاتحاد السوفيتي ، حيث ان تحقيق الاهداف الاستراتيجية للولايات المتحدة الامريكية على الصعيد العالمي سيأثر بدرجة النجاح الذي تحرز في تعزيز مصالحها وتواجدها في العراق ومنطقة الشرق الاوسط لضمان امن اسرائيل حيث سيعزز مفهوم التفوق الامريكي العسكري على العالم، ومفهوم الديمقراطية على الطريقة الامريكية وسيمنع ظهور اي قوة عسكرية في اي مكان في العالم ، وعليه فان الهدف الرئيسي للإدارة الامريكية هو تغيير النظام العراقي وتنصيب نظام يتلأم واهداف ومخططات تلك الادارة ، باعتبار ان كل ما يجري هو جزء من رسالة عالمية لتحرير الشعوب من الحكومات الفاشلة والحكام الطغاة على رأي الادارة الامريكية ووفقا لما تقتضيه مصلحتها العليا.

#### **4- دراسة الصائغ ، محمد يونس،(2009)،أسانيد الولايات المتحدة بشأن الحرب الاستباقية**

بينت هذه الدراسة ان نظرية الحرب الاستباقية قد اصابته التنظيم الدولي المعاصر بأضرار بالغة السوء بل - الأسوأ من ذلك - أرجعته الى عصور الظلام والهمجية التي كانت سائدة قبل ذلك والتي كانت تعتمد اعتمادا كلياً على استخدام القوة بصفتها اداة شرعية في العلاقات الدولية ، وهذا ما انتهجته الولايات المتحدة الامريكية كأسلوب لها في سياستها وفرضت على المجتمع الدولي ان يكون تحت امرها وطاعتها ، وقد ظهر ذلك جليا بعد احداث 11 ايلول 2001 واعلنت عن مبادئ جديدة لسياستها الخارجية ، فنجد ان من اهم هذه المبادئ الجديدة تتمثل في الحرب الاستباقية والتي بمقتضاها تقوم الولايات المتحدة الامريكية باستخدام القوة العسكرية ضد اي دولة او منظمة ارهابية - حسب مفهوم الولايات المتحدة - يتوقع او يخشى ان تقوم بشن هجمات ضد الولايات المتحدة الامريكية او على مصالحها الخارجية ، ولا يشترط ان يكون هناك هجوم قد وقع بالفعل او تحضير، ان هذه النظرية عندما اعلنها الرئيس بوش الابن لم يكن يقصد منها المعنى الضيق للاستباق وانما امتد هذا المعنى الى معنى اوسع بكثير من استباق هجوم وشيك الحدوث ، وفي المعنى الاوسع شن حرب استباقية او وقائية تجنبا

لتهديد وارد في المستقبل وليس بالضرورة ان يكون قريبا ، وتناول الباحث الحرب على العراق وما خطت له الولايات المتحدة الامريكية من خلال شن حرب استباقية على العراق وافغانستان وغيرهما من الدول ، وكانت حرب بمبررات عدة اتضح انها لم تكن هناك اي مبررات ولكن لاستشعارها الخطر على مصالحها الخاصة .

## 5- دراسة الشاهر،شاهر،(2009)،اولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث 2001

تناولت هذه الدراسة تأثير احداث 11/سبتمبر على السياسة الخارجية الامريكية ، وتناولت محددات السياسة الامريكية داخليا وخارجيا ، كما تحدثت عن مؤثرات السياسة الخارجية مثل جماعة الضغط ، وافكار المحافظين الجدد، ووسائل الاعلام ، والرأي العام ، كما ركزت على التغييرات التي طرأت على السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث ايلول سبتمبر كحدث استراتيجي ضرب نظرية الامن القومي الامريكي وكانت سببا لتوجهات استراتيجية خارجية و داخلية جديدة غير مسبوقه في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، وتناولت الدراسة افكار المحافظين الجدد على انها جزء من المؤثرات الداخلية على السياسة الخارجية وكأنها جماعة ضغط على السياسة الخارجية ، وتجاهل دورها الكبير في صناعة القرار الامريكي ودور القيادات داخل الادارة الامريكية من المحافظين الجدد .

## 6 - دراسة محمود ، علي نعيم ، (2010) ، موقع العراق في الخارطة النفطية الدولية :

هدفت الدراسة التعرف على موقع العراق في الخارطة النفطية الولية ، حيث تستمد العديد من الدول والاقاليم اهميتها مما تمتلكه من موارد اقتصادية هامة ، والنفط احد تلك الموارد الحيوية ، فهو مصدر اقتصادي دولي رئيسي من مصادر الطاقة ويلعب دورا مهما في رسم العلاقات الدولية ، وترتفع مكانة الدولة ويكبر موقعها في المجتمع الدولي بقدر ما في اراضيها من موارد اقتصادية وبقدر تنوع تلك الموارد وعظم حجمها ، ورغم تباين الاهمية النسبية بين دولة نفطية و اخرى او اقليم نفطي و اقليم اخر ، فقد يجد القارئ العديد من الدراسات التي تنشر سنويا عن العديد من تلك الدول أو الاقاليم النفطية والرئيسية منها بشكل خاص ، والعراق احد الدول الرئيسية المنتجة والمصدرة للنفط الخام ، وهو عضو مؤسس وبارز في منظمة الاقطار المصدرة للنفط - أوبك OPEC ويمتلك احتياطي نفطي مؤكد كبير نسبيا ، ولديه موارد طبيعية متنوعة اخرى ، وقد أمتاز بأهمية اقتصادية و جغرافية عبر التاريخ ، وامتازت علاقته مع الاردن بعلاقة جوار تاريخية ، وقدم على مدار الوقت النفط للاردن بأسعار رمزية ، ومساعدات نفطية .

**7- دراسة الشهبواني ، هاشم حسن ، (2011) ، العلاقات العراقية - المصرية وافاقها المستقبلية :**

تناولت هذه الدراسة العلاقات بين القطرين الشقيقين العراق و مصر بمراحل مختلفة وبتقلبات حسب الظروف السياسية بين حكومات البلدين ، وبشكل عام يمكن ان توصف تلك العلاقات بانها جيدة وهي مؤهلة لان ترتقي الى مستويات افضل في المستقبل في ضوء الانفتاح تشكيل لجنة عليا مشتركة الهدف منها ارساء علاقات مبنية على أسس سليمة بين البلدين وتذليل الصعوبات ( وهذه المؤشرات يمكن ان تؤخذ بنظر الاعتبار لتدعيم فكرة تطوير العلاقات العراقية المصرية في الوقت الراهن وفي المستقبل ، سيما وقد ارتبط القطرين بعلاقات التعاون والمساندة في الازمات على اختلاف اشكالها ، وهي دلالات تؤشر وجود ارتباط عضوي بين الشعبين الشقيقين يمكن للنظامين استثمارها بشكل افضل .

**8- دراسة ،علي ،آمة محمد ،(2012) ،(العراق ودول الجوار. سياسة الانفتاح وابعادها الاقتصادية ) :**

تناولت هذه الدراسة التحولات التي شهدتها النظام السياسي في العراق خلال السنوات التسع الماضية وما رافقها من تحديات امنية واقتصادية ، بات ملف التنمية الاقتصادية من اهم الملفات التي تهم صانع القرار ، فالعراقيون يتطلعون اليوم الى استثمار ثروات بلادهم بالشكل الامثل في بناء وترميم القاعدة الاقتصادية وتطوير سبل التنمية في المجالات كافة في ضل حاله الانفتاح التي شهدتها العراق مع دول الجوار وما يمكن ان تسهم به في عملية اعادة الاعمار والاستثمار الاجنبي او ايجاد حلول لمشكلات عالقة لاسيما ما يخص ثروات العراق المائية فضلا عن اوجه التعاون او الشراكة في مجالات اخرى والاستفادة من الخبرات الاجنبية والتجارب الواقعية في رفد جهود التنمية والتطوير .

**9- دراسة تشومسكي، نعوم (2004)، الهيمنة ام البقاء السعي الامريكي الى السيطرة على العالم :**

تناولت دراسة نعوم تشومسكي الموسومة "الهيمنة ام البقاء السعي الامريكي الى السيطرة على العالم "سعي الولايات المتحدة الامريكية للهيمنة على العالم عن طريق استعمال استراتيجيات تعلن فيها عن عزمها الى استخدام القوة لإنهاء التحديات المنظورة التي تعيق مساعي هيمنتها على العالم ، وذلك عندما تتعرض مصالحها الحيوية للخطر ، ومن تلك

التحديات ، تحدي العراق لسياستها في المنطقة بعد تهديده لأمن الخليج وامن اسرائيل ، وتوصل الكاتب الى ان العلاقات الامريكية - العراقية التي كانت سائدة في فترة الحرب العراقية - الايرانية كانت مستقرة ، وكانت الولايات المتحدة الامريكية قد قدمت للعراق تقنيات متقدمة والعوامل البيولوجية القابلة للتحويل الى اسلحة دمار شامل ، مستندة الى ان تلك العلاقة تسودها الاستقرار والود حيث تعتبر زيارة وفد مجلس الشيوخ الامريكي الى العراق عام 1990 ما هي الا دليل على حالة الاستقرار التي تسودها.

10- دراسة : ( kinninmont، stansfield and sirri,2013 ) بعنوان " العراق

على الساحة الدولية السياسة الخارجية والهوية الوطنية في المرحلة الانتقالية " :

هدفت هذه الدراسة الى تسليط الضوء على الجهات الفاعلة الرئيسية والعمليات والروايات التي تشكل سلوك السياسة الخارجية العراقية ، في الوقت الذي كانت فيه البلاد تسعى للخروج من العقوبات الدولية واستئناف دورا طبيعيا في شؤون الدولية بشكل اكبر، ولكنها ايضا تواجه انقسامات داخلية كبيرة على موقعها في منطقة الشرق الاوسط الذي يزيد من الاستقطاب على طول خطوط الموالية لإيران او الموالية للخليج ، ويستند التحليل على سلسلة من المقابلات المباشرة التي اجريت في العراق ( بغداد . اربيل . السليمانية ) في 2012— 2013، فضلا عن عقد ورشتين عمل تضمنت مقابلات على مستوى من الخبرة في لندن وواشنطن مع مجموعة متنوعة من الدبلوماسيين العراقيين وغيرهم ، والسياسيين والمحليلين و المؤرخين واصوات المجتمع المدني ، ومن خلال هذه الدراسة تبين ان غياب العراق مؤخرا ككيان فاعل في السياسة الخارجية يعتبر من الشذوذ التاريخي ، كما في مصر وسوريا ، فقد كان تقليديا واحد من الدول الاكثر نفوذا في العالم العربي ، ومنذ عام 2003 وفر التدخل العراق والنزاع الشديد فرصة للدول الاخرى بتشكيل تحالفات قوية مع فصائل داخلية مختلفة على اساس مصالح كل منها في المنطقة ، الامر الذي وضع اوجه القصور في هيكلية المؤسسات المحلية في الدولة وفي عقد الجهود المبذولة لتطوير وتوافق الآراء بشأن السياسة الخارجية ، وان مستقبل العراق يحظى بمجموعة من الاهداف الاستراتيجية الغربية ، من الامن ومكافحة التطرف في التنمية الاقتصادية ، والسياسة النفطية والمعتقدات حول الديمقراطية ، وان الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة والحكومات الاوربية الرئيسية الاخرى يجب عليها اعادة التركيز على العراق ، كما يجب ايضا ان نسعى جاهدين لأبعاد التطرف والصراع الاقليمي على المدى الطويل ، والتي يمكن ان يكون لها تكاليف هائلة للمنطقة والعالم على المدى الطويل.

## ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة (العربية — والاجنبية ) والتي تتعلق بطبيعة العلاقات العراقية — المصرية وتتبعها ،والعوامل التي عززتها ، والمحددات التي اعاققتها ، واهداف الولايات المتحدة الامريكية في التدخل والتدخل العراق ، ومنها ما تناول هذه العلاقات بصورة مباشرة ، ومنها ما تناولها بصورة غير مباشرة ، لذلك فقد تميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة بكونها تناولت أثر التدخل الامريكي في العراق على العلاقات العراقية — المصرية في فترة من 2003 الى 2011 ، كون اغلب الدراسات لم تنطرق الى هذه الفترة بصورة شاملة ، حيث يمكن لهذه الدراسة ان تبين الموقف المصري من التدخل الامريكي في العراق على المستوى الرسمي والشعبي ، كما وتبين حالات التعاون التي شهدتها العلاقات العراقية — المصرية ، وتسليط الضوء على ابعاد العلاقات العراقية — المصرية بعد التدخل الامريكي في العراق عام 2003 في مختلف النواحي .

# الفصل الثاني

التطور التاريخي للعلاقات  
العراقية - المصرية

## الفصل الثاني

### التطور التاريخي للعلاقات العراقية المصرية 1921 – 2011

إن المتتبع لطبيعة العلاقات العربية العربية خلال القرن الماضي، يجد انها في مختلف فتراتها اتصفت بالفتور في بعض الاحيان ان لم يكن في اغلبها مع امتيازها بالنزاع والصراع وحالة العداء المباشر في كثير من الفترات لأسباب مختلفة تقع ما بين تصفيات شخصية بين حكام العرب او اختلافات ايدولوجية او الافكار او لإرادة لكل نظام عربي عن غيره. والعلاقات العراقية المصرية لا تشذ عن هذه القاعدة بل كانت هي الاساس والنواة وقاعدة الصراع والعداء للنظم العربية مجتمعه.

ففي الفترة من 1921 – 1933 كان الملك فيصل الاول بن الحسين هو من يحكم العراق وكان الملك فيصل يعتبر مصر هي ام العرب، فكانت المؤتمرات العربية تعقد في مصر ومنها المؤتمر الذي عقد في القاهرة في اذار 1921 لمناقشة مشاكل بريطانيا في الشرق الاوسط ومنها العراق، وكذلك كانت العلاقات حتى في عهد الملك غازي بن فيصل الاول حتى عام 1952.

وفي الفترة 1952 – 1958 بعد تسلم الضباط الاحرار قيادة مصر كانت السمة الغالبة على العلاقات العراقية المصرية العدائية والتنافس المستمر كونهما العراق ومصر الزعيمان الوحيدان المتنافسان على الزعامة الاقليمية العربية.

اما العلاقات من 1958 – 2011 فكانت علاقات متراوحة ما بين العداء والصداقة حسب طبيعة المصالح السياسية والجيوستراتيجية والاقتصادية.

وفي هذا الفصل سنتناول المبحثين التاليين وهما :

**المبحث الاول : طبيعة العلاقات العراقية المصرية من 1921 – 2003 .**

**المبحث الثاني : العلاقات العراقية المصرية في الحرب الخليجية الأولى والثانية .**

## العلاقات بين العراق ومصر من 1921 – 2003

### المبحث الاول: العلاقات العراقية المصرية قبل عام 2003.

مرت العلاقات بين العراق ومصر بمراحل ايجابية بين البلدين لكنها في بعض الاوقات مرت بمراحل سلبية كادت ان تصل الى الحرب بين البلدين وكان البلدان المصري والعراقي يتمتعان بعلاقات جيدة في ايام انظمتها الملكية ابتداء من حكم الملك فيصل الاول من 1921 – 1933، ثم الملك غازي بن فيصل الاول 1933 – 1939 ثم الملك فيصل الثاني من 1939 – 1958 (Terry, 2004:12).

عززت العلاقات بينهما في الفترة من 1939، الى ما بعد وفاة الملك غازي وتسلم الملك فيصل الثاني مقاليد الحكم وهي السنة التي بدأت فيها اعمال الحرب العالمية الثانية، وتعززت العلاقات اكثر لوجود هدف قومي مشترك وهو انقاذ فلسطين من اليهود الذين اغتصبوها (الناصرى، 1990: 503-504)

وامتازت العلاقات المصرية العراقية في الفترة من 1958 – 2011 بسمات العداء تارة والصدقة والاخوة تارة اخرى، وللوقوف على طبيعة العلاقات العراقية المصرية من 1921 الى 2003 اي حتى بداية التدخل الامريكى في العراق.

سيتناول الباحث في هذا المبحث المطالبين التاليين وهما:

**المطلب الأول :** العلاقات العراقية المصرية في العهد الملكي والجمهورى .

**المطلب الثاني :** العلاقات العراقية المصرية بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد .

**المطلب الاول :** العلاقات العراقية المصرية في العهدين الملكي والجمهورى .

في عام 1920 انتخب السوريون فيصل الاول بن الحسين ملكا على سوريا لكن هذا لم يرق للحلفاء فاتفقوا على ازاحته من عرش البلاد وبعد اربعة اشهر من تتويجه فغادر سورية بعد معركة ميسلون التي وقعت بين الجيشين السوري والفرنسي (العمري، 1979: 270).

وحرصا من بريطانيا من للحفاظ على سمعتها السياسية باعتبارها قد نكثت بوعودها التي قطعتها لوالده الشريف الحسين بن علي باستقلال البلاد العربية اذا ما ساهم العرب الى جانب

الحلفاء في الحرب ، وذلك في 23 اب 1921 لتبدأ مرحلة جديدة في حياته ،وقد تمكن الملك فيصل من انتهاز سياسة غايتها الحصول على الاستقلال، لكن بالطرق الدبلوماسية وتجنب الاصطدام مع بريطانيا ( العمري، 1979: 271).

ويتناول الباحث في هذا المطلب المحاور التالية:

أولاً: العلاقات العراقية المصرية من 1921 -1952.

ثانياً: العلاقات العراقية المصرية من 1952 - 1958.

ثالثاً: العلاقات العراقية المصرية من 1959 - 1979.

أولاً: العلاقات العراقية المصرية من 1921 -1952.

كانت العلاقات العراقية المصرية منذ تأسيس الدولة العراقية عام 1921 حتى 1952 أي خلال العهد الملكي علاقات قائمة على الاحترام والاخوة حيناً والعداء والتنافس حيناً اخر ، وخاصة في الفترة من 1952- 1958 وهي الفترة التي كان الحاكم في العراق الملك فيصل الثاني، فكان الضباط الاحرار وعلى راسهم اللواء محمد نجيب وجمال عبد الناصر علاقات سيئة وعدائية وتنافس محتدم مستمرا (الهزيمة، 206:1999).

وفي الفترة من 1958- 1963 أي بعد انتهاء الحكم الهاشمي في العراق تحسنت العلاقات العراقية المصرية وقبل حرب 1967 كانت هناك اهداف مشتركة بين العراق ومصر وكان هنالك تعاون في حرب 1967، ثم عادت الخلافات بعد 1967 وساعت بعد اتفاقية كامب ديفيد مع الدولة الصهيونية حتى عام 1990 الحرب الخليجية الاولى وتراوحت من 1990 الى 2011 بين مد وجزر حسب المصالح الوطنية لكل من العراق ومصر (عبد الوهاب، 130:1990).

وقد بدأت العلاقات المصرية العراقية سنة 1921 عند تأسيس الدولة العراقية فكان البلدان يتمتعان بعلاقة جيدة في ايام نظامهما الملكي حيث ان العراق كان يعتبر القوة الثانية بعد مصر في المنطقة العربية وكانت العلاقات بينهما تتسم بالتنافس منذ ان كان يمثلان المحورين الاساسيين في الممر التجاري في الشرق الاوسط فقد ظلت تلك السمة تسيطر على العلاقات بينهما حتى بعد ان اصبح لكل منهما كيان سياسي شبه مستقل تحت النفوذ البريطاني لمزاحمة

بعضهما البعض على زعامة الشرق العربي وذلك من خلال طرحها لعدة مشاريع سياسية يمكن ان تحقق لهما ذلك بداية من تبني مصر الدعوة لفكرة احياء الخلافة مما يكسبها مركزا روحيا وسياسيا وربط الدول العربية والشرقية برابط ديني الامر الذي رأى فيه العراق تأكيدا على زعامة مصر على البلاد الاسلامية بما فيها العراق (حسن، 2012: 5-12).

رد العراق على ذلك بانه تعمد الاتصال بالقوى السياسية المناهضة بالداخل لعودة فكرة الخلافة كفكرة سياسية على يد الملك فؤاد الاول ثم نجاح الوفد العراقي الممثل في مؤتمر الخلافة عام 1926 وبتأييد من الوفود المشاركة في تغيير وجه المؤتمر من البيعة لفؤاد كخليفة للمسلمين الى اقتصار مهمته عن مباحث فقهية متصلة بالخلافة والخليفة باعتبار ان هيئة المؤتمر ليس من شأنها معالجة تلك المسألة التي تعد من اختصاص السياسيين في الدول الاسلامية واخيرا تبني العراق فكرة اقامة روابط عربية على اساس قومي وليس ديني (حسن، 2012: 5-12).

إن مصر كانت بالنسبة للعراق هي الدولة الام بالنسبة للعرب ففيها كانت امور العرب وقضاياهم التي تناقش فمنذ ان تولى الملك فيصل الاول بن الحسين مملكة العراق في اذار 1921 والمؤتمرات التي تخص العراق تناقش في مصر باعتبارها الأم بالنسبة للعرب فقد عقد مؤتمر في القاهرة في اذار 1921 لمناقشة مشاكل بريطانيا في الشرق الاوسط تم الاتفاق على ان يكون احد ابناء الشريف حسين حاكما على العراق (2-1: P.R.O.F.O, 321, 1920).

وكان المؤتمرون ومنهم المصريون قد رأوا ان الامير فيصل بن الحسين مناسب اكثر من غيره لتقلد هذا المنصب وكان ونستون تشرشل ( وزير المستعمرات البريطاني) يعتقد ان فيصل هو المرشح الوحيد الذي يمكن الاتفاق معه لربط العراق وبريطانيا بمعاهدة تحالف وكانت المس بيل التي حضرت المؤتمر تتفق مع تشرشل في هذا الرأي (Ireland, 1937:314).

ومع القضايا التي كانت تربط العراق ومصر برباط الاخوة هي القضية الفلسطينية حيث ان كلا من العراق ومصر كانا يرفضان الصهيونية وفكرة الوطن القومي لليهود في فلسطين وحين نصب الملك فيصل وجد امامه حشد من المشاكل الداخلية والخارجية الامر الذي جعل الملك فيصل في هذه الفترة ينصرف قليلا عن الشأن الفلسطيني (جبار، 1983: 33-51).

لقد دعا كلا من الملك فيصل والملك فاروق الى تشكيل حكومة وطنية بحدود فلسطين "الحالية" آنذاك، ترتبط بمعاهدة مع بريطانيا وفق شروط سياسية اهمها تحديد هجرة اليهود، وتخليهم عن وعد بلفور، ووضع الاماكن المقدسة تحت مراقبة ممثل للحكومة البريطانية، وقد

جاءت اقتراحات فيصل هذه ردا على دعوة من وزير المستعمرات البريطاني، طالب فيها ابداء ملاحظاته حول القضية الفلسطينية (جبار، 1983: 43-47).

توفي الملك فيصل في ايلول 1933 وكان لوفاته ردة فعل على مصر تمثل بالحزن الشديد حيث ان شيخ الازهر ومصطفى النحاس باشا زعيم حزب الوفد وممثل الملك وغيرهم قدموا التعازي للفتصل العراقي، وكتب عميد الادب العربي طه حسين يذكر فيه مناقب الملك فيصل ، ويذكر عميد الأدب العربي طه حسين أن الملك فيصل الأول كان ذو نفس وارعه وقلب قوي وعقل حصيف ورجل لم يزد الغرور ولم يفسد عليه امره وانه رجل لم يخفه ضعف الشرق وتألب الاقوياء عليه وهو الحازم العازم والمتفكر الفطين الذي ان تحدث اليك لا يتحدث بطرف اللسان وانما يتحدث بعقله وقلبه. (حماده وطيبان، د. ت : 84-88).

ويذكر الكتاب المصريون ان عهد فيصل في العراق من 1921-1933 كانت هذه الفترة تتميز بالعقل والحكمة وبعيدة عن التهور والاندفاع والحزم والديمقراطية والذكاء والعمل من اجل مصلحة العراق ومصر والعرب. ( الحصري، 1948: 11).

وفي الفترة من 1933-1945 فترة التدخل البريطاني الثاني ومع نهاية عهد الانتداب برزت في الساحة السياسية عدة مسائل وطنية عراقية وهي المشكلة الأتنية (العرقية) وتزايد الاعتماد على الجيش الامر الذي عزز فرص تدخل الغرب في السياسة العراقية في فترة الملك غازي وتعاضم التأثيرات الفكرية القادمة من الغرب لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في مجال توزيع الثروة (الحصري، 1948: 17).

وقد برزت القضية المصرية بشكل واضح بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 اثر محاولة مصر تعديل معاهدة 1936 بينها وبين بريطانيا وقد توصل الطرفان الى اتفاق يقضي بجلاء القوات البريطانية عن الاراضي المصرية في موعد اقصاه الاول من ايلول 1949 وعرف باسم اتفاق (صدقي بيفن)<sup>(1)</sup> عام 1946 الا ان رفض الحكومة البريطانية

---

(1) صدقي بيفن : هي المعاهدة التي عقدت سنة 1936 بين الحكومة المصرية والبريطانية ومما جاء في بنودها انتقال القوات البريطانية من داخل مصر الى قناة السويس ، تحديد عدد القوات المتواجدة في مصر ، ان تبقى القوات الجوية في معسكراتها ولها الحق في التحليق في الاجواء المصرية ، وعلى مصر تقديم كافة المساعدات للقوات البريطانية في حالة الحرب ، ولبريطانيا الحق في استخدام المطارات وطرق المواصلات ، كما واشترطت المعاهدة الغاء جميع الاتفاقيات المنافية لهذه المعاهدة.

بمطالب مصر حول وضع السودان حال دون ذلك مما ادى الى فشل الاتفاق اذ كانت مصر تطالب بوحدة وادي النيل تحت الحكم المصري على اثر ذلك ابدى العراق تأييده الكامل للقضية المصرية كما حظيت باهتمام ممثلي الشعب في مجلس النواب ودعت الاحزاب الوطنية المصرية الصحف العراقية الى الوقوف مع الشعب المصري (عبد، 1989: 138).

وازاء المماثلة التي اتبعتها بريطانيا اثناء المفاوضات مع مصر في تشرين الاول 1951 حول توحيد السودان مع مصر والغائها معاهدة 1936 الامر الذي ولد ردود فعل واسعة ضد مصر من قبل الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا وعلى الرغم من ذلك فان موقف الحكومة العراقية لم يكن بالمستوى المطلوب الا ان مجلس النواب والاحزاب العراقية والصحف العراقية ايدت الخطوة المصرية ووصفتها بانها نقطة البداية نحو تخلص الاقطار العربية الاخرى من الاستعمار في 26 تموز 1956 (عبد، 1989: 139).

وكانت العلاقات العراقية المصرية ايجابية في الفترة من 1945 - 1952 أي بعد انتهاء اعمال الحرب العالمية الثانية الحربية حيث شارك كل من العراق ومصر بحرب فلسطين عام 1948 مع الصهاينة، فليس هناك ما يسمى بإسرائيل، بل ان اسرائيل هي من صنع بريطانيا لذا فان اي دولة كانت ضد هذا المشروع ستكون بالضرورة ضد بريطانيا وبعد اعلان قيام اسرائيل عام 1948 تحركت بعض الدول العربية وارسلت جيوشها لا جهاز هذا المشروع ومن بين تلك الدول مصر والعراق وقد حاربت الجيوش العربية مع فلسطين وقامت بكل ما يمكنها ان تفعله من اجل منع قيام اسرائيل لكن المؤامرات وقوة العدو لم يمكنها من تحقيق شيء ولم تنسى بريطانيا هذا الموقف ووضعت العراق ومصر وقادته على قائمة التصفية والانتقام (الشالجي، 2014 : 2-4).

وفي نهاية عام 1952 بدأت علاقات شبه عدائية بين العراق ومصر الى بعد تولي الضباط الاحرار في مصر دفعة الحكم بعد اسقاط النظام الملكي في مصر بقيادة الملك فاروق وتولي الرئيس محمد نجيب حكم مصر ويساعده في ذلك جمال عبد الناصر (قطيشات، 2002: 129).

## ثانيا: العلاقات العراقية المصرية من عام 1952-1958.

تعرضت مصر بعد ثورة تموز عام 1952 إلى ضغوطات اقتصادية وسياسية ودولية من قبل الاستعمار من أجل جر مصر وبعض الدول العربية إلى عقد حلف يرتبط مباشرة بمصالح الدول الكبرى، وذلك من خلال التغلغل في الشرق الأوسط والتدخل المباشر في توجيه سياستها

واقصادهاء، إلا أن القيادة المصرية برئاسة جمال عبد الناصر كانت واعية بتلك الأطماع فأعلنت الرفض التام لأية فكرة حول حلف أو اتحاد مع دولة أجنبية لأي سبب كان.(الشالجي،2014: 3-4).

فعندما قامت ثورة تموز عام 1952 انقلبت الأوضاع إذ وقفت السلطات العراقية من الثورة المصرية موقف العداء، فحرصت على أن لا يطلع العراقيون على أحداث مصر الخطيرة، كما أن الصحف لم تنشر الأخبار والأنباء التي كانت تذاع في محطات العالم (محي الدين، 1977: 194).

وفي عام 1953 قام جون فوستر دالس وزير الخارجية الأمريكي بزيارة للشرق الأوسط، بعد نجحت الثورة المصرية في تحقيق بعض أهدافها، الأمر الذي أدى إلى قلق الغرب من تطور مفهوم الثورة في الشرق الأوسط وتهديد مصالحها هناك، فجاء مشروع الحلف الذي يضم الدول الملاصقة للحدود السوفيتية الجنوبية ( إيران، تركيا، باكستان) والذي سمي الحلف (بحلف بغداد)<sup>(1)</sup>

او بالحزام الشمالي أو الطوق الشمالي، فاجتمع وزير الخارجية الأمريكي في العراق مع الملك فيصل الثاني في منتصف شهر مارس عام 1953، واهم والأمور التي جاء فيها الحلف (مجلة الآفاق العربية، 1987: 32) الآتي:

أ. أن الحلف يؤمن الحدود الشمالية لتلك الدول من الخطر الشيوعي القادم منها.

ب. تأكيد الحلف على وجوب الاعتراف بالكيان الصهيوني.

ت. تأكيد الولايات المتحدة على تقديم المساعدات الممكنة في حال موافقة هذه الدول ابتداءً من المساعدات الاقتصادية انتهاءً بالعسكرية.

وتم الاتفاق على جلاء القوات البريطانية بين مصر وبريطانيا عام 1954، فاعتبر هذا الاتفاق مكسباً، وتم تنزيل العلم البريطاني ونصت اتفاقية الجلاء على جلاء كل القوات البريطانية عن مصر، والسماح للقوات البريطانية بالعودة إلى قناة السويس عندما تحس بان مصالحها

---

(1) حلف بغداد: هو حلف تم انشاؤه عام 1956 للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الاوسط وكان يتكون من العراق وتركيا وايران وباكستان الى جانب المملكة المتحدة بدعم من الولايات المتحدة الامريكية ويعتبر من اقل الاحلاف نجاحا حيث انسحب العراق من الحلف بعد قيام ثورة 14 تموز 1958 بقيادة عبد الكريم قاسم.

مهدة بالخطر، ف جاء هذا الاتفاق ليعطي نوري السعيد الدعم النفسي للتحرك لإقامة حلف بين العراق وبريطانيا، أكد فيها إلغاء معاهدة عام 1930 بعد أن أثمرت جهود دالاس في جر كل من تركيا والباكستان في إقامة ميثاق عسكري بينهما، إذ جرت محاولات لإدخال العراق لهذا الاتفاق كونه دولة إسلامية ولا بد من توفير الحماية اللازمة له وخاصة من الخطر الشيوعي، وعلى الرغم من معارضة الحركة الوطنية العراقية الانضمام لهذا الحلف إلا أن نوري السعيد كانت له الرغبة الكاملة في ذلك، إذ كان يرى أن إنهاء اتفاقية عام 1930 مع بريطانيا سوف يؤدي إلى أحداث فراغ كبير في السياسة العراقية، فلا بد من الارتباط بحلف مع الغرب، إلا أن عبد الناصر أبدى موقفا من الأحلاف الاستعمارية كافة وهو رفضه التام للأحلاف العسكرية، وتوحيد السياسة العربية، وتقوية ودعم الضمان الجماعي المشترك ( الأهرام، 1980: 17).

وقام وزير الإرشاد القومي المصري بزيارة إلى العراق فاجتمع بالملك فيصل الثاني في مصيف سرسنة وشرح له أهمية اتفاقية الجلاء بالنسبة لاستقلال مصر السياسي وأهمية رفضه لفكرة الأحلاف والتمسك بالضمان الجماعي العربي، فأكد الوزير المصري عن أمل مصر في أن لا يرتبط العراق بأي حلف أجنبي حتى تجلو القوات البريطانية عن مصر، فتم الاتفاق بين مصر والعراق (الشيخلي، 1980: 130) على ما يلي:

1. إعادة النظر في ميثاق (الضمان الجماعي)<sup>(1)</sup>.  
والعمل على تقويته، والتعاون في مكافحة المبادئ الهدامة.
2. إعادة النظر في جهاز أمانة الجامعة العربية لغرض تقويته.
3. دعوة رؤساء أركان حرب الجيشين والعمل على تحقيق التعاون الكامل في المجال العسكري.
4. تبادل المعلومات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

---

(1) معاهدة الضمان الجماعي: هي المعاهدة التي عقدها العرب فيما بينهم بتاريخ 17-6-1950؛ وذلك بسبب الاخفاق الكبير الذي لحق بهم لمعالجة قضية فلسطين، و كان العامل المؤثر الأهم هو ان التعاون العسكري الاقتصادي بين الدول العربية لم يكن كاملا، فعقد مؤتمر من اجل تلافى هذا القصور في معاهدة الضمان الجماعي أو الدفاع المشترك.

فقد استخدم جمال عبد الناصر كل الطرق للحيلولة دون دخول العراق في الاتفاقية التركية الباكستانية، إلا أن نوري السعيد أبدى في الوقت نفسه رغبته استنادا إلى العامل النفسي المثبت في الاتفاقية المصرية- البريطانية وبرر موافقته لعدة أسباب وهي:(الشالجي، 2014: 3-4).

-الاتفاقية المصرية البريطانية اتفاقية ثنائية بين دولة عربية وأجنبية ولم تأخذ مصر رأي الدول العربية الأخرى.

-وجود نصوص حول إشراك بريطانيا في الدفاع عن الأقطار العربية حال تعرض مصالح بريطانيا للتهديد والخطر.

-العودة لاتفاقية الضمان الجماعي العربي لتنسيق عمل الحكومات العربية تجاه هذه الأمور. فاتفاقيات سرسنة هدفت إلى عدم الدخول في أية أحلاف أجنبية وخلق ميثاق عسكري بين الدول العربية بزعامة القاهرة وبغداد، على أن يزودهم الغرب بالسلح اللازم وان تعلم هذه الدول استعدادها للدفاع عن نفسها وعن استقلالها ضد أي هجوم من داخل المنطقة أو خارجها (النشاشيبي، 1962: 204).

وبعد عودة صلاح سالم إلى القاهرة رفض عبد الناصر الدخول في هذا الحلف وتصريحاته، وأكد جمال عبد الناصر أن هذا العصر هو عصر العمل الجماعي فلا بد من الاعتماد على ميثاق الضمان الجماعي لأنه لا يمكن لدولة أن تقف وحدها في وجه العدوان والتدخل، وان الأمريكان والانجليز لا يمكن أن يقدموا سلاحا لنحارب به إسرائيل (هيكل، 1986: 313).

ومنذ تأليف نوري السعيد الحكومة في 4/اب/1954 وحتى عام 1956 كانت العلاقات السياسية بين العراق ومصر تخضع تماما لاستراتيجيات والاتجاهات السياسية المتناقضة لكل من جمال عبد الناصر ونوري السعيد ، وكانت هذه العلاقات متأثرة بالمد القومي العربي الذي كان يكتسح المنطقة العربية آنذاك منذ اندلاع الثورة المصرية عام 1952، ومجي عبد الناصر الى السلطة في 23/تموز/1952، وكان سبب توتر العلاقات بين العراق و مصر هو التزام وتشجيع نوري السعيد لفكرة قيام ميثاق بغداد او ما يسمى ( حلف بغداد) وهو الاسم الذي اطلق على الاتفاقية الدفاعية الثنائية بين العراق و تركيا الموقع في 24/شباط/1955، والذي انضمت اليه بعد ذلك ايران وباكستان وبريطانيا، وكان هذه الحلف يتفق مع استراتيجية وادراك نوري السعيد الذي كان يعتقد بأن السوفيت يشكلون خطرا وتهديدا مباشرا للعراق ومصر والعرب.(صبري، 2006: 1-3).

لقد فشل نوري السعيد في إقناع عبد الناصر بالدخول في الأحلاف الأجنبية على الرغم من مراوغته له في الحوار إذ أكد نوري على أن اختلاف وضع العراق ومصر في هذا الموقف يعود إلى العديد من الاعتبارات المنطقية اختلقها السعيد من أجل الدخول إلى هذا الحلف وهي كالاتي (صبري، 2006: 3).

-أن الخطر الشيوعي المزعوم هو خطر داهم وواقعي.

-لا يمكن الاعتماد على الدول العربية للدفاع عن سيادة العراق من الخطر القادم إليها.

-أن العراق مجاور لدولتين إسلاميتين يربط بينهما روابط تاريخية مشتركة في الأوضاع تحتم على العراق التعاون معها وهما تركيا وإيران.

وفي بداية عام 1955 تم الإعلان عن اتفاقية ثنائية بين العراق وتركيا بزعامة مندريس، بهدف التعاون المشترك ضد أي اعتداء يقع عليهما، إلا أن الشعب العراقي رفض هذه المعاهدة إذ قامت المظاهرات والاحتجاجات ضد مندريس، إذ قام الشعب العراقي بإلقاء البيض الفاسد في موكب الوفد التركي وانفجار قنبلتين في السفارة التركية والعتور على عبوات ناسفة في عدة مناطق من بغداد (أفاق عربية، 1987: 37)، إلا أن نوري برر انضمام العراق إلى الميثاق خوفاً على مستقبل العراق لتأمين مصالح بلاده (مفتاح، د. ت : 300).

وقد بررت الحكومة العراقية دواعي دخولها في اتفاقية ثنائية مع تركيا بان العراق لن يرسل قواته لتحارب خارج العراق، كما أن حصول العراق على مساعدات من أمريكا بدون أية التزامات، فضلاً عن دعوة مصر للدخول في هذه الاتفاقية (غولمن، 1965: 67).

فجاء موقف مصر معارضاً لدخول بغداد في هذا التكتل الأجنبي مبررة ذلك بان مصر رسمت سياستها العربية على أساس العروبة والقومية العربية وارتباط مصر مع بقية الدول العربية برباط وثيق جداً وأن خروج أي بلد عن الإجماع الشعبي يضر بالدول العربية الأخرى، وان الغرب والاستعمار هم وراء مثل هذا الاتفاق والتحالف المزعوم، فكان دور عبد الناصر بارزاً في إقناع الدول العربية المشتركة بخطورة هذا الاتفاق وان دخول العراق في هذا التحالف يمكن أن يخرجها من دائرة الواقع العربي، لان مصر جربت الاستعمار الفرنسي والبريطاني، وان دخول العراق في تحالف مع تركيا يؤثر على امن مصر لامتداده ليشمل دول عربية أخرى، كما أكد عبد الناصر قدرته على مواجهة العدوان الصهيوني (شميس، 1955: 537).

وجاء الهجوم الإسرائيلي على مدينة غزة المصرية في الثامن والعشرين من عام 1955 لعدة اعتبارات منها: محاولة إجبار مصر على الدخول في حلف بغداد، على أساس أن دخول مصر في الحلف سيؤدي إلى زيادة الأمن والسلامة في الشرق الأوسط، حدوث مثل هذا الهجوم في تلك الفترة دليل قاطع على أن ذلك تم بتحريض من دول الحلف أو من الغرب بصورة عامة، رغم هذا الهجوم استمر عبد الناصر على نهجه الثوري الرفض للأحلاف الأجنبية، وأدى هذا الهجوم إلى توجه عبد الناصر نحو المعسكر الشيوعي لطلب السلاح للرد على الاعتداءات الصهيونية، فضلاً عن إدراك عبد الناصر لضرورة توازن القوى في الشرق الأمر الذي سيؤدي إلى الدخول في صراع القوى، وأكد على نهجه السليم في محاربة الأحلاف والاستمرار في سيادة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، فابلق عبد الناصر السفير الأمريكي بان مصر لن تدخل في حلف بغداد ولن تقبل الحماية الغربية، وستحصل مصر على الأسلحة من مصادر غير غربية (مجموعة خطب جمال عبد الناصر، 1955: 118).

وأخيراً فقد انتصر عبد الناصر في معركة حلف بغداد بقيام ثورة 14 تموز عام 1958 إذ تم الانسحاب من حلف بغداد في شهر آذار عام 1959، وترتب على عدم دخول مصر في حلف بغداد عدة نتائج أهمها (نامق، د.ت: 342).

- حصول مصر على الأسلحة من الكتلة الشرقية بسبب وقوفها جانب الحياد بكميات أكبر مما حصلت عليه العراق من الأسلحة الغربية بعد دخولها الحلف.

- إبطال سياسة نوري السعيد التي ترى بان الانضمام إلى كتلة الأحلاف العسكرية يزيد من فرص الحصول على الأسلحة العسكرية.

- تصاعد المد القومي التحرري في المنطقة والعربية بقيادة جمال عبد الناصر.

كما أن الشعب العراقي وقف موقفاً عدائياً من هذا الحلف واعتبره قيماً جديداً. لقد أثار مشروع تأميم قناة السويس في عام 1956 لتحويل كافة ممتلكاتها إلى الحكومة المصرية العديد من الاحتجاجات والمظاهرات في كل الأقطار العربية، وجاء تأميم القناة لسببين الأول الرد الفعلي حول تهاون الغرب في تمويل مصر - والثاني هو الاستفادة من قناة السويس في تمويل السد العالي والمشاريع الاقتصادية الحيوية في مصر، فقد وقفت الحركة الوطنية العراقية مع معركة تأميم القناة إذ أرسلت برقيات التأييد والمؤازرة إلى جمال عبد الناصر، كما أن الحركة الوطنية العراقية دعت إلى إضراب شامل، مما يؤكد رفض الجماهير العراقية للتحالفات

والسياسات الاستعمارية، والتأكيد على الهوية القومية الوجودية للشارع العراقي، وتأييد موقف مصر في تأميم القناة ووصفت معركة مصر بأنها معركة العروبة في سبيل التحرر من الاستعمار الأجنبي. (حميدي، 1980: 140).

إلا أن الموقف العراقي الرسمي مختلف تماما إذ كان هناك تحريض وتشجيع سري لضرب عبد الناصر شريطة عدم التعاون مع فرنسا وإسرائيل وإجراءات داخلية لمواجهة الاحتمالات وإعلان أو تظاهر كلامي بالوقوف إلى جانب مصر ومساعدة الدول الغربية مقرون بالتحذير من الخطر الإسرائيلي لرفع العتب واللوم (حميدي، 1980: 146).

إذن استمر نضال الشعب العراقي في دعم مصر، وامتد إلى خارج بغداد فقامت المظاهرات في النجف والبصرة، إلا أن الحكومة العراقية أجرت اتصالات مكثفة بحكومتى الولايات المتحدة وبريطانيا مطالبة فيه إفهام إسرائيل أن وجود القوات العراقية في الأردن ليس موجها ضدها فأيدت الحكومتان خطة العراق وأبلغت بريطانيا العدو بتأكيدات الحكومة العراقية بان ليس لها أي مقاصد عدوانية، كما أن الساسة والأساتذة ورجال الدين والأحزاب قاموا بإرسال المذكرات إلى الملك فيصل الثاني يشرحون فيها الموقف الآني المتفجر ومن أهم المطالب هي الإعلان بان العدوان على مصر هو عدوان على العراق، الاشتراك المباشر في المعركة عن طريق إعلان التعبئة عسكريا وقطع العلاقات الدبلوماسية مع البلدان المعتدية، فضلا عن التحرر من ميثاق بغداد (علي، 1970: 17-18).

أكد حزب البعث العربي الاشتراكي على أن الدول العربية تقوم على الرابطة القومية التي تكفل بين المواطنين وانصهارهم في امة واحدة تكافح المذاهب الطائفية والقبلية والعرقية، وان الوحدة هي المبدأ الأساس الأول الذي يجسد فكرة القومية العربية، فكان حزب الوحدة ينظر نظرة ايجابية إلى سياسة حكومة الثورة في مصر، فكانت علاقة حزب البعث العربي الاشتراكي بالثورة المصرية مبنية على التعاون القائم على الإعجاب والثقة وقدم شعار الاتحاد بين مصر وسوريا عام 1956 كما وازداد تبادل الوفود الرسمية والشعبية بين مصر وسوريا في عام 1957 فاستجاب عبد الناصر لنداء الوحدة، إلا أن هذا الاتفاق قوبل بالهجوم الشديد في العراق إذ سعى نوري السعيد لتحريض دول ميثاق بغداد لعرقلة قيام دولة الوحدة وهدم الوحدة والقيام بعمل عسكري؛ كما واسهم حزب البعث العربي الاشتراكي بشكل كبير في تهيئة الأوضاع لنجاح ثورة تموز عام 1958 وإسقاط النظام الملكي وتأسيس الجمهورية العراقية (حميدي، 1980: 257-258).

إذن نستطيع القول بأن منطلقات حزب البعث العربي الاشتراكي تمثلت في دعم مطالب الوحدة القائمة على أساس أهداف الحزب منذ نشوئه عام 1947، فضلاً عن مساهمته في تحقيق الوحدة بين مصر وسوريا، وتطلعه إلى انضمام العراق إلى هذه الوحدة، وذلك لتوسيع قاعدة الدولة العربية الموحدة والتي ستشكل القوة العربية الكبيرة وانضمام الأقطار العربية إليها وتحرير الأجزاء العربية المغتصبة.

وبعد توالي الأحداث على الساحة القومية وخصوصاً بعد معركة الحرية في مصر عام 1956 وبلورة الفكرة الرئيسية لحركة الضباط الأحرار فقد تم الاتصال بعبد الناصر عن طريق الأستاذ صديق شنشل إذ سافر إلى بيروت في شباط عام 1958 لحضور مؤتمر المحامين ومنها ذهب إلى القاهرة وقابل عبد الناصر ونقل إليه بصورة مباشرة العديد من الأفكار وهي أنه في الجيش حركة ضباط أحرار ترغب في إزالة الظلم والاستعمار عن الشعب العراقي، وأن هؤلاء الضباط عازمون على القيام بالثورة في العراق، وماذا سيكون موقف عبد الناصر من الثورة في العراق إذا ما تعرضت الثورة لهجوم من دول حلف بغداد، فضلاً عن موقف الاتحاد السوفيتي من الثورة إذا قامت الثورة وتعرضت للعدوان، إذ أكد عبد الناصر أن (الجمهورية العربية المتحدة)<sup>(1)</sup> سوف تساند الثورة العراقية وأن المسؤولين السوفيات سيقفون من الثورة العراقية كموقفهم من الاعتداء الثلاثي على مصر (الزبيدي، 1983: 405).

انفجرت ثورة 14 تموز في العراق وذلك بتحريك لواء المشاة العشرين نحو الأردن، إذ انفرد كل من عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف بالقيام بالثورة مخالفين نهج الضباط الأحرار واللجنة العليا، وبدأوا بالسيطرة على معسكر الرشيد وتم اعتقال الفريق الركن رفيق عارف كما وتوجهت قوة أخرى نحو قصر الرحاب إذ تم استسلام القوة الرئيسية في القصر وخروج العائلة المالكة وهم يحملون المناديل البيضاء، وبالوقت ذاته تم التدخل إذاعة بغداد من قبل العقيد الركن عبد السلام عارف وإذاعة البيان الأولى فخرجت الجماهير الأصيلة من سباتها لتؤيد الثورة (عبد الحميد، 1983: 432).

---

(1) الجمهورية العربية المتحدة: هو الاسم الرسمي للوحدة بين مصر وسوريا التي كانت بداية لتوحيد الدول العربية التي كانت إحدى أحلام الرئيس جمال عبد الناصر وعلنت الوحدة في 22 شباط 1958 لتوقيع ميثاق الجمهورية المتحدة من قبل الرئيسين السوري شكري القوتلي والمصري جمال عبد الناصر اختير عبد الناصر رئيساً والقاهرة عاصمة للجمهورية الجديدة.

وجاء موقف عبد الناصر لثورة 14 تموز مساندا ومؤيدا فأكد اعتراف الجمهورية العربية المتحدة بالنظام الجمهوري في العراق، كما قام بالاتصال بالرئيس السوفياتي خروشوف للحصول على إنذار سوفيتي كالإنذار الذي حصل عليه خلال التدخل، كما أعلن حالة الطوارئ للقوات المسلحة العربية (الزبيدي، 1983: 490).

نستطيع القول بان الجمهورية العربية المتحدة وقفت موقفا مشرفا من قضية ثورة 14 تموز 1958 وذلك بالإعلان بان أي اعتداء على العراق هو اعتداء على الجمهورية العربية المتحدة، فضلا عن انتزاعه اعتراف الدول العربية وإعلانه الاستعداد الكامل لإرسال قوات جوية وبرية بالإضافة إلى الدور الإعلامي الكبير في تأييد الثورة العراقية ومساندتها والوقوف معها.

وبعد انحراف ثورة 14 تموز 1958 والاهانة التي تعرض لها الجيش العراقي والدين الإسلامي الحنيف وتكرر قاسم لعروبتة و قومية ، فانه لا بد من إعادة بناء حركة الضباط الأحرار في العراق لوضع حد لتهورات الشيوعيين وإعادة العراق إلى حضن الأمة العربية، فجاءت ثورة الموصل بقيادة عبد الوهاب الشواف ضد حكم الإرهاب في العراق وإرهاب الشيوعيين والتككيل بأحرار العراق.

جرى الاتصال الأول بين الشواف وعبد الناصر في منتصف كانون الثاني 1959 وطلب المساعدة من الجمهورية العربية المتحدة، فكان الشواف يعد العدة للقيام بحركته، وبعد الادعاء العام لمحاكمة الطيارين الأربعة سافر العقيد عبد المجيد فريد إلى الموصل واتصل بالشواف وضباط الركن ( البغدادي، 1977: 81).

وبعد إعادة بناء حركة الضباط الأحرار أرسل العقيد رفعت الحاج سري أخبارا مهمة تتعلق لوضع حد لطغيان قاسم والشيوعيين وأرسل هذه الأخبار عن طريق الملحق العسكري في بغداد الذي قابل عبد الناصر يوم الاثنين 2/ آذار/ 1959 وابلغه بان هناك تحركا في الجيش العراقي بهدف القيام بالانقلاب العسكري ضد قاسم والقضاء على نظامه وانه موفد من قبل القائد العسكري للتعرف على موقف الجمهورية المتحدة من طلبهم في المساعدة لتحقيق هذا الهدف (البغدادي، 1977: 80).

وتم إبلاغ عبد الناصر بموعد إعلان الثورة، وقام بإمداد الثورة بالأسلحة والرشاشات إذ وجد أسلحة ورشاشات بور سعيد لدى رجال العشائر والمدنيين في الموصل، وبعد فشل ثورة الشواف وسيطرة الحكومة على الإذاعة، تم افتتاح إذاعة جديدة في سوريا لرفع معنويات جماعة

بغداد وبعض الضباط العراقيين وفي الوقت ذاته كان جمال عبد الناصر قلقا على الوضع في العراق بعد وصول برقية من عبد المجيد فري تؤكد على وجود احتجاجات وتظاهرات في بغداد تتدد بالوحدة العربية وثورة الشواف، هنا تؤكد لعبد الناصر أن الضباط الأحرار لم يتحركوا إلا للانقضاء على حكم عبد الكريم قاسم (البغدادى، 1977: 83).

وبعد استشهاد قائد ثورة الموصل وفشلها في الوصول إلى أهدافها لجا قادة الثورة ورجالات العراق القوميون إلى الجمهورية العربية المتحدة لاحتضان أبناء العراق، فتجمع في سوريا ومصر رجال العراق من عسكريين ومدنيين ورجال الأحزاب والمستقلين، فرأى عبد الناصر بأنه لا بد من تجميع العراقيين في هيئة سياسية تقوم بتوحيد جهودها نحو نصرته الشعب العراقي برئاسة فائق السامرائي، فاتخذ التجمع القومي الدعاية والإعلان منهجا رئيسا لمواجهة إعلام قاسم العراق، وكان التجمع القومي في مصر يضم شخصيات سياسية لها آراء مختلفة في شؤون الحياة السياسية إلا أنها تتفق على موقف واحد وهو النضال من أجل إسقاط نظام عبد الكريم قاسم، وتعرض التجمع القومي لعدة مشاكل وخلافات أهمها الموقف من أزمة الكويت إذ وقف البعض مع قاسم لضم الكويت وهو مخالف لرأي الجمهورية العربية المتحدة مما أدى إلى انسحاب كل من السامرائي والصفواني ومحمود الدرة من هيئة التجمع القومي وقد ضم التجمع القومي بعد ازدياد اللاجئين السياسيين كل من: حزب البعث العربي الاشتراكي، حزب الاستقلال، الرابطة القومية، حركة القوميين العرب، الحزب العربي الاشتراكي، القوميون المستقلين، بعض الجماعات غير المنتمية للتجمع القومي. (الزبيدي، 1983: 515).

وكان العراقيون في دولة الوحدة يتمتعون بالعديد الامتيازات أهمها: (مردان، 1990:

145) الآتي:

1. اللجوء السياسي الكامل.
2. توزيع رواتب اللاجئين السياسيين وكانت رواتبهم أعلى من رواتب المصريين أنفسهم.
3. العلاج المجاني.
4. التعليم المجاني لأولادهم في مدارس وجامعات القطر.
5. حرية التنقل والسفر.
6. حرية إبداء الرأي والتصريحات السياسية.

إذن فقد كان التجمع القومي في مصر يمثل موقف عبد الناصر الرسمي من أبناء العراق،

وتم حل التجمع بقرار من عبد الناصر بعد قيام ثورة 8 شباط عام 1963 في العراق.

### ثالثاً: العلاقات العراقية - المصرية من عام 1959-1979:

امتازت العلاقات المصرية العراقية في عام 1959 بالتوتر والتدهور الشديد فقد اكتشفت السلطات العراقية مؤامرة إعدام رشيد الكيلاني فكان للجمهورية المتحدة دور كبير في تدبير المؤامرة إذ شنت الجمهورية المتحدة هجوماً كبيراً على العراق، وكان لتمزيق صور جمال عبد الناصر في حوادث الجدل حول الوحدة والاتحاد والمظاهرات العدائية التي قوبل بها وزير التربية والتعليم في الجمهورية العربية المتحدة، والاهانات التي لحقت بمحامي الجمهورية العربية المتحدة خلال اجتماعات مؤتمر المحامين العرب ببغداد (الجندي، 1959: 121-133).

وقد قوبل حكم الإعدام الذي نفذ بضباط حركة الموصل في 20 أيلول 1959 بالاستنكار داخل العراق ومن قبل شعب الجمهورية العربية المتحدة، وكان لمحاولة اغتيال عبد الكريم قاسم من قبل شباب حزب البعث، إذ طلبت الحكومة العراقية من السكرتير في سفارة الجمهورية المتحدة مغادرة العراق خلال 24 ساعة، كما وطلبت من الجمهورية المتحدة عدم تمثيلها في الأقطار التي ليس للعراق تمثيل دبلوماسي معها اعتباراً من 1-1-1960 (وزارة الخارجية العراقية).

واستمرت العلاقات بين مصر والعراق بالتوتر حتى وقوع حادثة الباخرة العربية (كليوباترا)<sup>(1)</sup> عام 1960 إذ أصدرت وزارة الخارجية العراقية بياناً أكدت فيه أن الحادث هو مؤامرة صهيونية ضد الشعب العربي فأعلن الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق شجبه لمقاطعة تفريغ الباخرة وأنه على استعداد للوقوف إلى جانب عمال ونقابات البلدان العربي (كيرك، 1963: ص 173).

(1) كليوباترا: بعد أن سيطر الرئيس جمال عبد الناصر على قناة السويس منع السفن الإسرائيلية من عبور قناة السويس عام 1960، فقامت إسرائيل بدفع اتحاد البحارة الأمريكيين إلى إصدار بيان يعلن فيه مقاطعة البواخر المصرية في الموانئ الأمريكية، وفي هذا الوقت دخلت الباخرة المصرية كليوباترا إلى ميناء نيويورك وكانت محملة بالقطن فرفض عمال الميناء تفريغها ومنعوا عن الطاقم الماء والغذاء، فاجتمع اتحاد العمال العرب في مصر وقرروا مقاطعة البواخر الأمريكية في جميع الموانئ العربية فاضطرت الحكومة الأمريكية إلى إلغاء قرار المقاطعة وأمروا بتفريغ الباخرة بعد مرور 17 يوم على محاصرتها.

وجاء انعقاد مؤتمر وزراء الخارجية العرب ببغداد من 30-1-4-2 عام 1961 إذ وصل إلى بغداد وزير خارجية الجمهورية المتحدة محمود رياض واجتمع مع عبد الكريم قاسم إذ اتفقوا لوقف الحملات الإذاعية والصحفية بين البلدين (البزاز، 1967: 202).

إلا أن العلاقات عادت للتوتر من جديد بعد قيام أزمة الكويت ووقوف الجمهورية المتحدة إلى جانب الكويت، فضلا عن انفصال سوريا من الجمهورية العربية المتحدة عام 1961 واعتراف العراق بها وعقد اتفاقية اقتصادية بين سوريا والعراق، إذ تؤيد الجمهورية العربية المتحدة من خلالها العراق في مطالبته بالكويت ويؤيد العراق الجمهورية المتحدة في استعادة سوريا للوحدة (صحيفة الحرية، 1961: 2).

وزاد توتر العلاقات بين البلدين في نهاية حكم عبد الكريم قاسم، فضلا عن قيام رجال المباحث المصرية باختطاف موظف في السفارة العراقية ردا على طلب سحب ملحقها، كما ودهموا رئيس ملاحظي السفارة قاسم القيسي وخطفوه، فبررت مصر هذا العمل بالمقابلة بالمثل مع أن الموظفين العراقيين لم يسند إليهم أية تصرفات أو تدخل في الشؤون الداخلية إلى أن أطلق سراح قاسم القيسي وبعد يوم واحد قامت ثورة 14 رمضان (8 شباط علم 1963) لإعادة الصفاء في العلاقات بين البلدين (صحيفة الأخبار 1963/2/8).

وكان موقف عبد الناصر من الثورة أن أمر وسائل الإعلام المسموعة والمرئية لنصرة الثورة في العراق وتوجه كبار المطربين بالغناء للثورة وتأييدها، فضلا عن نشر الصحف عما دار في العراق بتفاصيل دقيقة، كما وخرجت الجماهير الشعبية تهتف للثورة، وكان التلاحم الجماهيري دليلا على عمق الروابط القومية التي تربط بين أبناء الأمة العربية، وصبر عبد الناصر لكافة أشكال الإهانات حتى انتصر الشعب العراقي، هنا نلاحظ عودة العلاقات الودية بين العراق والجمهورية المتحدة حتى عام 1979، (مردان، 1990: 160).

### **المطلب الثاني: العلاقات العراقية المصرية بعد كامب ديفيد (Camp David) :**

في 26/آذار/1979م وعقب محادثات كامب ديفيد التي جرت في 17/9/1979م، تم التوقيع على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في واشنطن، ووقع على المعاهدة الرئيس أنور السادات ومناجيم بيغن وجيمي كارتر. حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في 17 أيلول 1978م توصل مصر وإسرائيل إلى صيغة اتفاق بينهما لوضع حد نهائي للنزاع العربي الإسرائيلي وإحلال سلام دائم في الشرق الأوسط. وتمثل الاتفاق الذي ختم سلسلة اجتماعات

دامت ثلاثة عشر يوماً وضمت الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، والرئيس المصري أنور السادات ورئيس الوزراء الإسرائيلي مناجيم بيغن، في كامب ديفيد، في وثيقتين منفصلتين، الوثيقة الأولى تحدد من جهة، أسس علاقات السلام بين إسرائيل والدول العربية وتدعو الأردن وسورية ولبنان الى الموافقة عليها واعتمادها، و تنص من جهة أخرى على إقامة حكم ذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة وذلك لمدة انقضاء الأعوام الخمسة، اما الوثيقة الثانية فترسم أسس معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل على أن تتجز وتبرم في فترة لا تتعدى ثلاثة أشهر من تاريخ انتهاء الاجتماع الثلاثي في كامب ديفيد. ( ابو غزالة، ب.ت:ص123).

سيتناول الباحث في هذا المطب المحاور التالية:

**أولاً: اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل 1978.**

ثانياً: أثر اتفاقية كامب ديفيد على العلاقات العراقية المصرية.

ثالثاً: مواقف الدول العربية من اتفاقية كامب ديفيد.

**أولاً - اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل 1978:**

خلال الجلسات الافتتاحية لمؤتمر كامب ديفيد، في منتجع كامب ديفيد في الولايات المتحدة الأمريكية ، خطب السادات خطاباً تضمن وجهة النظر المصرية بشأن إطار التسوية الشاملة، وكان من أهم ما جاء فيه ما يلي:

- يوافق الطرفان على إقامة سلام عادل ودائم يتطلب:

أ. انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي المحتلة وفقاً لمبدأ حظر الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب.

ب. يكون إجلاء المستوطنات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة وفقاً للوقت الذي يتم الاتفاق عليه.

ج. يكون ضمان الأمن والسيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة عن طريق الترتيبات الآتية:

- إقامة مناطق منزوعة من السلاح على جانبي الحدود.

- وضع قوات تابعة للأمم المتحدة على جانبي الحدود.

- وضع أجهزة إنذار مبكر بشكل تبادلي. اشتراك كافة الأطراف الموقعة على هذه المعاهدة في منع انتشار الأسلحة النووية والتزام جميع الأطراف بعد إنتاج أو الاحتفاظ بالأسلحة النووية.

- تطبيق مبدأ حرية الملاحة في مضائق نيران.

- إقامة علاقات تعاون وسلام وحسن جوار بين الطرفين.

د. يتم إلغاء الحكم العسكري في الضفة الغربية وقطاع غزة عند التوقيع على معاهدة السلام، ويتم نقل السلطة إلى الجانب العربي على خمس سنوات تبدأ من يوم التوقيع على الإطار الشامل.

هـ. تتسحب إسرائيل من القدس إلى حدود الهدنة التي كانت قائمة عام 1949م.

وبعد الحوارات والمحادثات والاجتماعات المكثفة بين الأطراف الثلاثة مصر وإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، في الفترة الممتدة من 5-7 أيلول 1978م، اتفق الجانبين المصري والإسرائيلي على صياغة اتفاقية كامب ديفيد، وفيما يلي توضيح لأهم مضامين ومحاور اتفاقية كامب ديفيد 17/أيلول/1978م (الهور، 1978:ص178-179) :

1) مضامين تتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة.

2) مضامين تتعلق بطبيعة العلاقة بين مصر وإسرائيل.

3) مضامين تتعلق بطبيعة العلاقة بين الدول العربية وإسرائيل.

واتفق الجانبان المصري والإسرائيلي في إطار اتفاقية كامب ديفيد على ما يلي:

1) تتعهد كل من مصر وإسرائيل بعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لفض النزاعات، وان أي نزاعات ستتم تسويتها بالطرق السلمية وفقا لما نصت عليه المادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

2) توافق الأطراف، من اجل تحقيق السلام فيما بينها، على التفاوض بإخلاص بهدف توقيع معاهدة للسلام خلال ثلاثة أشهر، ودعوة الأطراف الأخرى في النزاع للتقدم والتفاوض من اجل إبرام معاهدة سلام مماثلة. ( العتلم، 2002: 62-70).

ثانياً: أثر اتفاقية كامب ديفيد على العلاقات العراقية المصرية :

يعتبر القرار العربي القاضي بتجميد عضوية مصر من الجامعة العربية في عام 1979 من القرارات الاستراتيجية التي ترتبت عليها آثار مهمة على تطوير الأوضاع في الوطن العربي وفي العلاقات العربية-العربية، والعربية الدولية. ولعب (العراق) الدور القيادي في صنع هذا القرار، وصدر هذا القرار بعد إشارات متعددة للجهة التي يحتمل ان تتأثر بالقرار (مصر) بأن القرار سوف يتخذ اذا استمرت في سلوكها القاضي بتوقيع صلح مع إسرائيل. وعليه فهو قرار مؤقت يهدف إلى أحداث تأثير على سلوك الآخرين وينتهي اذا ما تم التأثير المطلوب.(بيان مؤتمر القمة العربي بغداد: 197/11/15).

خلال مرحلة كامب ديفيد والانهيال الخطير (77-1979) تعاضمت التفاعلات العربية المتناقضة، وقررت القيادة المصرية الانفراد بالعمل والابتعاد عن موقع القيادة العربية والانعزال بمصر عن زخم التفاعلات العربية، وجاء قرار الرئيس السادات بزيارة القدس ليحدث اختلال جذري في الإمكانيات العربية الكلية (العسكرية والسياسية)، وظهرت الانقسامات العربية-العربية ونشأت جبهة الصمود والتصدي، وتسبب الانعزال المصري في نشأة وتقوية أنماط جديدة في السياسات الغربية تمثلت في محاولة كل من العراق وسوريا للاطلاع على الدور القيادي في النظام العربي. واذا كانت اتفاقيات كامب ديفيد قد أنهت حقبة محددة بمسار النظام الإقليمي العربي، فإنها دشنت مرحلة جديدة بالنسبة الى القطر العربي العراقي.

ان تتبع الموقف العراقي حتى أواخر السبعينات يتميز بالتناوب ما بين الحياد النسبي والعزلة ضمن النظام العربي، ولكن خروج مصر عن موقعها كقطر عربي قيادي، وتفكك التضامن العربي قد وفر الفرصة الفعلية لدفع الزعامة العراقية للبحث عن دور إقليمي أوسع يضم جبهة الصمود والتصدي وبلدان الجزيرة العربية والأردن ولبنان. (الصايغ، 2009، 9).

وفي هذا السياق يرى العديد من الباحثين إن الأسباب في الخصومات العربية، راجعة إلى نزعة بعض القيادات العربية التي تتولى دور الزعامة، عدم تقبلها زعامة مصر، التي يمكن ان تكشفهم وتحرمهم من الاستمرار في المزايدة والمتاجرة بالقضية العربية، دون الأخذ في الاعتبار تغيير الظروف وضغوط النظام الدولي.(محمد، 1980:ص97).

إن القرار العربي المتعلق بتجميد عضوية مصر من الجامعة العربية اتخذ بناءً على عوامل ومحددات داخلية وخارجية لعبت دوراً هاماً في بلورة الإدراك لدى صانع القرار العربي بشكل

عام، وصانع القرار العراقي بشكل خاص (كونه الأكثر تأثيراً) وهذا ما سوف تهتم به الدراسة وهو التركيز على الدور العراقي في صنع هذا القرار على النحو التالي:

#### أ- إدراك العراق لبيئته الداخلية:

يعد العراق الدولة العربية الأساسية في صنع القرار العربي المناهض لمصر، وذلك بناء على العديد من الاعتبارات التي بلورت إدراكه لبيئته الداخلية، وهي: قناعاته بقدرته على لعب دور عربي فعال لما يمتلكه من رصيد حضاري وتاريخي وموقع جيواستراتيجي هام، وامتلاكه لاحتياطي ضخم من النفط، وفي هذا السياق خاطب الرئيس صدام حسين العراقيين في نوفمبر 1979: " هذه فرصتكم التاريخية ومن خلالكم فرصة الأمة العربية، فإذا أضعتم هذه الفرصة غابت عنكم الدورة كلها ويزعل عليكم ليس هواء العراق وماؤه وإنما تزعل عليكم حتى قيم السماء ومبادئها". (صدام حسين، 1980:ص34).

#### ب- إدراكه للبيئة الداخلية المصرية:

لقد تبلور الإدراك العراقي تجاه البيئة الداخلية المصرية على نحو ان: قطاعات واسعة وشرائح عديدة وأحزاب ونقابات وتيارات داخل الشارع المصري ترفض توجهات الحكومة المصرية السلمية مع إسرائيل، ومن أجل تعميق الفجوة بين الشارع المصري والنظام، فقد أكد القرار على استمرار التعامل مع شعب مصر "الشقيق" ومع أفرادها وتجمعاته ومؤسساته غير الرسمية الراضية للصلح والتطبيع، واستمرار فتح مجالات العمل للمصريين في البلاد العربية، وعلى أهمية رعاية مشاعر أبناء شعب مصر العربي ورعاية مصالحهم وتعزيز انتمائهم القومي العربي. (جامعة الدول العربية، بغداد 1979/1/31).

#### ج- إدراك العراق للبيئة العربية:

اعتقاد العراق بثبات الموقف العربي ووحدته وتضامنه في مواجهة السلوك المصري، وقد بنى العراق هذا الاعتقاد على خبرته التاريخية وتصوره السابق (حول التزام العرب بحظر النفط في عام 1973)، كما اعتقد بالدور الايجابي للحكومات العربية وشعوبها، وخصوصاً ان العراق لمس ذلك على الاقل من خلال بيان مؤتمر القمة العربي التاسع حول كامب ديفيد بتاريخ 1978/11/5 ، والذي أكد على عدم جواز الخروج عن المبادئ الجوهرية وخصوصاً عدم جواز انفراد أي طرف من الأطراف العربية بأي حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص، وللصراع العربي- الصهيوني بوجه عام، ولا يقبل بأي حال إلا إذا اقترن بقرار مؤتمر قمة عربي يعقد لهذه الغاية.

إضافة الى ما سبق، فإن العراق افترض أيضا رفض لشعوب العربية لتوقيع أي معاهدة صلح مع إسرائيل والاعتراف بها، وانطلاقا من الإرث المتضخم من الكراهية العربية لإسرائيل ، كونها ارتبطت بالاغتصاب والعدوانية في مخيلة وضمير كل عربي.( بيان مؤتمر القمة العربي ،بغداد:1979/11/15).

#### د- إدراك العراق للبيئة الدولية.

حاول العراق استثمار المناخ الدولي السائد في نهاية السبعينات وتفاقم حدة الاستقطاب وإدراك مدى الدعم الذي سوف يقدمه الاتحاد السوفيتي ومنظومة الدول الاشتراكية والقوى المناهضة للغرب وأمريكا في العالم الثالث من اجل إفشال مخطط كامب ديفيد الهادف إلى تدجين المنطقة ودمجها ضمن دائرة الهيمنة الأمريكية في الشرق الأوسط. وتصور العراق بان الفرصة سنحت للسوفيت بتوجيه ضربتهم للسادات الذي سبق وان قام بطرد الخبراء عام 1972، وتصدى للعناصر الموالية لموسكو في مصر .

ونظرا لعدم استجابة مصر للموقف العربي الرسمي المتمثل في بيان مؤتمر القمة العربي التاسع حول اتفاقيات كامب ديفيد في 1978/11/5، واستمرارها في الاتصال والتنسيق مع واشنطن وتل أبيب إلى ان وقعت رسميا معاهدة السلام مع إسرائيل في 1979/3/26، لذا فقد قرر مجلس الجامعة العربية على مستوى السادة وزراء الخارجية على سحب سفراء الدول العربية من مصر والتوصية بقطع العلاقات السياسية والديبلوماسية، ونقل مقر الجامعة العربية إلى تونس، ونقل موظفي الأمانة العامة للجامعة إلى مقر المؤقت في تونس، والعمل على تعليق عضوية مصر في حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وإيقاف تقديم المساعدات الاقتصادية للحكومة المصرية، ومنع التبادل التجاري مع المؤسسات الحكومية والخاصة التي تتعامل مع إسرائيل ونقل مقر المنظمات التي يقع مركزها الرئيسي في مصر إلى بلدان عربية أخرى.( حول تعليق عضوية مصر في الجامعة العربية منذ العام 1979).

#### ثالثاً: مواقف الدول العربية من اتفاقية كامب ديفيد.

بعد التوقيع على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في 1979/3/26م، وتنفيذا لقرارات قمة بغداد قرر مجلس جامعة الدول العربية على مستوى وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب في الاجتماع الذي عقد ببغداد من 27-31/3/1979م، تم اتخاذ قرار فرض عقوبات ضد الحكومة المصرية، وكذلك ضد الشركات والمؤسسات والأفراد الذين يحملون الجنسية المصرية في حالة تعاملهم مع الكيان الصهيوني . ( العلوان، 1980: ص120-121).

وقرر مجلس الجامعة العربية على مستوى السادة وزراء العرب العقوبات السياسية والاقتصادية بشأن مصر على النحو التالي:

#### أ- العقوبات السياسية:

- 1) سحب سفراء الدول العربية من مصر فوراً.
- 2) التوصية بقطع العلاقات السياسية والدبلوماسية مع الحكومة المصرية.
- 3) اعتبار تعليق عضوية جمهورية مصر العربية في جامعة الدول العربية نافذاً من تاريخ توقيع الحكومة المصرية على معاهدة الصلح مع إسرائيل.
- 4) نقل مقر جامعة الدول العربية الى العاصمة تونس وان تكون مقراً مؤقتاً لها ونقل أماناتها العامة والمجالس الموازية واللجان الفنية الدائمة اعتباراً من تاريخ التوقيع على المعاهدة.
- 5) ان تقوم المنظمات والهيئات والمؤسسات والاتحادات النوعية العربية المتخصصة باتخاذ التدابير اللازمة لتعليق عضوية مصر ونقل مقراتها في مصر الى دول عربية أخرى .
- 6) تعليق عضوية جمهورية مصر العربية في حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومنطقة الوحدة الإفريقية، لانتهاكها قرارات تلك المنظمات فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي.
- 7) إبلاغ الدول الأعضاء الدول الأجنبية موقفها من المعاهدة المصرية الإسرائيلية والطلب بعدم دعم هذه المعاهدة لما تشكله من اعتداء على حقوق الشعب الفلسطيني والأمة العربية.
- 8) إدانة السياسة التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بدورها في عقد اتفاقيتي كامب ديفيد والمعاهدة المصرية الإسرائيلية.
- 9) اعتبار التدابير المتخذة في هذا القرار مؤقتة وتلغي بقرار من مجلس الجامعة فور زوال الظروف التي بررت اتخاذها.
- 10) ان تقوم الدول العربية بإصدار التشريعات والقرارات والإجراءات التي يقتضيها تنفيذ هذا القرار. (جريدة البعث، 1/4/1979م).

#### ب- العقوبات الاقتصادية، فكانت على النحو التالي :

- 1- إيقاف تقديم أية قروض أو إيداعات أو ضمانات أو تسهيلات مصرفية أو مساهمات أو مساعدات مالية أو عينية أو أمنية من قبل الحكومات العربية الى الحكومة المصرية ومؤسساتها ذلك اعتباراً من توقيع المعاهدة.
- 2- حظر تقديم المساعدات الاقتصادية من الصناديق والمصاريف والمؤسسات المالية العربية القائمة في نطاق الجامعة العربية والتعاون العربي المشترك الى الحكومة المصرية ومؤسساتها.

- 3- امتناع الحكومات والمؤسسات العربية عن اقتناء المستندات والأسهم والاذونات وقروض الين العام التي تصدرها الحكومية ومؤسساتها المالية.
- 4- تبعا لتعليق عضوية الحكومة المصرية في الجامعة العربية تعلق عضويتها أيضا في المؤسسات والصناديق والمنظمات المنبثقة عنها وتوقف استفادة حكومة مصر ومؤسساتها منها ونقل ما هو منها في مصر الى دول عربية أخرى.
- 5- تمنع الدول العربية تزويد مصر بالنفط ومشتقاته.
- 6- منع التبادل التجاري مع المؤسسات الحكومية والخاصة المصرية التي تتعامل مع إسرائيل.
- 7- المقاطعة الاقتصادية:
- أ- تطبيق قوانين المقاطعة العربية ومبادئها وأحكامها على الشركات والمؤسسات والأفراد في جمهورية مصر العربية الذين يتعاملون بصورة مباشرة وغير مباشرة مع العدو الصهيوني.
- ب- يشمل حكم الفقرة (أ) الأعمال الفكرية والثقافية والفنية التي تروج للتعامل مع العدو أو التي لها صلة بمؤسساته.
- ج- استمرار التعامل مع المؤسسات الخاصة الوطنية المصرية التي يتأكد امتناعها عن التعامل مع العدو الصهيوني.
- د- رعاية مشاعر أبناء شعب مصر العربي العاملين والمتواجدين في البلدان العربية بما يعزز انتمائهم القومي للعروبة.
- هـ- تعزيز دور المقاطعة العربية وأحكام طوقها في هذه المرحلة.
- 8- يطلب إلى الأمم المتحدة نقل مقرات مكاتبها الإقليمية التي تخدم المنطقة العربية من جمهورية مصر العربية إلى عاصمة عربية أخرى.
- 9- تكليف الأمانة العامة للجامعة العربية بدراسة وضع المشاريع العربية المشتركة لاتخاذ الإجراءات الضرورية لحماية مصالح الأمة العربية.
- 10- مواجهة المخطط الصهيوني بوضع إستراتيجية عربية للمواجهة الاقتصادية والتأكيد على تحقيق التكامل الاقتصادي العربي. ( القطيط ، 2006: ص7-8).
- وأصدرت مختلف الدول العربية بيانات تعارض مصر باتخاذها الإجراء المنفرد بالتوقيع على معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، التي تجاهلت حقوق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، وهذا الأمر جعل مصر في عزلة سياسية عربية إلى أن تم اغتيال الرئيس محمد أنور السادات الذي قدم مصر على طبق من ذهب لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية.

## المبحث الثاني

### العلاقات العراقية - المصرية في الحرب الخليجية الاولى و الثانية

خلال الحرب العراقية - الايرانية رفضت مصر تقديم اي شكل من اشكال المساعدة للعراق خلال الحرب ، مبررة ذلك بعدم وجود تهديد مباشر على امن الخليج .(عبد الوهاب، 1990 : 3).

وبعد انتهاء حرب الخليج الاولى عام 1988 شرع العراق في بناء قوته من جديد وتنمية اقتصاده، وطرح مشاريع قومية كثيرة لرأب الصدع العربي ، وكان على رأسها مجلس التعاون العربي العراق والاردن ومصر واليمن .(غالي، 1990 : 16).

وفي الفترة من 1988 - 1991 اي بعد انتهاء اعمال حرب الخليج الاولى ودخول العراق في عداء مع الولايات المتحدة الامريكية و حلفائها على اثر دخول العراق للكويت في 2/اب/1990، وقفت مصر الى جانب الحلف الدولي ضد العراق ، ذلك ان مصر ادركت استراتيجية الولايات المتحدة تجاه المنطقة ومدى اهميتها، وعرفت الدبلوماسية المصرية ان الغرب لن يتغاضى عن صدام حسين ، لذا عمدت السياسة الخارجية المصرية الى اتخاذ المظاهر الكفيلة بحفظ التوازن بين تحالفها مع الغرب من جهة وحفظ ماء وجهها القومي من جهة اخرى في اثناء ازمة الخليج.(درويش، 1992 : 33-38).

لذا سيتناول الباحث في هذا المبحث المطالبين التاليين وهما :

**المطلب الاول : العلاقات العراقية - المصرية خلال الحرب الخليج الاولى 1980 - 1988 .**

**المطلب الثاني : العلاقات العراقية - المصرية بعد ازمة الخليج الثانية (غزو الكويت ) .**

## المطلب الاول

### العلاقات العراقية - المصرية خلال الحرب الخليجية الاولى 1980 - 1988

إن الحديث عن العلاقات العراقية المصرية بعد الحرب الخليجية الاولى بين العراق وايران، يوجب علينا تسليط الضوء على خلفيات هذه الحرب، للبحث في الجذور التاريخية لازمة الخليج التي تبعتها وهي ازمة 1990/1991 بعد دخول العراق للكويت، ومعرفة اسبابها الفعلية، ولهذا تكمن اهمية البحث للوقوف على الاسباب المباشرة للحرب والازمة التي تبعتها، والاحداث المرتبطة بها.

فقد نجحت مصر في اواسط الثمانينيات من القرن الماضي في كسب المزيد من الثقة والولاء للغرب، وكانت قادرة على احداث التوازن بين واجباته القومية من جهة، والتزاماته الغربية من جهة اخرى، وقد تجلت هذه القدرة فعليا في ازمة الخليج الثانية من خلال مظاهر الاتفاق والانسجام في المواقف والاجراءات التي اتخذتها البلدان ازاء العراق، وكلها تتماشى مع مبادئ القانون الدولي والشرعية الدولية، لكن صيغة التحالف غير الطبيعي بين مصر والولايات المتحدة، لم تكن لتقاس بعلاقات مصر مع العراق، ومع تصرفاته في الخليج.(درويش، 1992: 332-338).

سيتناول الباحث في هذا المطلب المحورين التاليين وهما:

أولاً: الحرب العراقية - الايرانية (الجذور التاريخية والاسباب).

ثانياً: الموقف المصري من الحرب العراقية الايرانية واثره على العلاقات مع العراق.

أولاً: الحرب العراقية - الايرانية (الجذور التاريخية والاسباب).

بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر واسرائيل عاوم 1978 وخروج مصر من ساحة الاجماع العربي، اصبح ذلك بمثابة اسفين دق في نعش العلاقات الثنائية العراقية - المصرية، بينما دخلت الدول الراغبة في السلام مع اليهود على حساب مصالح القومية العربية، اختط العراق لنفسه نهج القومية وشكل تحالفا او محورا: "دول المواجهة والتحدي" الذي ضم الى جانبه سوريا و ليبيا من الدول العربية. (ابو دية، 1983: 26).

سميت الحرب العراقية - الإيرانية 1980-1988 بقادسية صدام ، واعتبرت هذه الحرب من اطول الحروب بين القوات المسلحة العراقية وايران وقد استمرت من ايلول/سبتمبر 1980 الى اب / اغسطس 1988. وادت الى مقتل ما يقارب مليون شخص من الضحايا وخسائر مالية تقدر بترليون دولار امريكي وقد غيرت الحرب المعادلات السياسية لمنطقة الشرق الاوسط وكان لنتائجها اعظم الاثر في العوامل التي ادت الى حرب الخليج الثانية 1990/1991 او ما سميت بعاصفة الصحراء بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية عام 1991.(سيسين، 1993: 14-15).

اما عن الجذور التاريخية للخلافات العراقية - الإيرانية فهي:

ترجع اصول الخلافات العراقية - الإيرانية الى قرون من الزمن حيث كانت هناك باستمرار نزاعات وخلافات حول الهيمنة على المنطقة بين الممالك المتعاقبة في بلاد ما بين النهرين (العراق) والامبراطورية الفارسية مثل هيمنة الامبراطورية الفارسية . وقبل ذلك كان هناك مساحات شاسعة من ايران تحت سيطرة البابليين والاشوريين ولكن الوضع تغير في عهد مراد الرابع حيث اغتتم فرصة ضعف الصفويين واستطاع ان يضم العراق الى حكم العثمانيين ولكن خلافات ترسيم الحدود بقيت مشكلة عالقة بين عامي 1555-1975، وتم التوقيع على ما لا يقل عن 18 اتفاقية لترسيم الحدود بين العراق وايران ، واحد جذور الخلاف يعود الى مسألة السيادة على منطقة الاهواز التي يقطنها عراقيون عرب في جنوب غرب ايران بإقليم عربستان الاهواز وهي منطقة غنية بالنفط، وبعد سنة من مجيء عبد الكريم قاسم الى السلطة في العراق عام 1959 قام بدعم الحركات المطالبة بالاستقلال في الاهواز، واقدم عبد الكريم قاسم اثارا الموضوع في الجامعة العربية، ولكن لم يحالفه النجاح حيث قتل في الانقلاب الذي قادة حزب البعث عام 1963.(سيسين، 1993: 13-16).

وفي عام 1969 وبعد مجيء حزب البعث الى السلطة في العراق اعلن نائب رئيس الوزراء بان الاهواز/عربستان هي جزء من العراق وبدأت الاذاعة العراقية بنشر البيانات تحت الشعب العربي الاهوازي للقيام بالثورة ضد نظام الشاه في ايران ، وفي عام 1971 قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع ايران نتيجة خلافات عن سيادة الجزر الثلاث ابو موسى و طناب الكبرى و طناب الصغرى بعد انسحاب القوات البريطانية منها.(ابوطالب، 2007: 148).

وفي مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في مدينة فاس المغربية من 6 ايلول/1982 الى 10/ ايلول وفتت الدول العربية الى جانب العراق في حربة ضد ايران وخاصة دول الخليج العربي ودعمت في مواجهة العدوان الايراني حتى تستجيب ايران للمساعي السلمية ، وتمكين العراق من المساهمة في التصدي للعدوان الاسرائيلي .(مؤتمر القمة،المغرب،1982: 1-2).

وكذلك كان في مؤتمر القمة العربي الحادي عشر الذي عقد في عمان في المملكة الاردنية الهاشمية ، تشرين الثاني/1980 فقد دعا المؤتمر في قراراته الى وقف اطلاق النار فوراً وحل النزاع بالطرق السلمية ، وترحيب المؤتمر بتجاوب العراق مع المناشدة الصادرة عن المؤتمر الاسلامي والامم المتحدة وعدم الانحياز لوقف اطلاق النار وحل النزاع عن طريق المفاوضات ، واقامة علاقات حسن جوار ، وعدم تدخل كل دولة بشؤون الدولة الاخرى وسحب القوات العسكرية الى الحدود الدولية، وكان مجلس الامن الدولي قد اصدر قرارين هما (479) الذي صدر في 28/ايلول /1980 و(514) الصادر في 12تموز 1982 والخاص بالحرب العراقية - الايرانية ، ولكن ايران لم تستجب لذلك، وبذلك اضطر العراق لخوض حرب دفاعية بعد صبر طويل ودخل الاراض الايرانية واطرف الدفاعات الايرانية والحق الهزيمة بايران التي اضطرت عام 1988 الى قبول وقف اطلاق النار.(سعيد،1983: 74-79)

### ثانيا- الموقف المصري من الحرب العراقية - الايرانية واثره على العلاقات مع العراق.

على مدى العقود الثلاثة الماضية سعت مصر لايجاد موطئ قدم لها في تفاعلات النظام الاقليمي الخليجي وحاولت في حالات عدة اعادة توجيه هذه التفاعلات او التحكم في بعض مساراتها او التأثير الجزئي عليها ،وربما تكون مصر قد حققت بعض ما ارادت الا انها لم تتمكن من اعادة التعريف الاستراتيجي الكلي او الجزئي لبيئة النظام العراقي او الخليجي ، ولم تثبت نفسها كطرف في هذا النظام ، كما لم تستطيع اخذ دور في الخليج ولم تمنح مكانا في هذه الاستراتيجية ، وفي الوقت ذاته لم يقدر لمصر ان تأخذ دورا عربيا او مقاربه مجمع عليها لأمن الخليج ، وتبينت مصر في المقابل استراتيجية "الاشتباك السياسي " مع ايران ليس بالمدلول المعرفي ، بل بالمعنى النقيض تماما ، لذا فان الاشتباك المصري الايراني لا يدور في الخليج ، بل على ضفاف المتوسط مع محاولة التقرب لتركيا وكل من يدعم ايران ، وفي هذا اعادة انتاج مقلوب او عكسي لمشهد الثمانينيات عندما كانت مصر داعما لوجستيا للعراق في حربه ضد ايران.(زيد،2011: 1-3).

وعن موقف مصر من الحرب العراقية - الإيرانية ، فقد قدمت جمهورية مصر العربية للعراق مساعدات عسكرية وجنود ومستشارين ، فمع اندلاع الحرب العراقية الإيرانية عام 1980، كانت مصر على رأس قائمة المندفعين لمساعدة العراق، ومنذ تقديم العراق طلب المساعدة من مصر عن طريق سلطنة عمان عام 1981، اندفعت مصر فوراً وباعت إلى العراق كل ما كان في مخازن السلاح السوفيياتي لتصل للعراق ، وفق هذا قامت بتشغيل تامه طاقة مصانعها الحربية لخدمة الطلب العراقي ، وقد بلغت المكونات المصدرة إلى العراق بعد ثلاث سنوات من بداية حربها ما يفوق المليار دولار عام 1984، في موقف يوصف بمصلحة مزدوجة فهو من جانب تخلص من السلاح السوفيياتي، ومن جانب آخر شراء سلاح امريكي جديد من خلال تحويل المال القادم من بيع السلاح السوفيياتي ، ومن جانب آخر تنفيذ للرغبة الامريكية في دعم العراق في الحرب ، اذ كانت امريكا تدعم الطرفين كما تبين لاحقاً. (Julina, 1984:33-40).

ووصل الامر الى قيام مخططي الحرب المصريين لتحرير الفاو ضمن الحرب العراقية - الإيرانية في موقف يكفي لتكون مصر حلف العراق بالحرب ضمن توجيهات الولايات المتحدة الامريكية لمصر بوزارة عبد الحليم ابو غزالة (Julina, 1984:33-40).

## المطلب الثاني

### العلاقات العراقية - المصرية بعد أزمة الخليج الثانية (أزمة الكويت)

كانت حرب الخليج الثانية 1990/1991 كارثية على العراق والامة العربية حيث خرج العراق مكبلاً بالحصار الشامل الذي فرضته عليه الامم المتحدة نتيجة لغزو الكويت في 2/اب/1990، وطوال سنوات الحصار تبلورت معادلة استراتيجية سياسية غاية في التعقيد، فبالرغم من توازنات وسجلات سياسية وقانونية معلنه وغير معلنه يفتح الباب امام احتمالات عديدة بالنسبة للعراق ولمنطقة الخليج كلها ، ولعل مرور عام بعد خروج اعضاء لجنة التفيتش عن اسلحة الدمار الشامل العراقية "الاونسكوم" قبل ان يصدر القرار 284 من مجلس الامن الدولي الذي يحدد طبيعة العلاقة المستقبلية بين العراق والامم المتحدة والمجتمع الدولي ، مما يعكس بعض التعقيد القائم في المعادلة العراقية الدولية ، والعكس كذلك ازمة قوامها غياب المعايير المشتركة على الاقل بين الاعضاء الدائمين في مجلس الامن والتي على اساسها يتم

تقييم ما جرى في العراق طول سنوات الحصار، ومن ثم تحديد الاطار المستقبلي للتعامل مع الحالة العراقية .(ابو خطاب،2000: 148).

يناقش الباحث في هذا المطلب المحورين التاليين وهما :

أولاً : خلفية الأزمة ( الجذور والأسباب).

ثانياً: الموقف المصري وأثره على العلاقات العراقية.

أولاً : خلفية الأزمة (الجذور والأسباب).

يمكن القول إن أزمة الخليج الثانية كانت تتطوي في ثناياها على أسباب ثنائية بين العراق والكويت، احدهما موضوعية وأخرى أيديولوجية(النهار، 1992، 18 ).

أما الموضوعية فتشمل ثلاثة أبعاد، وهي:

1. الخلاف الحدودي بين الدولتين.

2. قضية الديون.

3. مشكلة أسعار النفط.

إلى جانب قضايا ثانوية أخرى تدرج تحت باب الأبعاد السابقة (الرعود، د، ت: 106).

أما الأسباب الأيديولوجية، فيتمثل في الخلاف الفكري والأيديولوجي الذي يرتكز عليه الطرفان في تسيير شؤونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية، وهو تناقض واضح من خلال اعتماد العراق على المبادئ القومية التحررية (الثورية)، بينما تعتمد الكويت على الفكر الغربي الليبرالي والعلاقات التقليدية مع الغرب منذ ما قبل الاستقلال، حتى أنه - قبل وفي أثناء الاستقلال - كانت استثمارات الكويت في بريطانيا لوحدها أكثر من (100) مليار جنيه إسترليني .(الزلال، 1990، 10-13).

1- الخلاف الحدودي: زادت حدته وأهميته خلال الحرب العراقية - الإيرانية، عندما اتهم العراق الكويت باستغلال انشغاله في حربه مع إيران، وقيامها بسحب كميات هائلة من النفط العراقي عبر حقل الرميلة، بواسطة أنابيب ضخ أنشئت خصيصاً لهذه الغاية، استوردها الكويت

من الولايات المتحدة وانجلترا، وبعلم الأخيرتين. وحقل الرميلة هو نقطة النزاع الحدودي الذي يمتد في جزئية بين الدولتين.(الزلزال، 1994: ص25).

وتعود جذور النزاع الحدودي إلى عام 1973م " عندما دخلت القوات العراقية إلى الأراضي الكويتية لصد هجوم إيراني محتمل على ميناء أم القصر، من دون الحصول على إذن مسبق من الكويت ، ولكن سرعان ما انتهت هذه الأزمة عربياً، بيد أنها منطقياً تركت معها نزاعاً على الحدود بقي حتى الأزمة القادمة.( السرجاني،1990: ص16).

2- قضية الديون: "عندما وضعت الحرب العراقية الإيرانية أوزارها عام 1988م، كان الرأي السائد أن العراق قد خرج منتصراً، وقدم في سبيل ذلك أكثر من مليون قتيل طوال سنوات الحرب ، وقد كلفت الحرب العراق أكثر من (80) مليار، دولار وكانت اكبر للدائنين للعراق، إذا قدمت له تقريباً (30) مليار دولار خلال الحرب.(كلارك، 1992: 31).

وكان الرئيس العراقي صدام حسين راغباً في إسقاط هذه الديون، فضلاً عن ذلك اتهم العراق الكويت بالمغالاة في زيادة إنتاجها من النفط الخام، وبما يفوق حصتها في منطقة الأوبك، الأمر الذي نتج منه تخفيض أسعار النفط ، وبالتالي أدى إلى نقص في الدخل القومي من النفط، وانخفض سعر النفط الخام من (21) دولاراً إلى (11) دولاراً، وهذا كلف العراق حوالي (14) مليار دولار في السنة فقط.(بوين، 1993: ص22).

الى جانب ذلك كان العراق يعتبر ان الأموال التي استدانها من الدول الخليجية، خصوصاً الكويت من فاتورة دفاعه عن الخليج العربي، كونه كان يمثل البوابة الشرقية للوطن العربي، ولذا كان واجب الدول الخليجية- كما يرى العراق- ان تشطب هذه الديون عن الحكومة العراقية، بالرغم من ان هناك رواية خليجية ترى ان الأموال التي استدانها العراق هي أموال عراقية، من منطلق أن النفط الذي ضخته الكويت من حقل الرميلة في أثناء الحرب العراقية-الإيرانية كانت تبتاعه وتقدم منه ديونا للعراق، وعليه فهي أموال عراقية، وترى كذلك ان على الكويت والامارات ان تقدم للعراق ضعف ما قدمته له من أموال لأنها حقوق للشعب العراقي، وهذا يعني اعتراف من بعضهم بصحة جزء كبير من الرواية العراقية.(الرعود، د، ت ص:29).

وبالرغم من عدم اهتمام العراق بالرواية الأخيرة، إلا انه طالب بشطب الديون أولاً، وتقديم مشروع تنموي اقتصادي له، شبيه بمشروع مارشال الغربي بهدف بناء العراق من جديد اقتصادياً ثانياً. ( العبيد، 1990: 18 ).

لقد كانت السياسة العراقية قبل الأزمة تقوم على مبدئين:

الأول: بناء العراق بشكل سريع وقوي وفي المجالات كافة وخصوصاً القضايا العسكرية.

الثاني: انتهاج سياسة ردع قوية وثابتة من أجل تحصين العراق من أي عدوان خارجي.

ولما وجدت القيادة العراقية أن الخليج يقف حجر عثرة أمام هذه الأهداف الخارجية، فإن هذا بالضرورة أدى وبشكل ملفت للنظر إلى إحداث بوادر أزميتين سياسيتين في المنطقة:

الأولى: أزمة عربية-عربية جاءت نتيجة ردود فعل العراق على السياسة الاقتصادية النفطية التي اتبعتها دول الخليج وخصوصاً الكويت.

الثانية: أزمة دولية عالمية ضد العراق، جاءت نتيجة تخطي الأخير للخطوط الحمراء في عمليات التصنيع العسكري والنووي، مما عمل على تهديد مصالح الغرب وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي. (منشورات وزارة الخارجية الأردنية، 1990-1991: ص4).

ولذا سرعان ما وجد نفسه وسط حصار اقتصادي وسياسي عربياً ودولياً، وتزامن هذا مع قيام الحكومة الأمريكية بممارسة الضغوط الشديدة على العراق: فرض المزيد من العقوبات التجارية والاقتصادية عليه عبر مجلس الشيوخ ، مبررة ذلك باتهام العراق: انتهاك حقوق الإنسان، كورقة سياسية جديدة لسحب البساط من تحت الشرعية القائمة للنظام العراقي، مع أن ذلك يثير الاستغراب المنطقي في طرح التهم في ذلك الوقت بالذات، بالرغم من أن القيادة العراقية كانت سياستها واحدة على المستويين الداخلي الخارجي منذ ما قبل الثمانينات .

وفي وسط الأجواء المشحونة بالشد والجذب، استطاع وزير الخارجية السعودي من التحضير المبدئي لاجتماع قمة مصغر في جدة، وأرسل دعوتين رسميتين إلى حكومتي العراق والكويت، والملاحظ ان أول الإشارات المؤكدة على قيام الأزمة انبعثت من جدة، إذ أن فشل اللقاء الذي عُقد في 31 تموز 1990م بين الوفدين العراقي والكويتي ، كان بمثابة الفرصة الأخيرة من جانب العراق لاستنفاد الأوراق الدبلوماسية كافة من جعبته، وهي نفسها التي شكلت

له الملامح الرئيسية لأخطر قرار اتخذته في تاريخه المعاصر، وهو قرار اجتياح الكويت، لإنجاز ما أطلقت عليه بغداد "عملية النداء". (القرعان، 1993: 12) .

ويمكن القول ان تضافر جملة من العوامل الداخلية والخارجية، المتمثلة بقضايا الحدود بين الطرفين وحقوق استخراج النفط من حقل الرميلة، وإغراق السوق العالمية بالنفط الفائض عن الحاجة، والرغبة في تأمين منفذ للعراق على مياه الخليج، وموضوع الديون الخارجية، وتوزيع الثورة العربية على أساس عادل، والوقوف ضد الامبريالية الرأسمالية الأمريكية... كل هذه العوامل وغيرها شكلت دوافع جامعة لدى القيادة العراقية لاجتياح الكويت في (2) آب/ أغسطس عام 1990م (الرعود ، 40-48).

### ثانياً: الموقف المصري وأثره على العلاقات العراقية.

قبل اندلاع الأزمة بذلت القيادة المصرية جهوداً طويلة وكبيرة في حل الخلافات بين العراق والكويت بطريقة ودية وسليمة، واستطاعت أن تأخذ وعداً من الطرفين للتفاهم المشترك، وبعد جلسة واحدة بين الجانبين تمت في أواخر حزيران، تفاجأت مصر باجتياح العراق للكويت، فكانت لها بمثابة الشجرة التي قصمت ظهر البعير. (بطرس غالي، 1990: 16) .

فعاادت لتكثف جهودها الدبلوماسية لحل النزاع والأزمة بأسرع وقت، وفي خضم هذه الأحداث المتسارعة رأت مصر أن الأزمة تضعها في اختبار صعب ومستحيل لا يتماشى مع مصلحتها الوطنية أولاً وأخيراً، لذا أدانت العراق من جهة، كونه اخترق مبادئ القانون الدولي، وتعدى على استقلال دولة عربية ذات سيادة، وسعت إلى مواصلة جهودها الدبلوماسية لحلها سلمياً ومن دون اللجوء إلى التصعيد من جهة أخرى. (العبيد، 1990: 20).

بالرغم من أن مصر كانت لاعبا رئيسيا في الأزمة- قبل اندلاعها وبعده- إلا أنها لم تتخذ موقف الحياد المفهوم بلغة القانون الدولي، فهي وافقت على قرارات الأمم المتحدة، ودفعت الجامعة العربية لاتخاذ قرارات انتقالية إزاء العراق، كما أنها شاركت مع قوات التحالف الدولي، لكن كل هذا لم يمنعها-أيضا- عن ممارسة المزيد من الجهود الدبلوماسية لمحاولة احتواء الأزمة. وبدأت الجهود السياسية المصرية في التحرك ما قبل تفجر الأزمة بشهر على الأقل، وتحديدًا منذ حزيران من عام 1990م- كانت أول الجهود في التحرك المصري، صدور البيان الرسمي عن الحكومة المصرية يوم 19/تموز عام 1990، الذي يدعو الأطراف المتنازعة برجاء حل الأزمة والخلاف عن طريق الحوار وضمن إطار الأخوة العربية، وأشار البيان إلى

استعداد مصر للتعاون والتوسط بين الطرفين للوصول إلى نتيجة مرضية للجميع . ( عبد الوهاب ،1990: ص 30-31).

بعد دخول العراق للكويت في 2 / آب / 1990م، كان من الصعب ان تظل مصر محافظة على حيادها - من وجهة نظر مصر- واتخاذها موقف القائم بالمساعي الحميدة، فكان تطور الدور المصري وانتقاله لموقف المشارك في الأحداث هو الأساس لدى صانع القرار المصري لرفض التدخل العراقي بتاتا، ثم إدانة العراق ومطالبته بالانسحاب الفوري، ومن دون إبطاء .(بطرس غالي، 1990:ص16).

وهذه النتيجة (أي الإدانة) جاءت بعد جهود سياسية من جانب القيادة المصرية بعد تفجر الأزمة خطوة بخطوة مع بروز حالة نشاط كثيف في القاهرة، إذ كانت النية متوفرة في ذلك اليوم لعقد مؤتمر لوزراء خارجية الدول الإسلامية بعد عودة مصر الى عضوية جامعة الدول العربية، إلى جانب مطالبة سوريا وغيرها من الدول إلى عقد قمة عربية طارئة تسبق هذا المؤتمر لمعالجة بعض القضايا القومية آنذاك، مما يعني ان مصادفة الاجتياح مع عقد المؤتمرين كان فرصة سانحة لمصر من جل توجيه الدعوة للمجتمعين لدراسة قضية الاجتياح خلال ساعة على الأكثر.

وفي الوقت الذي كان فيه وزراء الخارجية العرب مجتمعين في القاهرة، وصل الى الرئيس حسني مبارك في استراحة برج العرب تقرير يقدر الموقف بصورة واقعية، ويضع أمامه توصيات عدة منها :

1. ضرورة الاتصال بالولايات المتحدة حتى لا تتصاعد مظاهراتها العسكرية، إذ أن تدخلها في الأزمة يجب أن يجيء خطوة بخطوة، وإلا أعطت العراق فرصة لتعبئة الرأي العام العربي ضدها.

2. لا بد من رسالة واضحة الى إسرائيل، ألا تتدخل في الأزمة لأن تدخلها يعقد الأمور أكثر.

3. ضرورة التأكيد مبكرا من ان إيران ليست داخله في العملية سواء من زاوية الضغط لرفع أسعار النفط او تقسيم مناطق النفوذ في الخليج بين البلدين (العراق وإيران).

4. وبذل كل جهد ممكن لإبقاء العقيد معمر القذافي بعيداً عن العراق بأي ثمن.

وبالرغم من ان إصدار الإدانة من جانب مصر في تلك الأثناء كان يعتبر رد فعل غير مقبول من جانب القيادة العراقية كونه ابعد القاهرة عن دور الحياد الايجابي ودفعها الى التحيز الواضح الى جانب الكويت، ويروي عــــزة إبراهيم انه ذكر للرئيس مبارك: ان الرئيس أمريكي بوش لا يخفي نواياه ضد العراق، وان إعلان أي شيء عن الانسحاب الآن يعد تراجعاً أمام الضغط الأمريكي، وبما ان هناك تفكيراً جدياً في عقد مؤتمر قمة عربي في القاهرة، فقد يكون من المستحسن انتظار ما سيسفر عنه هذا المؤتمر..."، وانتهى بذلك الاجتماع واللقاء، من دون الوصول الى نتيجة مفيدة للأزمة.

وافقت القيادة المصرية بعد مؤتمر القمة العربية الطارئ في 19-10/ آب على تشكيل قوة عسكرية عربية - من ضمنها مصر- للدخول إلى السعودية والدفاع عنها وبطلب من العاهل السعودي نفسه، وقد انضم الى هذا التحالف العربي (مصر وسوريا) وغيرها من الدول العربية. تفضي القراءة المتعمقة السابقة إلى الموقف المصري الرسمي ان فيه تناقض واضح، وهو تناقض في الموقف برز قبل صدور قرار الإدانة وبعده، فقبل صدور القرار المصري إزاء العراق، كانت مصر ملتزمة بما يلي:

1. التوسط بين الطرفين لحل الأزمة ودياً.
2. وان يكون حلها ضمن الإطار القومي - العربي.
3. رفض التدخل الأجنبي، وهذا سعى إليه الرئيس المصري منذ بداية الأزمة .
4. استمرار الاعتراف بالحكومة الشرعية في الكويت، ورفض فكرة الحرب وسيلة لحل الأزمة (السياسة الدولية، ص 29-33).

ولكن بعد (3/ آب) وصدور القرار، تغير الموقف وتمثل من خلال المبادئ التالية:

1. عقد قمة عربية طارئة في 9-10/ آب لتشكيل قوة عسكرية بناءً على طلب السعودية.
2. الموافقة على الانضمام الى قوات التحالف الدولي ضد العراق.
3. إشغال المساعي العربية الأخرى الداعية لحل الأزمة ودياً ، مثل مبادرة الأردن في شهر أيلول.

4. تصعيد وتيرة الأزمة من خلال الإسراف في تباين مغالاة الموقف العراقي وتشنجه من دون الإقران بالموقف الغربي- الأمريكي الأكثر إصرارا، وقد تجلّى هذا الموقف من خلال المقابلات الصحفية للرئيس المصري.

إن التغير الصارخ في طبيعة الموقف المصري الرسمي في غضون أيام محدودة من الأزمة، من موقف القومية الى موقف الوطنية، يضيف الى حقيقة ان القيادة المصرية دخلت مصيدة الحسابات الخاصة، حتى تخرج بأكبر مكسب ممكن، وهذا الحديث يثبت صحة الفرضية السابقة.

وهنا عند البحث عن دوافع الموقف المصري، فان المقصود من الموقف الأخير الذي تغير والاجتياح وبعده في أجندة القومية العربية.

وعند تحليل الدوافع الحقيقية وراء الموقف المصري الرسمي من الأزمة، نجد ان هناك دوافعا ومبررات معلنة صرح بها السياسيون المصريون وحلفاؤهم، وهناك دوافع خفية كشفت عنها الأطراف المعارضة للموقف المصري في الأزمة سواء المعارضة الداخلية او الخارجية.

بالنسبة للدوافع الرسمية (المعلنة) يمكن تلخيصها بالمبررات التالية. ( العبيد، 1990: 20):

1) ضغوط الشعب المصري المتكررة على الرئيس مبارك لشجب الغزو العراقي للكويت وإدانتته.

2) الضغوط الخارجية من جانب الدول الخليجية والغربية لضرورة توضيح الموقف المصري من الأزمة.

3) ان الإدانة تصب في مصلحة العراق، كي تظهر لدى الغرب- بان هناك تحركا عربيا يسعى لحل الأزمة.

4) ان تزييل الإدانة اللبس او الاتهام عن مصر، خوفا من ان تدان بالتواطؤ مع العراق او التستر على الجريمة.

5) الالتزام المصري بمبادئ القانون الدولي وشرعية المجتمع الدولي في رفض التدخل العسكري، وحل الأزمات بالطرق السلمية.

6) ان الأزمة تشكل تهديدا مباشرا للمصالح المصرية من خلال زوايا عده:

أ. في حالة استمرارها تضع الدبلوماسية في مأزق الاختيار بين دولتين عربيتين.

ب. إن عدم تطويق الأزمة يؤدي إلى أحداث انقسام بين الدولة العربية.

ج. إن استمرار الأزمة يعطي إسرائيل فرصة لتوطيد استيطانها من جديد. وكان اعتقاد صانع القرار المصري أن إصدار قرار الإدانة قد يؤدي إلى تفادي عدم تعرض المصالح للخطر.

7) فشل الجهود والمبادرات السياسية الرسمية المصرية قبل وبعد تفجر الأزمة وبعدها.

أما المبررات والدوافع غير المعلنة (الخفية) فيمكن الإشارة الى بعضها كالآتي:

1. الحلم المصري في العودة الى الزعامة العربية .

2. ان تلغي الولايات المتحدة ديونها المستحقة على مصر ومقدارها (7,1) مليار دولار، ويعي ديون مصر العسكرية، وفعلا ألغيت هذه الديون.

3. الرغبة في الحصول على مساعدات ومنح عسكرية واقتصادية تغطي العجز في الميزان التجاري المصري، وقد حصلت مصر-كذلك- على مساعدات مادية مباشرة من الولايات المتحدة وبريطانيا وألمانيا بعد انتهاء الأزمة فعليا.(السياسة الدولية، 1991:ص165).

4. ان مصر ترى في الغزو محاولة لقلب ميزان القوى في المنطقة ولفرض سياسة القوة على الجيران الضعفاء والسيطرة على الموارد.

5. اتخلص من القوة العراقية العسكرية المتقدمة تكنولوجيا على كافة الدول العربية -آنذاك-. (عادل حسين، ص212).

6. تصفية حسابات قديمة في أجندة السياسة المصرية في الثأر من العراق الذي قاد حملة التصدي والمواجهة ضد مصر في السبعينات والثمانينات بسبب السلام مع إسرائيل.

وهناك من يفسر الموقف المصري بأنه موقف مصغر للموقف الأمريكي من حيث الموافقة الكاملة على قرارات الأمم المتحدة والمشاركة في قوات التحالف الدولي، ولكنه كان رافضا ومعارضاً لضرب العراق عسكرياً، وكل ما كان يصبو إليه هو وضع حد للطموح العراقي الخارجي، وتهديده لمنعه من التدخل بجيرانه مكررا .(مركز دراسات الشرق الاوسط، 1998: ص22)

# بعض التلميحات

أبعاد التدخل الأمريكي في العراق  
والموقف المصري

## الفصل الثالث

### أبعاد التدخل الأمريكي في العراق والموقف المصري

أتبعت ادارة الولايات المتحدة الامريكية منذ التدخل عام 2003 عددا من السياسات في منطقة الشرق الاوسط وبالذات في العراق.

ومن تلك السياسات التي اتبعتها الادارة الامريكية إعداد الدول العربية ومنها مصر لدمجها في نظام شرق أوسطي، كما سعت امريكا الى اسقاط الحكومة العراقية، كونها الحكومة الوحيد المعارضة للسياسة الاميركية في المنطقة ، استكمالا للسيطرة على منابع النفط في الخليج العربي والشرق الاوسط، من خلال اتهامه بامتلاك اسلحة الدمار الشامل، وحيث انه لم يتم العثور على تلك الاسلحة ، فقد اصبحت الحرب على العراق غير شرعية، كما وانها قامت بدون تفويض من الامم المتحدة.

وما يخص الموقف المصري من التدخل الامريكي في العراق فقد انقسم الى قسمين اما القسم الاول فقد تمثل بالموقف الرسمي والذي كان مؤيدا للتدخل الامريكي في العراق وفقا لما تتطلبه المصلحة الوطنية، واما القسم الثاني فقد تمثل بالموقف الشعبي الذي كان معارضا بشده للتدخل الامريكي في العراق وقد تبين ذلك من خلال المظاهرات التي عمت الشوارع في جميع المدن المصرية.

يتناول الباحث في هذا الفصل المبحثين التاليين وهما:

**المبحث الاول: السياسية الخارجية الامريكية تجاه العراق .**

**المبحث الثاني: الموقف المصري من التدخل الأمريكي للعراق.**

## المبحث الاول: السياسة الخارجية الامريكية تجاه العراق.

تحدثت الوثائق الامريكية عن خطط عسكرية مسبقة للهجوم على العراق بهدف الاطاحة بنظام الرئيس العراقي صدام حسين ، وهذه الوثائق تطالب الادارة الامريكية استعمال القوة البرية والبحرية والجوية في حربها ضد العراق، اضافة الى تدخل قوات خاصة لووكالة الاستخبارات الامريكية (CIA)، وبهذا الخصوص كان قد اعلن الرئيس جورج بوش (الابن) بشكل واضح وفي مناسبات عديدة عن نية ادارته بعمل عسكري يهدف الى تغيير النظام العراقي للرئيس صدام حسين ضمن ما اسماه سياسة الولايات المتحدة اتجاه العراق منذ توليه منصب الرئاسة، وقد عززت امكانية لجوء الادارة الامريكية الى استعمال القوة العسكرية في حال الفشل في المفاوضات التي اجريت بين العراق والامم المتحدة لإقناع العراق بالسماح للمفتشين الدوليين بالعودة للعراق لاستكمال عمليات البحث عن اسلحة الدمار الشامل بعد انقطاع دام اربعة اعوام: ( الشنطي،2002: 1-2).

وفي عام 2003 دخلت الولايات المتحدة العراق ، وسهل التدخل العراق على الولايات المتحدة تنفيذ الكثير من السياسات التي تهدف الى ادماج وحدات النظام العربي في نظام شرق اوسطي جديد، وقد صاغت الولايات المتحدة بعد تدخلها في العراق سياستها بدقه بهدف اعداد الدول العربية ومنها العراق ومصر للاندماج في النظام الشرق اوسطي من خلال احداث تغيير في النظم السياسية ولاقتصادية والثقافية القائمة على قواسم مشتركة مع اسرائيل لدمجها في النظام الشرق اوسطي.(تلحمي،2007: 1).

يناقش الباحث في هذا المبحث المطالبين التاليين وهما:

**المطلب الأول: ابعاد التدخل الامريكي في العراق.**

**المطلب الثاني: الحرب الاستباقية الامريكية والتدخل العراق عام 2003.**

**المطلب الأول: أبعاد التدخل الأمريكي في العراق.**

ترى الولايات المتحدة الامريكية ان النظام العالمي الجديد قد ظهر حينما قرر الرئيس الامريكي الاسبق جورج بوش (الاب) توظيف الجهود الدولية لتحقيق المصالح الامريكية في منطقة الشرق الاوسط، وخاصة في الخليج العربي.( Jacobsen.1996:25-26 ).

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد استغلت أحداث الحادي عشر من ايلول لاستغلال العالم العربي وامتصاص ثرواته، وقد ظهر ذلك من خلال سعي الولايات المتحدة بعد حربها على العراق عام 2003 بإقامة مناطق تجارية حرة مع دول الشرق الاوسط. (Lawrance,2006:3).

يتناول الباحث في هذا المطلب المحوريين التاليين وهما:

أولاً: المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

ثانياً: وسائل تحقيق المصالح الأمريكية في الخليج.

أولاً: المصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي.

اتسمت علاقة الكويت بالعراق عام 1921 بالعلاقات الدبلوماسية بين البلدين فكانت تنتقل من المطالب بمناطق حدودية الى المطالبة بالكويت بأنها جزء من العراق بين الحين والآخر والاعتراف بالكويت كيانا مستقلا ولم يكن هناك اي سبب لتقلب وتغير الحكومات العراقية فقد اعترفت العراق باستقلال الكويت وتبادل التماثل الدبلوماسي معها 1963، والتحول من المشاكل الحدودية والجزر والمنافذ البحرية إلى غزو الكويت بالكامل في أغسطس 1990 (التميمي،1995: ص48) .

وجه العراق مذكرة للجامعة العربية بتاريخ 15 يوليو 1990 تضمنت شكوى ضد للكويت باتهامه من خلال النقاط الآتية (البكوش، 1995: ص19).

1. سرقة ما قيمته 2.4 مليار دولار من نفط الرميطة الواقعة على الحدود بين البلدين، كما واتهمت النظام الكويتي بإعطاء إيران فرصة الحرب والتوسع على حساب العراق للقدرة على تكثيف ضخ النفط من حقول الرميطة الحدودية لذلك يطالب بالتعويض.

2. قامت الكويت بإغراق السوق العالمية بالنفط وتخفيض أسعاره بشكل يضر بمصالح العراق ويخدم مصالح أعداءه العرب وقامت برفع حصتها المتفق عليها.

وفي يوم 18 يوليو 1990 عقد مجلس الوزراء الكويتي آخر اجتماع له قبل الاجتياح العراقي للرد على المذكرة العراقية الموجهة للجامعة العربية، كما واتفق المجلس على أن العراق

يريد الابتزاز، وتحميل غيره مسؤولية إفلاسه، وأن مطالبه تستغل بشكل اخطر ولكن لا أحد يتوقع مسألة احتمال الاجتياح (البكوش، 1995: ص20).

وفي تاريخ 2 أغسطس 1990 اعتبر صدام حسين النقطة المركزية في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية، وذلك لغزوه للدول المجاورة والاستيلاء على حقول النفط فيها كما أمر قواته بغزو الكويت في غضون أربع وعشرين ساعة، فتم تشكيل حكومة عراقية مؤقتة "كويتية" وأعلنت الحكومة العراقية أنها سوف تضم الكويت وتعيدها إلى أرضها، وتم ذلك رسميا في أغسطس 1990 فأصبحت بذلك الكويت المحافظة التاسعة عشر في العراق ، وبنت في تلك الأثناء إدارة جورج بوش الأب التحالف الدولي وتحت رعاية الأمم المتحدة، الذي هزم الجيش العراقي وإعادة العائلة الكويتية الحاكمة "آل الصباح" إلى الحكم، وتم تدمير القسم الأعظم من الجيش العراقي، كما انخفض الإنفاق العسكري السنوي العراقي من 26.4 مليار دولار للعام 1990 إلى ملياري دولار في العام 1991 كما انخفضت حجم قواته المسلحة من 1.4 مليون جندي في العام 1990 لغاية 475 ألف جندي في نهاية الحرب، وبذلك بقي الجيش العراقي ولا يزال يشكل تهديداً لجيرانه المباشرين(بارزي، 2008 :ص193-198).

وكانت الولايات المتحدة الامريكية قد عبرت عن سياساتها تجاه الخليج العربي بعد الحرب العالمية الثانية، وقد ارادت من عدوانها على العراق وتدخلها اقامة مناطق تجارة حرة مع الشرق الاوسط ، وهي مبادرة طرحت في ايار 2003 اي بعد انتهاء الحرب الامريكية على العراق ، والهدف من ذلك هو دمج اقتصاديات دول المنطقة في الاقتصاد العالمي من خلال ثلاث مراحل تكتمل بحدود 2013 على النحو التالي :

المرحلة الاولى: تتمثل في ابرام اتفاق ثنائي يقيم منطقة للتجارة الحرة بين كل دولة على حدة والولايات المتحدة.

المرحلة الثانية: ابرام اتفاق مماثل على مستوى النظام الاقليمي العربي يجمع الدول كافة .

المرحلة الثالثة: اتفاق بين النظام الاقليمي العربي كوحدة واحدة والولايات المتحدة .

وقد اوضحت الولايات المتحدة الامريكية ان ابرام هذا الاتفاق مع اي دولة من دول المنطقة يتطلب ابتداء ان تكون الدولة عضوا في منظمة التجارة العالمية ، وان تقوم بإصلاحات اقتصادية تؤهلها لتوقيع اتفاق اطارى خاص بالتجارة والاستثمار، واتفاق اخر خاص بنظام عام

للتفضيلات، ويتم بعد ذلك تقييم اوضاعها الاقتصادية وبحث امكانية بدء مفاوضات منطقة التجارة الحرة معها. (Lawernce,2006;2-3).

إن هذه المبادرة تهدف بالأساس الى اقامة علاقات تجارية بين اسرائيل والدول العربية ، ويؤكد ذلك التصريح الممثل التجاري الامريكي روبرت زولك بان هذه الاتفاقيات هي نتيجة عملية ل خطة الرئيس بوش لتطوير روابط خارجية اقوى مع الشرق الاوسط وخاصة الخليج العربي من اجل تقوية التنمية والانتاج والروابط الاقتصادية السلمية بين اسرائيل وجيرانها. (Lawernce.2006;3-4).

وقد لاقى جهود واشنطن لتنفيذ هذه المبادرة قبولا عربيا، بل وحرصا على إبرام الاتفاقية ، إذ أكملت العربية السعودية مفاوضات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في 11 تشرين الثاني 2005م ، وتعمل واشنطن على انضمام كل من الجزائر ولبنان واليمن إلى المنظمة أيضاً.

(World Trade Organization ، 2005 ، 1-3) .

ثانياً: وسائل تحقيق المصالح الأمريكية في الخليج.

قدمت واشنطن الى الدول العربية الدعم الفني، بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية ، لتأهيل اقتصاديات هذه الدول للعمل في اطار تلك الاتفاقية في حال ابرامها ، ووقعت الاتفاق الاطاري مع كل من مصر والجزائر والكويت وقطر والسعودية وتونس واليمن والعراق ، ووقعت مع مصر اتفاق العام للتفضيلات. (Lawernce.2006;8).

وكانت الولايات المتحدة قد وقعت اتفاق منطقة التجارة الحرة مع المغرب في 22 تموز 2004، ومع البحرين في 14 ايلول 2004 ، ووقعت الاتفاق مع عمان في 3 تشرين الاول 2005، وصودق على الاتفاق الا انه لم ينفذ بعد، و بدأت المفاوضات مع الامارات منذ اذار 2005 . (us.Trade,2005,1-2).

وبذلك تكون البحرين الدولة الخليجية الاولى التي توقع مثل هذا الاتفاق ، وفي معرض تطبيق الاتفاق ، رفعت الحظر عن دخول البضائع الاسرائيلية ، والغت مكتب مقاطعة اسرائيل. (ابو هزاع 2007 : 1-2).

غير ان التيار الاسلامي المسيطر على المجلس الوطني البحريني ، عارض ذلك باعتباره تخليا عن مبدأ المقاطعة قبل ان تتم تسوية الصراع مع اسرائيل (الصراع العربي -الاسرائيلي)، فضلا عن سعي الجمعية البحرينية لمناهضة التطبيع الى اعادة فتح مكتبها .(الدوسري،2005: 2-1).

وفي عام 2004 وفي اطار سعي الولايات المتحدة لدمج اسرائيل في المنطقة ، طرح بوش مشروع الشرق الاوسط الجديد، وذلك في شباط 2004، واقتره الدول الثماني في اجتماعها في سي ايلاند في 9 حزيران 2004، للدول العربية بالأساس، وان لم يعبر عن ذلك صراحة ، وقد اعتبر بوش (الابن) انه نمط اصلاحي يتعين على دول الشرق الاوسط تنفيذه لتحقيق الاستقرار في المنطقة . (Bush,2004;1-2) .

وطرحت عدة مبادرات اقتصادية لإفساح المجال امام القطاع الخاص لقيادة النمو الاقتصادي، وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحثت على تحرير القطاع المالي وتوجيهه الى تمويل تلك المشاريع، فضلا عن حديث الولايات المتحدة تحرير التجارة وتشجيع دول الخليج العربي ومصر والعراق الى الانضمام الى منظمة التجارة العالمية واقامة مناطق للتجارة الحرة، وتشجيع التعاون الاقليمي، ومناقشة القضايا الخاصة بالإصلاح والاقتصاد،(الغمري،2004: 241-246).

ويلاحظ ان مشاريع الولايات المتحدة الامريكية في منطقة الخليج العربي بشكل خاص والدول العربية بشكل عام وخاصة في الفترة من (2004-2013) كانت تهدف الى تغيير اقتصاديات المنطقة في مجال الخدمات والاستثمار والمالية، وبما يتفق مع مشروع الشرق الاوسط الجديد الذي طرح عام 2004، لخدمة اسرائيل لدمج اقتصادياتها في اقتصاد الشرق الاوسط ، والسيطرة على نفط الخليج العربي بطريقة شرعية من خلال الانضمام الى منظمة التجارة العالمية ، ولذلك نراها تتحدث عن الديمقراطية والتحول الديمقراطي في العراق لخدمة المشاريع الامريكية والصهيونية، وبناء جسور الثقة بين اسرائيل والدول العربية. (Middle East Partnership,2014;1-2).

## المطلب الثاني: الحرب الاستباقية الامريكية والتدخل في العراق 2003:

إن استراتيجية الامن القومي الامريكي التي صدرت عن ادارة الرئيس بوش في السابع عشر من ايلول 2002 تعد الاساس النظري في الحرب ضد العراق .(ماضي، 2003: 1-2).

ويأتي ذلك من خلال تحويل استراتيجية الحرب الوقائية او الاستباقية الى واقع عملي يترجم هيمنة المحافظين الجدد على السياسة الامريكية في تلك الحقبة .(ماهر، 2005: 1-2).

وتشير ادبيات سياسية عدة الى ان العمل قد جرى في السنة الاولى من حكم بوش (الابن) بشكل مكثف لإنجاز هذه النظرية الاستراتيجية ، التي اعتمدت على الحقائق والمتغيرات المطروحة في عالم ما بعد الحرب الباردة ، حيث كانت النظرية العسكرية تعتمد في الحقبة السابقة على مبدأ " الردع المتبادل" وقد انتهى مفعولها ودخلت ارشيف التاريخ ، ومن ثم تعين على بوش (الابن) وادارته البحث عن استراتيجية جديدة فاعلة في الصراع ضد التهديدات الجديدة ، ولاسيما المنظومة الاقتصادية التي لا تمتلك حدودا، والاعداء الذين ليس لهم موطن محدد (الارهابيين).(لرلوف، 2007: 188).

يناقش الباحث في هذا المطلب المحاور التالية :

أولاً: الرؤية الامريكية الجديدة لصياغة الشرق الأوسط.

ثانياً: الحرب الأمريكية العراقية والتدخل في العراق 2003.

ثالثاً: نتائج الحرب الأمريكية على العراق 2003.

رابعاً: اسباب الحرب على العراق .

أولاً: الرؤية الامريكية الجديدة لصياغة الشرق الأوسط.

بداية لا بد من أن يذكر الباحث أن السياسة الامريكية للرئيس بوش الأب من عقب أحداث 11 سبتمبر قد تغيرت بحيث أصبحت تميل للعوانية ، والبعد عن الحلول السياسية والدبلوماسية ، ويظهر ذلك جليا من خلال قيام اليمين الأمريكي المتطرف بصياغة رؤية جديدة ومتكاملة لإعادة تشكيل خريطة الشرق الأوسط بما يتفق مع رؤيته في الهيمنة المنفردة على العالم، وتطرفت مستشارة الأمن القومي (كونداليزا رايس) آنذاك إلى موضوع استراتيجية الولايات المتحدة والتطورات في الشرق الأوسط في أعقاب هجمات 11 أيلول عام 2001، قائلة: " ينبغي علينا

وعلى أصدقائنا ، أن نقطع على أنفسنا تعهداً شاملاً بمساعدة شعوب الشرق الأوسط في إحداث تغيير جذري شامل في منطقتها"، وللتعبير عن رؤيتها للشرق الأوسط قالت: "أن التوق إلى الحرية يسمو على العرق والدين والثقافة". (مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، 97).

كما وعبر الرئيس الأمريكي (جورج بوش) في خطابه الذي ألقاه في 25 شباط 2002 عن موقفه من العراق وإيران حين وصفهما إلى جانب كوريا الشمالية بمحور الشر جراء محاولات تلك الدول لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، على نحو يمكن أن يهدد الأمن القومي الأمريكي، وأيضاً بسبب الربط الأمريكي بين هذه الدول والحرب ضد الإرهاب (البرصان، 2002: 38).

كما جاء في تقرير الخارجية الأمريكية السنوي ضد الإرهاب الصادر في أيار 2002 إذ وضع التقرير أربع دول عربية هي العراق وسوريا وليبيا والسودان على رأس الدول الراحية للإرهاب، متهماً إياها بامتلاك أسلحة بيولوجية وكيميائية.

وبالنسبة للعراق فإن سيناريو الأحداث سعد من التوتر بين بغداد وواشنطن، واتخذ الرئيس الأمريكي أكثر الخيارات تشدداً وحصل على تفويض من الكونغرس باستخدام القوة إزاء العراق إذا لزم الأمر، وانتزع قراراً من مجلس الأمن الدولي يبيح له استخدام القوة العسكرية حال امتناع العراق أو محاولة عرقلة جهود المفتشين الدوليين عن أسلحة الدمار (قطيشات، 2009: 438).

وجاءت الإدارة الأمريكية بمشروع جديد من أجل إعادة صياغة دول منطقة الشرق الأوسط، وفقاً لمشروع شرق أوسطي تبنى المشروع الإسرائيلي، وزاد عليه عبر المحافظين الجدد الذين يعدون أنفسهم أكثر "إسرائيلية وصهيونية" حتى من الليكود نفسه، وهذا ما كانت تعنيه الحرب على الإرهاب والتعرض بالمجتمعات الإسلامية والإسلام بوصفهما حاضنين للإرهاب. ولكي يعاد صياغة حكومات بلدان الشرق الأوسط ومجتمعاته العربية والإسلامية، لا بد من الاعتماد على نظرية الحرب الاستباقية، سياسة التغيير بالقوة والتدخل وهو ما طبق في أفغانستان والعراق، وفي فلسطين من قبل إسرائيل منذ عدوانها الممتد منذ ربيع 2002 ، وذلك عبر استخدام سياسة الترويع من خلال النموذج الأفغاني والعراقي وحتى الفلسطيني المتمثل في محاصرة عرفات ومن ثم اغتياله، وهو ما عرف بنظرية تساقط أحجار (الدومينو)، أي الإطاحة برئيس ليرتعب الآخرون فيستسلمون. (شفيق، 2010: 16).

وقد أشار الرئيس الأمريكي (بوش الابن) في خطابه الذي القاه اما الجمعية العامة للأمم المتحدة يوم 13 أيلول 2002، " إن الأمم المتحدة إذا لم تتحرك ضد العراق فإن أمريكا مستعدة للتحرك وحدها، فالعراق يمثل خطراً كبيراً على حياة الملايين من البشر، كما أن العراق يخفي معلومات مهمة عن برنامجه النووي والتف على العقوبات واشترى تقنية متقدمة وأسلحة بالسنية". (العلاف، 2007: 10).

بعد أن كان مقرراً مسبقاً لدى الإدارة الأمريكية أنها ستدخل العراق، قامت بخطوة عملية مفادها بعمل خطة للحرب، وهذه الخطة كانت هي الجزء الثاني من خطة عاصفة الصحراء التي طبقتها الولايات المتحدة الأمريكية في حرب الخليج الثانية في عام 1991، وقد أشار بوب وودوارد (Bob woodward) في كتابه خطة الهجوم (plan Attack) الذي اصدره في عام 2004 إلى أن الخطة مكتوبة في 20 صفحة بعنوان خطة العمليات 1003 مضافاً إليها 20 ملحقاً مكوناً من 600 صفحة تتضمن الأمور اللوجستية والاستخبارات والعمليات البرية والجوية. (خماس : 2006 : 122).

#### ثانياً: الحرب الاستباقية الامريكية على العراق.

وعند البحث عن المبررات الأمريكية التي دفعتها لخوض هذه الحرب فإن موضوع النفط العراقي ضمن أهم المبررات التي يمكن أن تساق عند الحديث عن موضوع التدخل العراقي، فحجم احتياطي النفط العراقي المؤكد (110) مليار برميل، فهو يمثل ثاني أهم وأكبر احتياطي في العالم بعد المملكة العربية السعودية، إضافة إلى ربط قضية النفط العراقي بالقدرة على تغطية العرض والطلب العالمي.

قدمت الإدارة الأمريكية قبل وأثناء وبعد سقوط النظام السابق في بغداد في 9 أبريل 2003 مجموعة من التبريرات لإقناع الرأي العام الأمريكي والعالمي بشرعية الحرب ويمكن تلخيص هذه المبررات بالتالي:

1- استمرار حكومة الرئيس العراقي السابق صدام حسين في عدم تطبيقها لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالسماح للجان التفتيش عن الأسلحة بمزاولة أعمالها في العراق. من الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية وضعت موعداً نهائياً لبدأ العمليات العسكرية بينما كانت فرق التفتيش تقوم بأعمالها في العراق.

2- استمرار حكومة الرئيس العراقي السابق صدام حسين بتصنيع وامتلاك "أسلحة دمار شامل" وعدم تعاون القيادة العراقية في تطبيق 19 قراراً للأمم المتحدة بشأن إعطاء بيانات كاملة عن ترسانتها من "أسلحة الدمار الشامل". من الجدير بالذكر أنه لم يتم حتى هذا اليوم العثور على أية "أسلحة دمار شامل" في العراق بل أن نتائج مفتشي الأسلحة أكدت عدم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل نهائياً.

3- امتلاك حكومة الرئيس السابق صدام حسين لعلاقات مع تنظيم القاعدة ومنظمات "إرهابية" أخرى تشكل خطراً على أمن واستقرار العالم وهو ادعاء لم يثبت بأي دليل لاستحالة وجود قواسم فكرية وعقائدية تجمع تنظيم القاعدة بنظام الحكم العراقي العلماني.

4- نشر الأفكار الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط ولو بالقوة العسكرية وتغيير أنظمة الحكم الرسمية للدول. (نقلا عن مصادر متعددة نقلت هذه المبررات التي ساقها صناع القرار في أمريكا في تلك الفترة الزمنية التي زامنت اتخاذ قرار الحرب على العراق).

وخلاصة القول فإن ما قيل حول الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل وانتهاكات نظام صدام حسين لحقوق الإنسان، أو أن الولايات المتحدة الأمريكية تريد أن تبني نموذجاً جديداً لعراق ديمقراطي علماني يرتكز على قيم الحرية الغربية وسيكون علاجاً شاملاً لمشكلات الشرق الأوسط الاقتصادية والسياسية كافة ، على حد زعمها لم تكن هذه القضايا هي المحورية التي حركت السياسة الأمريكية، وكانت وستبقى مسألة الوصول إلى النفط العراقي والسيطرة المطلقة على ذلك من قبل الشركات الأمريكية والبريطانية الدافع وراء إبقاء القوات الأمريكية في حالة الحراك الدائم (شكارة، 2005: 11-9).

أخذت أزمة العراق تزداد خطورة، وأصبحت خيارات الحرب الأقرب إلى الواقع مع إصرار لجان التفيتش وتقارير وكالة الطاقة الذرية الدولية التي يرأسها المصري محمد البرادعي مصري الاصل امريكي الجنسية ، على إدانة العراق وعدم استجابته للقرارات الدولية وإخفائه أسلحة الدمار الشامل، ونتيجة لذلك عقد مجلس الجامعة العربية اجتماعاً على المستوى الوزاري في 16 شباط 2003 م أكد على ضرورة احترام سيادة العراق ورفض العدوان عليه ومنع الدول العربية تقديم أي مساعدة لشن هذا العدوان ونبه إلى خطورة شن الحرب على استقرار وسلامة المنطقة العربية بأجمعها، إلا ان القرارات العربية لم تكن لتمنع التوجه الأمريكي بشن الحرب، بل ان الجامعة العربية اتخذت موقف المتفرج مما سيحدث، وقال أمينها العام عمرو موسى في سؤال لما ستفعله الجامعة العربية في حال سقوط نظام صدام حسين؟ فأجاب بالحرف الواحد "يعني نشوف بعدين. فبدأت الحرب على العراق في 20 من آذار 2003 م. (شذى العبيدي ، 2008: ص12).

### ثالثاً: الحرب الامريكية العراقية والتدخل في العراق 2003.

اجمع مجلس الأمن في الأمم المتحدة بمنع العراق من الاعتداء في المستقبل بعد هزيمته مباشرة، والاعتراف رسمياً باستقلال الكويت والتزامه بدفع التعويضات الحرب وفتح المواقع العراقية أمام فريق التفيتش المنتدب من الأمم المتحدة التي كانت تبحث عن دليل على حيازة العراق لبرامج تطوير أسلحة نووية(تريب، 2008: ص338).

كما وخضع الشعب العراقي للحصار في الفترة الممتدة من آب 1990 ولغاية آيار 2003، فكان السلاح الأكبر لعقاب العراق تدميره تحت غطاء نزع أسلحة الدمار الشامل الذي من أجله تأسست اللجنة الخاصة للأمم المتحدة المسمية (اونسكوم)<sup>(1)</sup>.

بتاريخ 18 نيسان 1991، وبمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتي سعت اليها اللجنة للبحث عن الأسلحة العراقية وتدميرها(ديب، 2003: ص275).

كما وتم فرض المزيد من القرارات لفرض العقوبات الاقتصادية على العراق بسبب غزو الكويت الذي تم إصداره من مجلس الأمن التابع الولايات المتحدة فكان من أبرزها القرار 661 الصادر في 6 اغسطس/آب 1990 والذي نص على منع الاستيراد والتصدير من وإلى العراق وتتابع القرار 665 الصادر في 25 اغسطس/آب 1990، بالإضافة للقرار 670 الصادر في اغسطس/آب 1990، فكانت هذه القرارات عبارة عن نظام عقوبات مفروض على الشعب العراقي ليتحول لحصار شامل امتد اثني عشر عاماً، تمت فيه انتهاك الاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان الفردية والجماعية، فتذرعت الولايات وبريطانيا بالدفاع عن الشرعية الدولية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل(العلوجي، 2007: ص90).

ونتيجة لذلك وقبل عام 1991 أدى الحصار لتدمير البنية التحتية الاقتصادية والصناعية ومقتل مليون طفل عراقي دون سن الخامسة نتيجة للحصار ولسوء التغذية والضعف الحاد للخدمات الصحية، بالإضافة لهبوط الناتج المالي في العراق لثلث المستوى الذي بلغه في ذلك العام، فجمع المراقبون التقارير عن الوضع المأساوي عن الجوع والفقر الذي أصاب الشعب

---

(1)اونسكوم: هي لجنة أنشئت لنزع اسلحة الدمار الشامل العراقية بقرار من مجلس الامن الدولي 3 نيسان 1991، وقد كلفت اللجنة بتنفيذ المواد غير النووية وبمساعدة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وتختص هذه المواد بإزالة اسلحة العراق للتدمير الشامل والصواريخ الباليستية بمدى 150 كيلو متر ومعها العناصر المتصلة بها ومنشآت انتاجها تحت اشراف دولي.

العراقي بعد مضي ستة أشهر من نهاية حرب الخليج الثانية اعترفت الولايات المتحدة بالأزمة ومنحت الحكومة العراقية رخصة لشراء الغذاء والدواء وعرفت باسم (النفط مقابل الغذاء) والذي منحته الولايات المتحدة في تقرير ما يحق وما لا يحق للعراق استيراده (ديب، 2003: 277).

وفي تاريخ 1990 وضعت الولايات المتحدة عدة مجالات تعتبر مهمة للسياسة الأمريكية تجاه العراق وهي كالاتي (الازدي، 2003: ص 64-79).

1- الحد من انتشار الأسلحة: قامت الأمم المتحدة بتشكيل لجنة خاصة بالعراق مسماة (اونسكوم) للإشراف على تجريد العراق من أي تطوير أسلحة الدمار الشامل وأنظمة إطلاقه.

2- العقوبات الاقتصادية: تضمن القرار المفروض من قبل مجلس الأمن رقم 687 الضغط على العراق للتعاون مع اللجنة من أجل العثور على أسلحة الدمار الشامل العراقية وتدميرها.

3- تم حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه إذ فرضت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا هذا من جانب، فكانت منطقتا الحظر تهدف إلى حماية هذه المناطق من الهجمات الجوية العراقية من خلال منع جميع الطلعات العسكرية المتعلقة بالعراق.

4- المعارضة العراقية: هدف قانون التحرير العراقي لعام 1998 ببذل الدعم للمعارضين السياسيين والعسكريين لصدام حسين داخل العراق وخارجية والذي بدوره يعتبر مركز الصدارة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية والذي بدوره دعا إلى تقديم دعم أمريكي مباشر للجماعات العراقية المعارضة، وكان من أبرز شخوص المعارضة أحمد الجلبي الذي قدم الوثائق والمستندات المزورة بشأن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل وحرص الولايات المتحدة على شن الحرب على العراق.

5- اليورانيوم المستنفد ومخاوف صحية وبيئية أخرى: في اللحظات الأخيرة وقبل انتهاء حرب الخليج الثانية قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها باستخدام اليورانيوم، الأمر الذي نذر بسوء الأحوال الصحية والبيئية الضارة بالمدينين والسكان الموجودين في تلك المناطق.

إن نظام العقوبات فشل في إحداث تغييرات ديمقراطية في العراق أو تحقيق الأمن لمنطقة الخليج، كما وفشلت الولايات المتحدة وحلفاؤها ازاء العراق وفقدت مصداقيتها لحد بعيد، فكان ينظر لهذه السياسة على المستوى الدولية بأنها تعكس إصرار الولايات المتحدة وبريطانيا بدرجة قليلة باستمرارها بتطبيق نظام العقوبات بغض النظر عن تبعاتها على المستوى الإنساني (الازدي، 2003: ص 63).

شنت الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا الحرب على العراق دون موافقة مجلس الأمن إذ جاء التدخل في العراق خلافا لميثاق الأمم المتحدة، الذي نص على إعطاء الدول حق الدفاع عن النفس إذا ما تعرضت للاعتداء المسلح عليها أو تعرضت لتهديد وشيك، ففشلت الولايات المتحدة وحليفتها في الحصول على الموافقة التي تخولها لمثل هذه الحرب (حسيب، 2003: ص9).

فقررت الولايات المتحدة الاعتماد على عدد من العوامل والتي أصدرها مجلس الأمن التابع للولايات المتحدة على العراق في العام 1991 والتي كانت سبب الغزو العراقي للكويت، وامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل. ففي تاريخ 2002 تم فبركة التقارير والنتائج وتقديم الوثائق المزورة للكونغرس الأمريكي تبرر أن العراق ما يزال يمتلك أسلحة الدمار الشامل وأن وجودها يهدد الأمن والسلم ويهدد المصالح القومية للولايات المتحدة مما يقتضي التحرك السريع واللجوء للقوة لردع هذا التهديد - الخطر العراقي - قبل حدوثه في إطار حق الدفاع "الوقائي".

كما ونص قرار مجلس الأمن رقم 687 للعام 1991 والذي وجدته الولايات المتحدة سبب لفبركة مجموعة من الافتراءات حول أسلحة الدمار الشامل العراقية، ولا سيما السلاح النووي، فتمكنت كل من الولايات المتحدة وحليفتها بريطانيا من خداعها المجلس النيابي في موضوع الدمار الشامل المزعوم في العراق، فحصلتا على الموافقة والتفويض لشن الحرب في آذار/مارس 2003، والتي بها تم التدخل في العراق ضمن حلقات تنفيذ استراتيجيات القرن الأمريكي الجديد (جعفر، 2004: ص54-57).

#### رابعاً: اسباب الحرب على العراق.

أما عن أسباب الحرب على العراق فهي متوسعة ومتعدده وذلك لتعقدها وتشابكها فمنها ما جاء على مستوى الأيدلوجيات الدولية ومنها ما جاء متعلق بالمصالح القومية والإرهاب الدولي واستهلاك النفط العربي وبناء "القرن الأمريكي الجديد" وسيطرته على العالم دون السماح لأي دولة أخرى للصعود على الساحة الدولية.

فمن هذه الأسباب ما تم الإشارة إليها كالأسباب السياسية والاقتصادية ومنها اسباب عسكرية (الحريري، 2006: ص 124-127).

#### أ - الاسباب الاقتصادية:

1-إن عملية السيطرة على العملة "النفط" والقدرة على السيطرة على المخزون يعتبر ثاني أكبر مخزون نفط مؤكد.

2-تدمير البنية الاقتصادية شجعت الولايات المتحدة على دفع الخليجيين لإعادة اعمار العراق والاستثمار والمساهمة في بناء مرتكزات الاقتصاد العراقي المدمر.

## ب-الاسباب السياسية:

- 1-القدرة على تحقيق الهيمنة المطلقة للغرب على النفط العربي عن طريق التدخل العسكري.
- 2-القدرة على التطويق الكامل لإيران على منبع النفط الوحيد في تلك المنطقة وإخضاع الدول العربية للتدخل العسكري والنفسي، باعتبار أن إيران هي الدولة الوحيدة والقوة الجديدة الصاعدة ومصدر التهديد لإسرائيل.
- 3-إن القوة العظمى متعلقة بالهيمنة الإسرائيلية على مقدرات المنطقة على اعتبار ان العراق هو مصدر تهديد استراتيجي.
- 4-جعل منطقة الشرق الأوسط القاعدة العسكرية وذلك للسيطرة والإشراف على مصالحها ومراقبة مناطق شرق آسيا.

## ج - الأسباب العسكرية:

- 1-إن حماية الأنظمة مرتبنا ارتباطا وثيقا بالعلاقات الدبلوماسية والعسكرية والسياسية والولايات المتحدة وأيضا دول التعاون الخليجي وهذا ما صرح به الرئيس بيل كلينتون عندما برر عزمه الحرب على العراق.
- 2-السعي لتأمين مجال اقليمي لا يهدد الوجود الإسرائيلي.
- 3-حماية "القرن الأمريكي الجديد" من خلال إزالة أي تهديد مباشر وهو العراق. وهناك أسباب إضافية لها أهمية أكبر ومنها (عبد الغني، 2004: ص206).

1. وصول إدارة يمنية متطرفة الى سدة الحكم في واشنطن انطلقت من مبادئ متناقضة مع الإدارة السابقة وهي التي ترفض أي تقييد لحرية تحرك الولايات المتحدة على الصعيد الدولي.
2. إن أحداث الحادي عشر من عام 2001، والمتمثل بنقطة التحول الجذرية المتعلق بالفكر السياسية الأمريكي وعلاقتها بالعالم الخارجي.

## د- الدوافع الحقيقية للحرب على العراق.

يقول روين كوك وزير الخارجية البريطانية "إن الدافع الرئيس وراء غزو العراق هو تأمين قاعدة جديدة للنفوذ الأمريكي في المنطقة". فنتجاوز هذه الحرب العدوانية أهدافها المعلنة وغيرها على العراق، كما وتتجاوز تدميرها للقوة العسكرية العراقية، فهناك العديد من الأهداف المهمة والرئيسة للحرب على العراق جاء منها (دايار، 2008: ص57).

- 1- من أجل الحفاظ على أمن إسرائيل وعدم تهديد استراتيجية أمريكا وأهدافها في المنطقة.
- 2- القدرة على سيطرة النفط العراقي وتحقيق استراتيجية أوسع للسيطرة على نفط العالم بكافة الأشكال لاستعماله ورقة اقتصادية - وسياسية فيكون لها القدرة على التحكم في أسعاره وتدفعه.
- 3- فرض الاستراتيجية العالمية كقوة وحيدة في العالم كأوروبا واليابان والصين وغيرها من الدول المستوردة للنفط المعتمد عليه اقتصاديا.
- 4- القدرة على إعادة نشر قواتها على المستوى العالمي، وتحويل العراق إلى محطاتها الأساسية الأولى في مشروعها، وبناء نظام يقوم على مركز وحيد، وهذا ما يفسر عبارة "القرن الأمريكي الجديد" في العصر الحالي (عبد الغني، 2004: ص206).
- ه- نتائج الحرب الأمريكية على العراق 2003.

بعد التدخل الأمريكي وانتهاء الحرب على العراق فقد ابرزت هذه الحرب مجموعة من النتائج التي تعتبر مهمة فجاء منها (حسيب، 2003: ص19).

1. أصبحت الحرب غير شرعية على العراق وذلك لعدم استطاعة القوات الأمريكية والبريطانية من العثور على أسلحة الدمار الشامل في العراق، وبذلك دحض الحجج التي قدمتها الولايات المتحدة وحليفاتها للاعتداء وأصبح عدوانا ظالماً.
2. تجاوزت الضحايا البشرية التوقعات بالرغم من عدم تحقيق الحرب القصيرة، ودخول القوات الأمريكية في حرب طويلة.
3. التعدي على المباني والآثار والأضرحة مما اثر على تدمير البنية التحتية والاقتصادية والعلمية والتكنولوجية.

4. كما برزت المقاومة العراقية ونموها بشكل كبير وسريع للدفاع عن العراق ومحاولة استرجاع سيادته واستقلاله.

5.التنديد بالتدخل الأمريكي على العراق من خلال الرأي العام العالمي واستنكاره للمجازر والضحايا التي تقوم بها القوات الأمريكية للشعب العراقي.

أما عن تداعيات الحرب الأمريكية على العراق فقد أظهر الوضع داخل العراق أثره على النظام الإقليمي العربي واعتبرت هذه الفترة من أسوأ فتراته، وذلك لسببين أولهما: إن أي نظام إقليمي لا بد أن يتوفر قدر من الاستقرار النسبي عن القوى العالمية، وثانيهما: أن النظام العربي لم يكن له أي محاولة لمقاومة التدخل العراق بل تكيف مع الوضع الراهن فكانت هناك مؤشرات دالة على ذلك (عبد الغني، 2004: ص207).

1. فشل النظام العربي في القدرة على عقد قمة استثنائية في أعقاب التدخل ولكنه شارك في عقد قمم أخرى غير عربية.

2. تم تمثيل مجلس الحكم المحلي المعين من قبل قوات التدخل العراقي في جامعة الدولة العربية والتي لم يتم الاعتراض عليها، فكانت الأولى من نوعها بالنسبة للجامعة.

3. تصريحات الجامعة العربية كانت تبدو كأنها تصريحات لأطراف محايدة وليست كدول تتشارك في نظام إقليمي واحد.

4.استمرار تواجد القوات الأمريكية وحليفها البريطانية في دول الخليج العربي عامة والعراق خاصة فأصبح قيد على حرية الدول الخليجية وقيد غير مباشر على النظام العربي نفسه، وأثبتت تواجدها وفشلها في حماية أعضائها من أي عدوان.

وبذلك فإن التبريرات والذرائع التي قدمتها الولايات المتحدة لتخوض حربها ضد العراق هي ذرائع مغلوبة وتفتقد لأي أساس قانوني سليم أو مشروع، وبذلك فإن الموافقة على هذه الذرائع والتبريرات تعد سببا من أسباب انهيار القانون الدولي وبدوره سوف يتعارض مع قواعد الميثاق القائم على حفظ السلام والأمن الدوليين (الهزاط، 2003: ص39).

## المبحث الثاني: الموقف المصري من التدخل الامريكى للعراق 2003 .

سجلت الحملة العسكرية الامريكية - البريطانية على العراق 2003 ، باعتبارها احدى الوقائع الاساسية التي تؤكد انهيار النظام الدولي الذي قام بعد الحرب العالمية الثانية ، وتجسد في منظمة الامم المتحدة بتشكيلاتها المختلفة ، وعلى رأسها مجلس الامن الدولي ، لقد ذهبت الولايات المتحدة الى الحرب مع بريطانيا ، متجاهلين تماما للشرعية الدولية ، ولمعارضة الغالبية العظمى من بلاد العالم ، وفي مقدمتها الدول الثلاثة دائمة العضوية في مجلس الامن (فرنسا وروسيا والصين ) ، وبعبارة اخرى فإن الحرب ضد العراق ، تبدو باعتبارها الواقعة الاخيرة التي تضاف الى وقائع هامة اخرى سابقة : انهيار الاتحاد السوفياتي ، وتفكك الكتلة الشرقية ، وحرب تحرير الكويت ، واحداث الحادي عشر من ايلول ، تضافر كلها لتصنع عالما جديدا لا تعرف ملامحة النهائية .(حرب،2003:6).

لا تقل الابعاد الاجتماعية والثقافية البازغة المصاحبة لهذا العالم الجديد في عمقها واثارها عن الابعاد السياسية ، وقد هبت قوى المجتمع المدني الدولي الحية في كافة انحاء العالم بما في ذلك الولايات المتحدة وبريطانيا ومصر ودول الخليج و العراق والدول العربية الاخرى لتعلن رفضها لهذه الحرب غير المبررة ، وخاصة عندما اعلن جورج بوش (الابن) بانها "حرب صليبية" ، حتى وان شاركت قوى مسيحية ، وعلى رأسها البابا نفسه في ادانة تلك الحرب .(حرب، 2003 :6).

يتناول الباحث في هذا المبحث المطالبين التاليين وهما:

**المطلب الأول: الموقف الرسمي المصري من التدخل العراق.**

**المطلب الثاني: الموقف الشعبي المصري من التدخل العراق.**

**المطلب الأول: الموقف الرسمي المصري من التدخل العراق.**

عند الحديث عن المواقف العربية وخاصة الموقف المصري من التدخل الامريكى في العراق عام 2003، يدعوننا هذا الى معرفة شرعية الحرب والنظام الدولي ، وهذا التمييز بين المصادر والتيارات التي تغذي القوى المعارضة لشن حرب امريكية ضد العراق مهم جدا حتى لا نبالغ في تقدير قوة وفعالية هذه القوى على المسرح الدولي للأحداث ، ونظرا الى خريطة المصالح والتحالفات في العالم التي تتعرض لتغييرات عميقة ، منذ انهيار حلف وارسو (الحلف

العسكري لدول الاشترافي)، وهي التغييرات التي لم تنته بعد ولا تزال جارية ، فقد تغيرت الاستراتيجية العسكرية لحلف شمال الاطلس الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية ، وبدا هذا التغيير الذي حضي بموافقة دول الحلف ومنها فرنسا بتبني مبدأ عسكريا وسياسيا جديدا يقضي بان تمارس القوة العسكرية دورا في حل النزاعات خارج حدود الحلف، وساعد على توسيع نطاق هذا التغيير تبني الولايات المتحدة وحلفائها لمبدأ التدخل الدولي في داخل حدود الدول المستقلة لأسباب سياسية او انسانية او تحت اي شعارات او مبررات تتبناها دول حلف شمال الاطلسي وبدون شرط الحصول على موافقة الامم المتحدة ، الامر الذي يعني اعادة رسم الحدود السياسية للدول التي خضعت للتدخل او كليهما ، مما اثار حفيظة المواقف الرسمية والشعبية في البلاد العربية ومنها مصر.(نوار، 2003: 82).

يتناول الباحث في هذا المطلب المحوريين التاليين وهما:

أولاً : محددات الموقف الرسمي المصري من التدخل الامريكي.

ثانياً: طبيعة الموقف الرسمي المصري من التدخل الأمريكي.

أولاً: محددات الموقف الرسمي المصري من التدخل الامريكي.

طراً على محددات هذه الفترة (2003-2001) قدر من التغيير مقارنة بمحددات الفترة السابقة، بالنسبة لمحددات الموقف المصري الرسمي من التدخل الامريكي في العراق عام 2003، فمنذ احداث الحادي عشر من ايلول 2001 تأكدت هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على النظام الدولي ، وسعت بذلك الى رسم مصير بل وتفاعلات العديد من النظم الاقليمية ومنها الاقليم العربي ونظامه ، وان تطلب ذلك استخدام القوة العسكرية بدعوى الانتقام ممن خطط لتلك الاحداث وعلى رأسهم تنظيم القاعدة ، ولذا تزايد اهتمام الولايات المتحدة بالمنطقة العربية وخاصة مصر والخليج العربي باعتبارهما منبعاً للإرهاب .(باول، 2002: 1-2).

ومن خلال التحقيقات التي اجراها المكتب الفيدرالي الامريكي تبين ان 19 سعودي وفيهم متورطون مصريون في تلك الاحداث ، فضلا عن كونها مصدرا مهما للنفط باتت واشنطن تعتمد عليه بنسبه 59% من اجمالي وارداتها النفطية .(Gause,2002;1-2).

وهكذا اصبح من بين اهتمام واشنطن اوليات اجتثاث الارهاب وأسبابه والتحريض عليه من المناطق العربية ومنها مصر ، وذلك عن طريق نشر الديمقراطية و ما يرتبط بها ، واصلاح

مناهج التعليم وحرية المرأة ، وتغيير القيم السائدة لدعم الديمقراطية ، والهدف النهائي تقليل كراهية تلك الشعوب للولايات المتحدة ، لذا اخذت واشنطن تهتم بتحليل محتوى التعليم في تلك الدول ومنها مصر ، خاصة الدينية منها .(Gause.2002;1-2).

وقد انتهت احدى الدراسات التي اهتمت بذلك الى ان مادة التربية الاسلامية في التعليم العام هي مادة اساسية في التعليم العام في جميع مراحل التعليم الاساسي ، من الابتدائي الاول الى الثالث ثانوي، مع اختلاف عدد الساعات المخصصة لها بين دول عربية واخرى ، فمثلا مخصص لها 10 % من اجمال الساعات المخصصة لها المعتمدة في كل سنة دراسية ' في كل من البحرين و مصر والاردن والكويت، ونصف النسبة في المملكة العربية السعودية الى 32% ، وذلك الى جانب اشمال مواد التاريخ والاجتماعيات واللغة العربية ضمن محتوى ديني. (Rugh,2002;404).

وبالنسبة الى المحددات الداخلية لعلاقات النظام العربي ومنها مصر بالولايات المتحدة الامريكية ، لم يكن النظام العربي قد انتهى من اكمال خطط اصلاح ذاته ، فعلى صعيد اعادة بناء الثقة بين الدول العربية ، نجحت الجهود العربية في اعادتها بين انصار الكويت وانصار العراق ، وفي قمة عمان في اذار 2001 كانت هناك محاولات جادة لإعادة الثقة ، وكللت الجهود بالنجاح في قمة بيروت في اذار 2002 بعد تقديم العراق تعهد بعدم تكرار اجتياح الكويت .(هايس،2002:32).

هناك قيود ومحددات تحكم حركة الدول العربية بين التي تعارض التدخل العسكري الامريكي في العراق، ومن المهم الإشارة هنا الى ان الخلافات بشأن الدور العسكري الامريكي في المنطقة ليس بالجديد، فأوروبا الغربية كانت تعارض التدخل الامريكي ، وكانت مصر تعتقد رسميا أن تساهم نتيجة الحرب في رسم المستقبل للنظام الدولي ، وليس فقط لنظام الساسي العراقي ، وربما تكون نتيجة هذه الحرب هو العامل الحاسم الذي يفصل بين اتجاهين متعارضين لتوازنات القوة في عالم ما بعد الحرب الباردة .

اولا - ارساء اسس نظام عالمي احادي القطبية تسود فيه الولايات المتحدة الامريكية.

ثانيا - ارساء اسس نظام عالمي متعدد الاقطاب تشارك فيه الولايات المتحدة بنصيب عادل جنباً الى جنب مع القوى الاخرى.

مجمل القول ان النظام العربي لم يكن له موقف واضح وصريح من صور التغلغل والتدخل الامريكي في دولها باستثناء حالة الحرب على العراق، وهو الموقف الذي لم يتمتع بدرجة من الثبات، بل عبر عن عدم قدرته على القيام بإحدى وظائفه المتمثلة في حماية استقلال واحدة من وحداته.

### ثانيا: طبيعة الموقف الرسمي المصري من التدخل الامريكي.

أعلنت مصر على لسان رئيس الجمهورية حسني مبارك عن موقفه من استعدادات الولايات المتحدة الامريكية من حربها على العراق ، اذ أن الرئيس المصري مبارك حمل العراق ما آلت اليه الاوضاع في المنطقة والعراق منذ عام 1990 وحتى عام 2003، وانه شن حملة شعواء ضد الرئيس العراقي صدام حسين في تحميله المسؤولية عن الحرب الامريكية على العراق والتدخل العراق عام 2003 ، ولم تقوم مصر رسميا بانتقاد سياسة الولايات المتحدة الامريكية في العراق لان العلاقات المصرية- الامريكية ومنذ اتفاقية كامب ديفيد تقوم على نظام المساعدات من واشنطن ، هذا فضلا عن ان دول الخليج وعلى رأسها السعودية والكويت ومصر تربطهما علاقات ودية ، فأرادت مصر ان تحافظ على تلك العلاقات فيما بينها.(شقيير، 2003: 2-4).

وقد كشفت صحيفة نيويورك تايمز الامريكية عام 2003 عن قيام دولتين عربيتين بتسهيل عملية الغزو الامريكي على العراق وتدخل الولايات المتحدة الامريكية في العراق عام 2003 وهما جمهورية مصر العربية والمملكة السعودية اللتان قدمتا دعما كبيرا للقوات الامريكية ، فقد قدمت مصر القواعد العسكرية اللازمة لتزويد المقاتلات الامريكية بالوقود ، فيما سمحت المملكة العربية السعودية لأمريكا باستخدام مطار عرعر في شمال غرب البلاد للقيام بعمليات من داخل اراضيها وسهلت تحرك القوات الامريكية الخاصة ، اما بالنسبة للسعودية التي قللت من شأن الدور الذي لعبته في الحرب على العراق ، فتشير التقارير الامريكية الخاصة بالحرب الى انهم قاموا بفتح قاعدة عسكرية سرية في عرعر للقوات الامريكية الخاصة وتسهيل مهامها للقيام بعمليات داخل العراق ، وكانت السلطات السعودية قد اغلقت المنطقة في وجه المسافرين تحت ذريعة منع تدفق اللاجئين العراقيين إلى أراضيها ، ومع ان الولايات المتحدة اعتبرت المانيا متعاونة وليست حليفة في الحرب ضد صدام حسين ، الا أن مصر والسعودية كانتا متعاونتين ولكنهما خشيئا في الكشف عن دورهما ، ولهذا وصفتها الولايات المتحدة الامريكية بالحليفتين الصامتتين . (القدس العربي، 2004: 1-4).

وكانت الولايات المتحدة الامريكية قد اقنعت دول العالم وخاصة دول الخليج العربي وعلى رأسها الكويت والسعودية بالإضافة الى النظام المصري بقيادة حسني مبارك بأن مبرراتها للحرب على العراق والتدخل في العراق عام 2003، تنطلق مما يلي (عبد الشافي، 2003: 98-103).

اولا - استمرار حكومة الرئيس العراقي صدام حسين في عدم تطبيقه للقرارات الدولية بالسماح للأمم المتحدة (لجان التفيتش) عن الاسلحة بمزاولة اعمالها في العراق ، وكانت الولايات المتحدة قد وضعت موعدا نهائيا ، لبدء العمليات العسكرية بينما كانت فرق التفيتش تقوم بأعمالها في العراق.

ثانيا - استمرار حكومة الرئيس العراقي صدام حسين بتصنيع وامتلاك اسلحة دمار شامل ، وعدم تعاون القيادات العراقية في تطبيق 19 قرارا للأمم المتحدة بشأن اعطاء بيانات كاملة عن ترسانتها العسكرية من "اسلحة الدمار الشامل " ومن الجدير بالذكر انه لم يتم حتى اليوم العثور على اي "اسلحة دمار شامل" في العراق بل ان نتائج مفتشي الامم المتحدة اكدت عدم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل نهائيا.

ثالثا - وجود علاقة بين حكومة الرئيس العراقي السابق صدام حسين و تنظيم القاعدة ومنظمات اهابية اخرى تشكل خطرا على امن واستقرار العالم والمنطقة العربية ، وهو ادعاء لم يثبت بأي دليل لاستحالة وجود قواسم فكرية وعقائدية يجمع تنظيم القاعدة ونظام الحكم العراقي العلماني.

رابعا - نشر الافكار الديمقراطية في الشرق الاوسط ولو بالقوة وتغيير انظمة الحكم الرسمية للدول العربية المارقة (كما تسميها الولايات المتحدة الأمريكية).

وتعتقد مصر أن امنها القومي لا يبدأ من حدودها السياسية وانما من ارض العراق وينتهي وسط افريقيا، فمصر حسب المستشار المصري طارق البشري انتقد اتفاقية السلام المصرية- الاسرائيلية ، أذ انه يعتقد انها كانت شرا ووبلا على مصر و الشعب المصري ، ولم تكن في صالح الامن القومي المصري الذي يستدعي فهم الاستقلال وما يرتبط به من تحولات مختلفة ، ومخاطر قائمة ، وكذلك كان موقفة من التدخل في العراق عام 2003.(مصطفى ، ودراج ، 2003: 5-17).

## المطلب الثاني: الموقف الشعبي المصري من التدخل الامريكى للعراق 2003.

شهد العالم منذ بداية 2003 اكبر حملة دولية لمنع وقوع الحرب على العراق فقد غادرت لندن ثلاث حافلات في طريقها الى العاصمة العراقية بغداد حاملة على متنها عددا من مؤيدي السلام والمتطوعين كدروع بشرية في مواجهة التهديدات العدوانية الامريكية ضد العراق، وقالت شبكة (CNN) الاخبارية الامريكية أن ستيفان سيمانوتر المنسقة لحملة الدروع البشرية الى العراق اعلنت ان المتطوعين والذين يتراوح عددهم بين 50 الى 60 شخصا ملتزمين تماما بالعمل على معارضة العدوان الامريكى على العراق ، وازافت ان كين نيكولاس من مشاة البحرية الامريكية والذي تخلى عن جنسيته الامريكية عام 1999 احتجاجا على سياسة الولايات المتحدة الامريكية الخارجية. (العناني، 2003: 108-109).

وعلى لسان رئيس مجلس الشعب المصري آنذاك فتحي سرور قال: "لن ندعم اي دولة تشن الحرب على العراق حتى لو وافق مجلس الامن على ذلك" وقد عبر الشعب المصري عن غضبه واستنكاره ، لنية الولايات المتحدة الامريكية بشن الحرب على العراق، حتى وصل الى بغداد في الثاني والعشرين من شهر شباط عام 2003 وفد التضامن المصري برئاسة عضو مجلس الشعب المصري عماد السعيد والذي ضم هذا الوفد (139) شخصية سياسية ودينية واعلامية وفنية للتعبير عن تضامن الشعب المصري مع شعب العراق في مواجهة التهديدات الامريكية العدوانية على العراق. (عبد القادر، 2009: 1-2).

نظم الوفد الشعبي المصري مسيرة استنكارية في جامعة بغداد في ذلك الوقت تضامنا مع العراق وشعب العراق، والتي تتزامن مع العديد من المسيرات المماثلة التي انطلقت في ذلك الوقت من الجامعات والنقابات المصرية ، وحمل اعضاء الوفد لافتات تستنكر التهديدات الامريكية، وتعبر عن وقوف الجماهير المصرية مع العراق ضد سياسة الهيمنة الامريكية التي تحاول فرض سيطرتها على مقدرات العراق والامة العربية جمعاء ، وقد عبر الوفد في هتافاتهم عن استعدادهم للبقاء كدروع بشرية اذا ما حاولت الولايات المتحدة الامريكية شن عدوانها على العراق ، ثم قام الوفد بتنظيم مسيرة احتجاج امام مقر ممثلية الامم المتحدة في العراق وسلم الوفد للسيد دوبوا ممثل الامين العام للأمم المتحدة رسالة احتجاج الى كوفي عنان الامين العام للمنظمة الدولية طالبوا فيها بتطبيق ميثاقها الذي اسست من اجله وهو احلال الامن والسلام في العالم. (عبد القادر، 2003: 1-5).

وعبر الشعب المصري في كل المدن المصرية في هتافاتهم وشعاراتهم التي رفعوها عن غضبهم وسخطهم للتهديدات العدوانية الامريكية ضد العراق في تصديه لهذه التهديدات ودعوا الى ضرب المصالح الامريكية اينما وجدت.

وقام اعضاء من الوفود التي ذهبت الى العراق في التعبير عن غضبها واستنكارها للعدوان الامريكي على العراق، حيث قامت تلك الوفود بأحياء احتفالية التحدي في ملعب الشعب الدولي بمناسبة اليوم الاولمبي العراقي، والتي عبرت فيها اعضاء الوفود عن انتمائهم العربي الاصيل من خلال رفع العلم العراقي والهتافات التي رددت في الملعب.

وقد التقى نائب الرئيس العراقي آنذاك طارق عزيز في 25 شباط 2003 في فندق المنصور الوفود ليؤكد أن العراق لا يمتلك اسلحة دمار شامل ولم يستأنف العمل في هذه الميادين بعد خروج المفتشين عام 1998 ، وقد تم توجيه دعوة الى الكونغرس الامريكي لتأليف فريق من اعضائه مع الخبراء لتأكد من عدم امتلاك العراق لهذه الاسلحة .(تصريح نائب الرئيس العراقي طارق عزيز، 2003: 1-2).

وقال طارق عزيز نائب الرئيس العراقي ان الادارة الامريكية الرأسمالية تريد السيطرة على المنطقة العربية وعلى نفط العراق كونه ثاني احتياط عالمي ، وان السيطرة على العراق تساعد الولايات المتحدة الامريكية على احكام السيطرة على البلدان المنتجة للنفط ليصبح النفط بيد الشركات الامريكية واستخدامه سلاحا سياسيا ضد دول العالم ، كما يحدث في مبيعات امريكا للقمح ، واكد للشعب المصري عبر الوفد الزائر بقيادة عماد السعيد ان اللقاء الاستراتيجي بين الرأسمالية الامريكية المتوحشة وبين الكيان الصهيوني والوب الصهيوني الموجود في امريكا تحالف لا يستهدف العراق فحسب ولا ما يسمى بأسلحة الدمار الشامل وانما يستهدف المنطقة العربية باسرها .(نائب الرئيس العراقي طارق عزيز، 2003: 1-2).

ومن جهة اخرى فان الحرب الأمريكية العدوانية على العراق قد ادت الى نتائج سلبية على الشعوب العربية ومنها الشعب المصري، حيث ان الرؤية الاستراتيجية المصرية على المستوى الرسمي والشعبي انطلقت من افتراض ان الوضع الراهن في المحيط العربي والعراق يعكس وطأة العامل الخارجي الامريكي على الداخل المصري وضعفة في مواجهة العامل الخارجي وذلك في ضل ما يسمى ب(العصر الامبراطوري الامريكي) ويتجلى ذلك في ثلاث ابعاد هي:

البعد الاول - يتعلق بملامح التحولات الراهنة التي ابرزتها عملية التدخل العراق عام 2003 وضخامتها على نحو يفترض الحاجة الى التعامل معها بطريقة مغايرة.

البعد الثاني- يتعلق بتداعيات الملامح الراهنة وما تمثله من تهديدات وما تثيره من إشكاليات.

البعد الثالث- يتعلق باقتراح موضوعات بدائل متصورة للخروج من مأزق الوضع الراهن الذي أحدثته الحرب الامريكية على العراق 2003 والتدخل العراق.

إن التدخل الامريكي في العراق عام 2003 كان لهو اثار سلبية على الداخل المصري شعبا ومؤسسات ، من جميع النواحي الاقتصادية، والسياسية، والعسكرية، بالإضافة الى تأثير قضايا إشكالية تأثرت بالعدوان تمثلت في القومية والديمقراطية والعلمانية، ذلك ان حرب تدمير العراق كانت تهدف ضمن ما تهدف المساس بالقومية العراقية بالذات، كما ان تدمير العراق الذي يتم تحت دعوى انشاء نظام ديمقراطي يعد تدخلا ، واثبتت هذه النظرية فشلها الآن بعد نحو 14 سنة حيث ان العراق ما زال يتخبط في الظلام.(البشري،2003: 1-3)

# بِفِصْلِ الرَّابِعِ

أبْعَادُ الْعِلَاقَاتِ بَيْنَ الْعِرَاقِ وَمِصْرَ

بَعْدَ التَّدْخُلِ الْأَمْرِيكِيِّ فِي الْعِرَاقِ

عَامَ 2003 - 2011

## الفصل الرابع

### ابعاد العلاقات بين العراق ومصر بعد التدخل الامريكي في العراق 2003-2011

مرت العلاقات العراقية - المصرية بمراحل مد وجز ومثل أي علاقة بين دولتين عربيتين قبل التدخل الامريكي العراق عام 2003 ، فقد شابها نوع من الركود، وخاصة بعد مشاركة مصر في التحالف الدولي ضد العراق في حرب تحرير الكويت عام 1991، حيث ان مصر ونتيجة لمصالحها الوطنية كما كان يطلق عليها النظام الحاكم اختار الوقوف الى جانب الولايات المتحدة الامريكية في حربها ضد العراق عام 1991، وبقيت هذه العلاقة تراوح مكانها حتى اسقاط النظام السياسي العراقي للرئيس صدام حسين عام 2003 ، ثم طرأ عليها نوع من التحسن على العلاقات حتى رحيل القوات الامريكية 2011، وبقيت العلاقات بين شد وجذب من عام 2003 وحتى عام 2011 نتيجة للظروف الامنية التي يمر بها العراق .

وسيقوم الباحث بتناول هذا الفصل في المبحثين التاليين :

**المبحث الاول : العلاقات السياسية الدبلوماسية بين العراق ومصر 2003-2011.**

**المبحث الثاني : العلاقات الاقتصادية بين العراق ومصر 2003-2011.**

## المبحث الاول

### العلاقات السياسية الدبلوماسية بين العراق ومصر 2003-2011

مرت العلاقات السياسية بين العراق مصر منذ العام 2003 وهو العام الذي دخلت فيه الولايات المتحدة الامريكية العراق وحتى العام 2011 وهو العام الذي رحلت فيه القوات الامريكية عن العراق، كما شهد هذا العام رحيل النظام السياسي في مصر المتمثل بنظام حسني مبارك نتيجة لثورات الربيع العربي ، فقد كانت مصر قد ايدت ضمنينا التدخل الامريكي في العراق ، وحسب الوثائق السرية فان مصر قدمت مساعدات لوجستية للقوات الامريكية من اجل التدخل في العراق ، وبعد عام 2003 بدأ العراق يستعيد مكانته الدولية بعد ان رفع الحصار عنه ، طراً نوع من التحسن على العلاقات السياسية والدبلوماسية حيث استقبل الرئيس المصري حكومة اباد علاوي، واعلنت الحكومة المصرية عن دعمها للعراق ثم اخذت العلاقات بالتحسن تدريجيا حتى بعد رحيل القوات الامريكية عام 2011 واستمرت بالتحسن حتى عام 2011.

ومن هنا جاء هذا المبحث ليتناول المطالب التالية :

**المطلب الاول : العلاقات العراقية المصرية بعد تشكيل الحكومة الانتقالية الى عام 2011.**

**المطلب الثاني : ابرز الازمات السياسية في تاريخ العلاقات العراقية المصرية .**

**المطلب الاول: العلاقات بعد تشكيل الحكومة الانتقالية حتى عام 2011.**

مرت العلاقات المصرية العراقية بين شد وجذب وحسب الأنظمة السائدة في كلا البلدين وتغيرها كأنظمة وقادة مما أخر في تنمية علاقات سوية وطبيعية بين البلدين، بعد سقوط النظام العراقي السابق برئاسة صدام حسين في 2003، بدأ العراق يستعيد مكانته الطبيعية في محيطه العربي والدولي، وأخذت القاهرة تستقبل شخصيات عراقية متعددة، ففي أواخر يوليو 2004 استقبل الرئيس المصري السابق حسني مبارك، الدكتور أباد علاوي رئيس الحكومة العراقية المؤقتة كما كانت مصر أول من هنأت حكومة علاوي على توليها المسؤولية، حيث أعلنت الحكومة المصرية عن استعدادها لدعم هذه الحكومة في شتى المجالات، وتقديم المساعدة في إعادة تأهيل الشرطة وأجهزة الأمن العراقية.(نافعة،2014: 1-3).

ومن هنا جاء هذا المطلب ليتناول المحورين التاليين:

اولا - السياسة الخارجية المصرية تجاه العراق.

ثانيا -العلاقات السياسية العراقية المصرية 2003-2011.

اولا: السياسة الخارجية المصرية تجاه العراق.

تخضع اجندة السياسة الخارجية المصرية بصفة عامة و الشرق الاوسط منها بصفة خاصة والعراق بالأخص لجدل متكرر حول مدى ملاءمة هذه السياسات للمصالح المصرية الجوهرية ومدى تناسبها مع القدرات المصرية ، وقد تزايد هذا الجدل في العديد من المناسبات وخاصة في حرب الخليج الثانية وحرب الخليج الثالثة، لاسيما عندما كانت تتخذ مواقف معينة ذات طابع خلافي وتخضع بطبيعتها لتقديرات متضاربة من زاوية حساب المكسب والخسارة ، ومن الطبيعي ان تختلف هذه التقديرات بحسب المنطلقات الفكرية والأيدولوجية لمن يقوم بالتقسيم ، وكانت - ولا تزال - السياسة المصرية تجاه الشرق الاوسط والعراق خاصة محلا لخلاف شديد من المهتمين بشؤون السياسة الخارجية المصرية من المحللين والدارسين ، كما هو الوضع ايضا بالنسبة للقوى السياسية المصرية ، وعلى الرغم من وقوف جميع هذه العناصر والقوى السياسية على ارضية وطنية ولانطلاق من مصلحة مصر الوطنية ايضا ، فان ذلك لم يخفف من الانقسام حول اجندة السياسة الخارجية المصرية ، ومكونات هذه الاجندة وبشكل اكثر حدة حول ترتيبات الملفات او اولويات السياسة الخارجية المصرية في محيط الشرق اوسطي وخاصة العراق.(جاد،2003: 94).

وإذا حاولنا تقسيم السياسة الخارجية المصرية تجاه العراق منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي يمكن القول بصفة عامة ان هذه السياسة تنطلق من ثوابت يمكن تحديدها على النحو التالي: (زرنوقة، 2003: 35)

- 1- ان مصر اكبر دولة عربية بكل ما يترتب على ذلك من مسؤوليات والتزامات.
- 2- اولويات الاطار العربي على ما عداه من اطر مطروحة للتعاون في المنطقة وخاصة تجاه العراق.
- 3- العمل وفق قرارات الشرعية الدولية بالنسبة للعراق ووفق ما يتوافق مع هذه القرارات.

4- تسوية المشاكل والنزاعات بالطرق السلمية وخاصة المشكلة العراقية.

5- احترام وحدة اراضي وسيادة العراق ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعراق.

6- السعي لإخلاء منطقة الشرق الاوسط من أسلحة الدمار الشامل بما فيها اسرائيل.

7- التعاون الشرق اوسطي وخاصة مع العراق يأتي في اعقاب التسوية الشاملة والعادلة للصراع العربي الاسرائيلي.

ومن الطبيعي ان تختلف النظرة الى اهمية وترتيب هذه العناصر حسب المرجعية الفكرية لمن يتصدى للتقييم، كما تختلف الاولويات التي يعطيها كل محلل باختلاف مرجعيته الفكرية ورؤيته السياسية ، ومن ثم كانت السياسة المطلوبة تجاه العراق خاصة والشرق الاوسط عامة ولاتزال محلا للخلاف والاختلاف بين المحللين المصريين الذين ينطلقون من تعريفات وتحديات مختلفة لصالح مصر الوطنية او مصر القومية بكل ما يفرضه كل تعريف وتحديد من ترتيب مختلف لهذه المصالح ومن ثم ترتب نتائج محددة عند تقييم موقف ما او قرار للسياسة الخارجية المصرية .(جاد:2003: 94-95).

إن السياسة الخارجية المصرية تجاه العراق وخاصة في الفترة من 2003-2006 كانت ذات بعد قومي عربي بحكم التاريخ والجغرافية والدين ، وبفضل رصيدهما الثقافي وبفعل وزنها الثقافي وكدولة شقيقة كبرى وهو دور اكبر من مجرد سياسة خارجية عادية ، وهو يجد في الدائرة العربية مجاله الطبيعي، وهذا ما حدث بالفعل وما يؤكد الواقع، صحيح ان مستويات هذا الدور قد تباينت ما بين دور قيادي او ريادي او دور الدولة المنسق او الدولة الضمير ، او دور الدولة المشاركة او الوسيط ، كما اختلف ومراميه ، لكن ظل هناك دور لمصر لا يمكن تجاهله. (زرنوقة،2005: 37).

وبعبارة اخرى فقد تراجع الدور العربي المصري في فترات معينة ، وبحكم عوامل عديدة ، من القيادة الى الريادة، وقد يتوضع الى مجرد التنسيق، وقد يتخاذل الى حد الوساطة ، ليس بين العرب المتشاحنين ولكن بين العرب واسرائيل ، والعراق وامريكا ، لكن الدور نفسه يضل حقيقة ثابتة، ودور مصر سواء كان بين العراق وايران او بين العراق والولايات المتحدة الامريكية ، او بين العراق والكويت، فان ذلك ينطلق من الدائرة القومية العربية وهي المجال الطبيعي والحيوي لأي دور مصري مؤثر اقليميا كان او عربيا او دوليا، بمعنى ذلك ان الدائرة

العربية لازمة من لوازم الدور المصري في العراق والخليج وفي الاقليم العربي حتى لو لم يكن هذا الدور الذي تطلع به عربيا بالضرورة من حيث مضمونة والاهداف.(زرنوقة،2005: 47).

### ثانيا : العلاقات السياسية العراقية المصرية 2003-2011.

بدأت الثقة تتعزز لدى الأوساط السياسية المصرية تدريجياً مع تطور العملية السياسية في العراق ،وقد ترأست مصر المؤتمر الوزاري الدولي الذي عقد في بروكسل في يونيو 2005 وأعلن فيه وزير الخارجية المصري التزام مصر في تقديم كل أشكال الدعم الممكن للشعب العراقي من أجل بناء مؤسساته الوطنية مؤكداً على ضرورة أن تشمل العملية السياسية في العراق الأطياف العراقية جميعاً دون استثناء من أجل تحقيق الاستقرار للشعب العراقي.  
(<http://www.marefa.org>).

بدأ الموقف المصري بالتغير جذرياً والتبلور باتجاه السعي لإقامة علاقات متطورة مع العراق، حيث سعت القاهرة عبر آلية اجتماعات وزراء خارجية دول الجوار والعلاقات متعددة الأطراف تقديم دعمها إلى العراق لاسيما بعد زيارة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء إلى القاهرة ونجاح مؤتمر دول جوار العراق الموسع وإطلاق وثيقة تم الاتفاق عليها في مدينة شرم الشيخ عام 2007م ، والتي سميت بوثيقة (العهد الدولي الجديد مع العراق)<sup>(1)</sup>.  
وفي أكتوبر عام ( 2008 ) قام وزير الخارجية المصري بزيارة إلى بغداد على رأس وفد ضم وزير البترول ، وتعتبر هذه الزيارة تنويجاً لهذا التحول ومحاولة لإرساء تلك العلاقات، حيث أسفرت الزيارة عن الاتفاق على إعادة فتح السفارة المصرية في بغداد وتشكيل لجنة مشتركة لوكلاء الوزارات العراقية والمصرية. (<http://www.sis.gov.eg>).

وفي مطلع عام 2009م، عقدت اللجنة المشتركة اجتماعاً وتوصلت إلى صياغة عدد من مذكرات وبروتوكولات التعاون بين عدة وزارات عراقية- مصرية على رأسها مذكرة تفاهم بين وزارتي خارجية البلدين حول التعاون الثنائي والحوار الاستراتيجي، تم التوقيع عليها في يوليو 2009 من قبل وزيري خارجية البلدين، عقدت اللجنة العراقية – المصرية المشتركة المشكلة بموجب مذكرة التفاهم للتعاون الثنائي والحوار الاستراتيجي اجتماعها الأول في القاهرة في

<sup>(1)</sup> هي الوثيقة التي اصدرها مؤتمر العهد الدولي للعراق في شرم الشيخ في مصر بتاريخ 4 أيار 2007 حيث هدفت الى جعل العراق دولة ديمقراطية فدرالية موحدة تتمتع بالأمن والاستقرار، ويتساوى مواطنوها، وانشاء اقتصاد قوي يبنى على قواعد السوق الحر وتوفير معايير ملائمة من الخدمات الاجتماعية العامة للمواطنين.

نوفمبر 2009 برئاسة وزيرى خارجية البلدين وعدد كبير من المسؤولين من كلا البلدين، مثلوا قراية 21 وزارة والهيئة الوطنية للاستثمار ( 7 وزراء و13 وكيل وزارة بالإضافة إلى كبار المستشارين، ومدراء عامين). حيث أسفر الاجتماع عن توقيع 14 مذكرة تفاهم في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الصحية، الرياضية والشبابية، والعلمية والتربوية.

• أعطت زيارة رئيس الوزراء لمصر، في الفترة من 20-21 ديسمبر 2009 دافعا سياسيا للعلاقات المتنامية بين البلدين، لما تم التوقيع عليه من مذكرات عديدة في مختلف المجالات. حيث التقى خلال الزيارة مع كبار المسؤولين المصريين، الذين أبدوا استعداد مصر للوقوف بجانب العراق. (مصر والعالم العربي، العلاقات المصرية العراقية منشور على الموقع الإلكتروني: <http://www.sis.gov.eg>).

• في مارس 2010، رحبت الحكومة المصرية بتوصل الكتل السياسية إلى اتفاق نحو تشكيل الحكومة العراقية وضرورة مشاركة جميع الأطراف الرئيسية. يؤكد الموقف المصري، وهذا من خلال تبادل الزيارات لكبار مسؤولي البلدين أو من خلال تصاريح المسؤولين المصريين، مساندة للعراق وحرصها لاستقرار أوضاعه وأمنه الداخلي ورفضها لأي نوع من أنواع التدخل الخارجي بشؤونه الداخلية ووقوفها على مسافة واحدة من جميع الكتل السياسية الفائزة في الانتخابات البرلمانية (العلاقات المصرية العراقية، الهيئة العامة للاستعلامات).

وفي نفس العام تقريبا (2010م) قامت مصر بفتح قنصليتين مصريتين الأولى في أربيل والثانية في البصرة ليكون أول تمثيل قنصلي لدولة عربية خارج العاصمة بغداد. أعلنت مصر استمرار العمل الدبلوماسي في العراق رغم التفجير الإرهابي الذي تعرضت له القنصلية المصرية، وصرحت الخارجية المصرية أن التفجيرات الإرهابية التي طالت القنصلية المصرية لن تثبينا من تقديم الدعم والمساندة للشعب العراقي، وقدمت تعازيها لضحايا الانفجار من قوات الداخلية العراقية.

- في 15 سبتمبر 2014، استقبل الرئيس العراقي فؤاد معصوم، وزير الخارجية سامح شكري على هامش مشاركتهما في أعمال المؤتمر الدولي الذي تستضيفه العاصمة الفرنسية باريس حول العراق، نقل شكري للرئيس العراقي التهئة بمناسبة توليه مهام منصبه، وكذا بمناسبة تشكيل الحكومة العراقية الجديدة متمنيا لها التوفيق في بدء مرحلة جديدة من تاريخ العراق بمشاركة كل طوائفه حتى يتسنى له التصدي لخطر الإرهاب وخطر المساس بوحدة العراق الشقيق. أكد

شكري خلال المقابلة على حرص مصر على تنمية العلاقات الثنائية بين مصر والعراق في شتى المجالات. (<http://www.marefa.org>).

- التمثيل الدبلوماسي بين البلدين :

- مستوى تمثيل العراق في القاهرة: سفارة.

- رئيس البعثة سفير وياشر عمله في 2010/5/19.

- مستوى التمثيل الدبلوماسي المصري في بغداد : سفارة.

- رئيس البعثة سفير وياشر عمله في 2009/11/6.

• اللجان المشتركة:

هناك لجنة مشتركة شكلت بموجب مذكرة التفاهم للتعاون الثنائي والحوار الاستراتيجي الموقعة بين البلدين في 2009/7/11 وهي برئاسة وزير يري خارجية البلدين.

**المطلب الثاني: أبرز الازمات السياسية في العلاقات العراقية- المصرية .**

مرت العلاقات العراقية المصرية بعدة ازمات خلال التاريخ الحديث، لاسيما عند كانت تتخذ مواقف معينة ذات طابع خلافي وتخضع بطبيعتها لتقديرات متضاربة من زاوية حساب المكسب والخسارة، ومن الطبيعي ان تختلف هذه التقديرات بحسب المنطلقات الفكرية والأيدولوجية لمن يقوم بالتقسيم ، وكانت -ولاتزال- السياسة المصرية تجاه الشرق الاوسط والعراق خاصة محلا لخلاف شديد من المهتمين بشؤون السياسة الخارجية المصرية من المحليين والدارسين، كما هو الوضع ايضا بالنسبة للقوى السياسية المصرية ، وعلى الرغم من وقوف جميع هذه العناصر والقوى السياسية على ارضية وطنية والانطلاق من مصلحة مصر الوطنية ايضا ، فان ذلك لم يخفف من الانقسام حول اجندة السياسة الخارجية المصرية، وكان من ابرز تلك الأزمات هي:

**اولاً: ازمة كامب ديفيد عام 1979.**

إن تتبع الموقف العراقي حتى اواخر السبعينيات يتميز بالتناوب ما بين الحياد النسبي والعزلة ضمن النظام العربي، ولكن خروج مصر عن موقعها كقطر عربي قيادي وتفكك

التضامن العربي، قد وفر الفرصة العملية لدفع الزعامة العراقية للبحث عن دور إقليمي اوسع يضم جبهة الصمود والتصدي وبلدان الجزيرة العربية والاردن ولبنان.(الصايغ، 9، 2009).

إن هذا الموقف العراقي جاء عقب محادثات كامب ديفيد التي جرت في 17/9/1979 حيث تم التوقيع على معاهدة السلام المصرية الاسرائيلية في الولايات المتحدة الأمريكية وقد وقع على المعاهدة الرئيس انور السادات ومناحيم بيغن وجيمي كارتر ، حيث اعلنت الولايات المتحدة في 17 ايلول 1978 قد توصل مصر واسرائيل الى صيغة اتفاق بينهما لوضع حد نهائي للنزاع العربي الاسرائيلي واحلال سلام دائم في الشرق الاوسط، وتمثل الاتفاق في وثيقتين الاولى هي احلال السلام بين اسرائيل والدول العربية ودعوة الاردن وسوريا ولبنان الى الموافقة عليها واعتمادها، ومن جهة ثانية اقامة حكم ذاتي لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة ، وتتص الوثيقة الثانية على رسم اسس السلام بين مصر اسرائيل.(ابو غزالة ،د.ت، 1-3).

وقد لعب العراق الدور القيادي في صنع قرار عربي يقضي بتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية في عام 1979، وقد اعتبر من القرارات الاستراتيجية التي ترتب عليها اثار مهمة على تطور الاوضاع في الوطن العربي وفي العلاقات العربية العربية، والعربية الدولية وصدر هذا القرار بعد اشارات متعددة للجهة التي يحتمل أن تتأثر بالقرار وهي مصر وذلك اذا استمرت في سلوكها القاضي بتوقيع صلح مع اسرائيل.(بيان مؤتمر القمة العربي، بغداد، 1979).

إن هذا القرار والمتعلق بتجميد عضوية مصر في الجامعة العربية اتخذ بناء على عوامل ومحددات داخلية وخارجية لعبت دوراً في بلورة الادراك لدى صانع القرار العربي بشكل عام، وصانع القرار العراقي بشكل خاص كونه الاكثر تأثيراً، بما له يتعلق في صنع القرار العربي المناهض لمصر لما يمتلكه من رصيد حضاري وتاريخي وموقع جيواستراتيجي هام، خصوصاً ان العراق يلمس ذلك على الاقل من خلال بيان مؤتمر القمة العربية التاسع حول اتفاقية كامب ديفيد عام 1979 والذي اكد على عدم جواز الخروج عن المبادئ الجوهرية وعدم جواز انفراد أي طرف من الاطراف العربية بأي حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص.

### ثانياً : أزمة الخليج الثانية (الكويت) 1990.

على اثر دخول العراق للكويت عام 1990، دخل العراق في عداء مع الولايات المتحدة وحلفائها، ووقوف مصر الى جانب الحلف الدولي ضد العراق، ذلك لأن مصر ادركت

استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المنطقة ومدى أهميتها وعرفت الدبلوماسية المصرية ان الغرب لن يتغاضى عن الرئيس العراقي صدام حسين، لذا عمدت السياسة الخارجية المصرية إلى اتخاذ المظاهر الكفيلة بحفظ التوازن بين تحالفها مع الغرب من جهة وحفظ ماء وجهها القومي من جهة اخرى في تلك الأزمة. (درويش، 1992، 33-38).

بالرغم من ان مصر كانت لاعباً رئيسياً في الأزمة قبل وبعد اندلاعها، إلا أنها لم تتخذ موقف الحياد بلغة القانون الدولي، فيما وافقت على قرارات الأمم المتحدة ودفعت الجامعة العربية لاتخاذ قرارات انتقائية تجاه العراق، كما أنها شاركت مع قوات التحالف الدولي، لكن هذا لم يمنعها من ممارسة المزيد من الجهود الدبلوماسية لمحاولة احتواء الأزمة. (الحمد، 1998، 22).

ومنذ اندلاع الأزمة بذلت القيادات المصرية جهوداً كبيرة في حل الخلافات بين العراق والكويت بطريقة ودية وسليمة واستطاعت أن تأخذ وعداً من الطرفين للتفاهم المشترك وبعد جلسة واحدة بين الجانبين عقدت في اواخر حزيران، تفاجأت مصر باجتياح العراق للكويت. (بطرس غالي، 1990).

حيث كان من الصعب على مصر أن تظل محافظة على حيادها من وجهة نظرها، واتخاذها موقف القائم بالمساعي الحميدة فكان تطور الدور المصري وانتقاله لموقف المشاركة في الاحداث هو الاساس لدى صانع القرار المصري لرفض الغزو العراقي، ثم ادانة العراق ومطالبته بالانسحاب الفوري. (بطرس غالي، 1990، 16).

ونتيجة لهذا الموقف المصري والادانة التي وجهتها للعراق، فقد اعتبرت القيادة العراقية أن مصر دخلت على خط العداء تجاهه، فضلاً عن مشاركتها قوات التحالف الدولي بالحرب على العراق.

### ثالثاً : حادثة مقتل السفير المصري في العراق عام 2005 :

على الرغم من التحسن الملحوظ على العلاقات المصرية العراقية إلا أنها تعرضت إلى صدمة عنيفة على أثر اختطاف السفير المصري المعين في العراق إيهاب الشريف وقتله في حزيران 2005 م من قبل مسلحين مجهولين، مما كان له بالغ الأثر على الموقف المصري وانعكاس ذلك سلباً على العلاقات المصرية العراقية.

وتعتبر قصة اختطاف السفير المصري ببغداد، إيهاب الشريف، زمن حكومة الجعفري ووزير داخلية صولاغ، وعدم العثور على جثة الشريف حتى الآن تثير الكثير من اللغط والتأويل، لمعرفة من هي الجهة التي تقف وراء الجريمة. فالجعفري سارع لاتهام التكفيريين والصداميين والقاعدة، كما ان عبدالعزيز الحكيم ابدى امتعاضه من مواقف مصر من الحرب العراقية الايرانية، وقد صدر عن مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع كتاب (الفتنة الكبرى الجديدة) من أوراق مراسل صحفي في العراق الصحفي محمد الأنور الذي عمّل مراسلاً للأهرام في بغداد أثناء أخرج لحظات هذا البلد الجريح، وهو أول وادق كتاب يتناول خلفيات وقائع الصراع الذي انفجر داخل بلاد الرافدين بعد التدخل الأمريكي، ويكشف الكثير من خبايا هذا الصراع الذي انطوى على بُعد طائفي مذهبي بالغ الخطر.

ومن المعلوم أن جمهورية مصر العربية اضطرت تحت ضغوط معينة الى ارسال سفير لها الى بغداد بالرغم من الوضع الملتهب وفقدان الأمن، لتثبت للعالم أن مصر لا تتخلى عن العراق في أحلك الظروف، وبعد أيام من مسرحية إعدام الرئيس السابق صدام حسين بالشكل الدراماتيكي التي اجريت عليه، جاء الدور على عملية اخرى لا تقل دراماتيكية عن الحادثة الأولى، ففي منتصف شهر ايار 2005، جاء إلي بغداد الدكتور إيهاب الشريف، القائم بالأعمال المصري المعين حديثاً في بغداد.(الشرق الاوسط،2005).

ومنذ اليوم الأول لممارسة مهامه، أدار الشريف العديد من الجلسات والاحاديث حول الواقع العراقي، وسبل تنمية الدور المصري والعربي في العراق من خلال العديد من الطرق، وكان الشريف إنسانا بسيطاً ووطنياً بمعنى الكلمة.

وعند توليه العمل في السفارة كان زملائه حريصين علي توعيته بالواقع العراقي، وضرورة أن يكون حذراً في تحركاته من والى مقر السفارة في شارع الأميرات بمنطقة المنصور للنقاش والتعرف على الكثير من الأمور التي تتعلق بالعراق، وكان حريصاً على متابعة كل ما ينشر في الصحافة العربية والعراقية، وأكد أنه ينوي إعداد كتاب عن العراق ضمن الكتب التي ألفها خلال رحلاته الدبلوماسية. (مفكرة الاسلام،2005).

فضلاً عن أن إيهاب الشريف التقى عددا من القيادات السياسية العراقية، وفي لقائه مع عبدالعزيز الحكيم دار نقاش بينهما حول دور مصر في العراق، وعاتبه الحكيم قائلاً: "إن مصر لم تقف بجوار الشعب العراقي أثناء حكم صدام وساندت الديكتاتورية - في إشارة إلى الحرب

العراقية - الإيرانية". فأجابته الشريف بالقول: إن مصر ساندت العراق ولم تساند صدام. وتابع إن الحكيم قال: إن هذه الصفحة طويت ونحن نتطلع للمستقبل.

كان الشريف قد تلقى الكثير من التعليمات الأمنية بشأن تحركاته وتعريف نفسه كقائم بالأعمال وليس كسفير، وهو ما حرص على تأكيده في أكثر من مرة، وألح في ذلك عند نشر خبر إقامة الأهرام مأدبة غداء على شرفه في مطعم الساعة ببغداد. بل إنه حرص على تأكيد ذلك في جميع وسائل الإعلام العراقية التي التقاها في فترته القصيرة في بغداد. وفي صبيحة السبت الأول من شهر حزيران 2005م تم اختطاف الشريف.

وحسب المصادر المطلعة وشهود العيان فإن عملية الاختطاف تمت في شارع الربيع - بحي الجامعة - الذي لا يبعد أكثر من مائتي متر من منزل الشريف. وبرغم ما يقال عن تهاون الشريف أمنياً فإن الملابسات تشير إلى أنه كان مراقباً منذ فترة، وقبل وصوله إلى بغداد. وحسب مصادر مطلعة فإن السفارة المصرية في بغداد تلقت عبر مصادرها العراقية تحذيراً من أن الشريف على قائمة الاختطاف وهناك جهة محددة تخطط لاختطافه، وذلك للتخلص من رجل مصر والعرب في العراق. (الشرق الاوسط، 2005).

وقد شكلت غرفة عمليات داخل السفارة، وحاولت العديد من الجهات التوسط لتأمين عملية إطلاق سراحه إلا أن ما حدث هو فقط لتأمين حياة السفير لليلة واحدة وتأجيل إعدامه مقابل مبلغ مالي كبير. ولكن الأمر المحير هو أن عملية الإعدام أو الاغتيال والتي قيل إنها نفذت في السفير المصري لم يظهر لها أثر، ولم تظهر جثة للسفير، وهو ما أثار الكثير من التساؤلات: هل مات حقاً أم لا ؟

علماً أنه تم بذل الكثير من الجهود لمعرفة مصير جثة الشريف في المناطق التي قيل إنها وجدت فيها خصوصاً منطقة الزيدان غربي بغداد إلا أنه لم يتم العثور عليها برغم ما قيل إنه تم العثور عليها هناك، بل إن الكثير من الأصدقاء تطوعوا للبحث دون جدوى، وبعد المغادرة السريعة لأعضاء البعثة المصرية أثر وقوع عملية الاختطاف، وبرغم أن عملية الاختطاف جاءت في إطار حملة ضد الدبلوماسيين العرب تحديداً، خصوصاً من الجزائر والمغرب والسودان والبحرين، وبعض الدول مثل روسيا التي كان لها مواقف من التدخل العراق، فإنه كان قد سبق التمهيد لها بحملة إعلانية وإعلامية في الصحف ووسائل الإعلام العراقية التي

كانت تسيطر عليها حكومة الجعفري ضد العرب المقيمين في العراق، بدعوى أنهم إرهابيون لتنتشر في شوارع بغداد لافتات مجهولة الهوية تطالب بطرد الإرهابيين العرب من العراق.

كان رد فعل حكومة إبراهيم الجعفري، خصوصا وزير الداخلية باقر صولاغ، الذي ادعى أن السفير المصري، الذي لم يمض على وجوده في بغداد أكثر من أسبوعين، له اتصالات بالإرهابيين، وهو أمر غير صحيح بالمرّة، فقد كانت البعثة المصرية تعمل على إقامة جسور للحوار بين العراقيين والتي كانت الحكومة الجعفرية تعمل على قطعها لأسباب كثيرة. ويؤكد الموقف المناهض لحكومة الجعفري ووصفها الشريف بالشهيد دون تقديم أدنى دليل على اغتياله أو الجهة التي تقف وراء الاغتيال إلا الاتهامات لأنصار صدام والقاعدة بأنهم وراء الاغتيال. وهكذا.. اختطف واغتيل الشريف، وغادرت البعثة المصرية بغداد على عجل وبناء على قرار سيادي. (دوت مصر. 2006: 1-3).

السؤال الأبرز من هي الجهة المستفيدة من غياب مصر والعرب عن العراق في ظل حالة الفوضى وحرص كل طرف على تأمين نفسه من التفجير والقتل والاغتيال، وتحول العراق إلى ساحة لتصفية الحسابات القديمة والجديدة داخليا وخارجيا، إن صاحب المصلحة في خطف واغتيال الشريف له مصلحة مؤكدة في اغتيال الدور العربي في العراق. ( News .bunk .2005).

## المبحث الثاني

### العلاقات الاقتصادية بين العراق و مصر 2003-2011

تحمل الاقتصاد العراقي ضريبة السياسة العراقية طول العقود الماضية ، حيث تعرض هذا الاقتصاد لحربين مدمرتين وحصار طويل من قبل المجتمع الدولي، كما وتعرض العراق عام 2003 الى التدخل الامريكي وهو اشد دمارا من سابقتهما، ومع بدأ هذه الحرب بدأ اعادة طرح مجموعة من الأسئلة القديمة واهمها ماذا تبقى من الاقتصاد العراقي بعد هذه السنوات الطويلة من الحرب والحصار الخانق، وكذلك بدأ طرح مجموعة اخرى من الأسئلة حول المستقبل المظلم للعراق في ظل وجود التطرف والإرهاب وفي ظل وجود الفساد الاداري المستشري في جسم الدولة العراقية ، وأثار الحرب الجديدة على العراق التي أحدثتها الولايات المتحدة بتدخلها في العراق ، وفي ظل تعرض بعض المؤشرات المتداولة عن هذا الاقتصاد للتسوية من جانب بعض الجهات العربية والعراقية والاجنبية.(الزبيدي،2011: 141).

يتناول الباحث في هذا المبحث المطالبين التاليين وهما :

المطلب الاول : العلاقات الاقتصادية العراقية المصرية.

المطلب الثاني : مستقبل العلاقات العراقية المصرية.

المطلب الأول : العلاقات الاقتصادية العراقية - المصرية:

اتسمت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين العراق ومصر بضعفها النسبي خلال السنوات (2003 - 2011) إلا أنه هناك إمكانية متاحة تتمثل بحالة التنوع الذي يمتاز بها اقتصاديات البلدين تساهم في النهوض بهذه العلاقات وبالتبادل التجاري والاستثمار الصناعي والزراعي والطاقة والسياحة والبناء والتشييد وغيرها، وتنظم هذه العلاقات اتفاقات ثنائية ومتعددة الأطراف تتمثل بالبروتوكول التنفيذي الثنائي ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أو في إطار النطاق الإسلامي ممثلاً بمنظمة المؤتمر الإسلامي.

تناول الباحث في هذا المطلب المحورين التاليين وهما :

أولاً- الاقتصاد العراقي من الحصار إلى ما بعد الحرب.

ثانياً- العلاقات الاقتصادية بين العراق ومصر من 2003-2011.

## أولاً- الاقتصاد العراقي من (1991-2003).

يعد الاقتصاد العراقي بمعيار عناصر القوة الاقتصادية الدافعة للتنمية متميزا عن غيره من اقتصاديات الدول النامية، حيث يمتلك هذا الاقتصاد مجموعة متميزة من العناصر الكامنة التي تؤهله ليكون اقتصادا ناهضا بل ومتقدما فهذا الاقتصاد يتوفر له موارد نفطية هائلة وموارد زراعية ضخمة ، وذلك على عكس بقية الدول العربية التي قد يتميز اقتصاد بعضها بالموارد النفطية دون الموارد الزراعية او على العكس.(صندوق النقد الدولي،2003: 1-2).

من هنا تصبح القضية ليست قضية تكمن في كفاءة استغلال هذه العناصر لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة، وبنظرة سريعة الى عناصر القوة الكامنة في الاقتصاد العراقي نلاحظ قوة المؤشرات الكلية الدالة على ضخامة وتنوع هذه العناصر واهمها:

1- امتلاك العراق ثاني اكبر احتياطي نفطي في العالم مع تمتع هذا النفط بانخفاض تكلفة استخراجة وارتفاع درجة جودته مقارنة بغيره من الدول النفطية بما فيها المملكة العربية السعودية .

2- توفر الموارد المائية والاراضي الزراعية في العراق حيث بلغت الاراضي المروية 25/5 الف كيلو متر مربع ويساهم نهري دجلة والفرات في ري ثلثي الاراضي الصالحة للزراعة والذي تبلغ 12% من اجمال المساحة الكلية وهو ما جعل العراق في الماضي مصدرا للحبوب والخضر والفواكه والحوام هذا الى جانب توفر قطاع من الغابات المنتجة للأخشاب ومناطق للأهوار المنتجة للأسماك.(التقرير الاقتصادي العربي،2003).

3- اتسام الانتاج في الاقتصاد العراقي بالتنوع حيث لم يكن العراق يعتمد على النفط كمصدر رئيس لنتاج المحلي الاجمالي فلم تتجاوز مساهمة النفط سوى 45% من اجمال هذا الناتج مثل الحرب مع ايران ولم تعتمد الدولة على الواردات بصورة كبيرة لان الصناعة المحلية رغم تأمينها بصورة شاملة عام 1964 الا انها نجحت في تغطية نسبة عالية من الاحتياجات الاستهلاكية المحلية.

4- يتمتع العراق بقوة عاملة شابة وصلت الى 4/5 مليون في عام 1989 ووصول معدل النمو في الناتج القومي مثل حرب الخليج الثانية الى حوالي 15% ووصول متوسط دخل الفرد الى

حوالي 3200 دولار اوائل عام 1990 وعدم وجود ديون خارجية مستحقة على الدولة بل بالعكس كانت العراق دائنة في بعض الاحوال.(علي، 2003: 72).

وعلى المستوى الاقليمي لم يتفاعل العراق بالقدر الكافي مع مشاريع التكامل الاقتصادي العربي ، وكان دائما له تحفظات عليها وأخرها عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وفضل ان تكون علاقاته الخارجية في اطار اسلوب الاتفاقيات الثنائية (كما مع مصر) وفي هذا الاطار فقد قام العراق بأبرام العديد من الاتفاقيات في التجارة الحرة مع الدول مثل سوريا واليمن وتونس ومصر.(علي، 2003: 73-74).

### ثانيا: العلاقات الاقتصادية بين العراق ومصر من 2003-2011.

حققت مصر مستويات عالية من التبادل التجاري مع العراق خلال الفترة 1997-2001 حيث بلغت (1402) مليون دولار وذلك في اطار مذكرة التفاهم وتشير البيانات الى أن منحنى التبادل التجاري خلال الفترة (2005 - 2008) شهد اتجاها تصاعديا، وان عام 2008 قد شهد زيادة واضحة في حجم التبادل التجاري وبمعدل نمو سنوي بلغ 77%، حيث بلغ حجم التبادل التجاري في هذا العام 369 مليون دولار، وأن أجمالي التبادل التجاري في عام 2009 حافظ على نفس المستوى.

## التبادل التجاري بين العراق ومصر للفترة من 2005 – 2010

(المقياس مليون دولار)

السنة	الصادرات	الواردات	أجمالي التجارة الخارجية	الميزان التجاري
2005	173	2	175	171
2006	186	2	188	186
2007	208	2.2	210.2	205.8
2008	346	23	369	323
2009	368	2	370	366
2010	269.090.582	1.232.384	270.322.966	267.858.198

بحسب المصدر الجهاز المركزي للتعبئة والاحصاء : جمهورية مصر العربية

ورغم هذه المؤشرات الدالة على عناصر القوة لدى الاقتصاد العراقي، إلا أنه لم ينجح في تحقيق طموحات التنمية الاقتصادية للمواطن العراقي وذلك الان الحكومات العراقية المتتالية وخاصة من 2003 – 2014 لم تنجح في استغلال هذه العناصر، وهذا يرجع الى طبيعة السياسات الاقتصادية العراقية طوال العقود الماضية ، فقد توافقت إيرادات العراق الضخمة من النفط مع عقلية اقتصادية تبنت ما يطلق عليه خطط تنموية انفجارية كان الاقتصاد العراقي أول ضحاياها.

وتشير البيانات الواردة في الجدول أعلاه إن الميزان التجاري بين العراق ومصر يميل لصالح الجانب المصري حيث حقق فائضاً خلال الفترة من عام 2005 وحتى اغسطس 2010، ويعود ذلك إلى قدرة مصر على نفاذ سلعها إلى الأسواق العراقية فضلاً عن ضعف الجهاز الإنتاجي الزراعي والصناعي العراقي وضعف مرونته الإنتاجية وقدرته على الاستجابة للزيادات المتصاعدة في الطلب المحلي في وقت يعاني الجهاز الإنتاجي من ضعف في قدرته على تعزيز المعروض السلعي.( المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء : جمهورية مصر العربية).

أما عن ابرز الاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين البلدين فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي فقد ذكرت الهيئة العامة للاستثمارات لموقع على الانترنت الكثير من هذه الاتفاقيات والمذكرات نذكرها كما يلي : ( للاستزادة حول هذا الموضوع أنظر : <http://www.sis.gov.eg>).

#### أ- تطور العلاقات الثنائية بين البلدين:

شهد عام 2009 قفزة نوعية على طريق الارتقاء بالعلاقات الثنائية بين العراق ومصر، وقد كان ذلك واضح من خلال تسمية السفير المصري في بغداد والتحاقه في مقر عمله بتاريخ 11/6 من العام نفسه، وتوالت بعد ذلك زيارات لمسؤولين عراقيين كان أبرزها زيارة رئيس الوزراء السابق نوري المالكي للقاهرة للفترة 20-21/11/2009، والتوقيع على مذكرة تفاهم حول التعاون الثنائي والحوار الاستراتيجي بين وزراء خارجية البلدين في 11/7/2009، من قبل وزيرى خارجية البلدين، وتم أيضاً تعزيز العلاقات البرلمانية بين البلدين من خلال التوقيع على البروتوكول الخاص بالتعاون البرلماني الدولي بين مجلس النواب العراقي ومجلس الشعب المصري في صيف العام نفسه، وتم الاتفاق على إقامة جمعية صداقة بينهما، وعلى هامش اجتماع الوزراء فقد تم عقد اجتماع وكلاء الوزارات العراقية المصرية للفترة من 10-12/3/2009، في العاصمة المصرية وقام الوفد الاستثماري المصري بزيارة للعراق والتوقيع على تسع مذكرات في مجال الاستثمار، كما شهد عام 2009 زيارات لوفود مصرية للعراق وتم التوقيع على مبادرة للتعاون الاستراتيجي في مجال البترول بين البلدين، وفي العام نفسه تم التوقيع على اربعة عشرة مذكرة تفاهم خلال الاجتماع الاول للجنة العراقية المشتركة في القاهرة والموافقة على فتح ملحقة عسكرية عراقية في العاصمة المصرية، وقد جاء ذلك في مذكرة تفاهم في المجال الأمني.

إنَّ التحسن الملحوظ في التعاون بين البلدين لا سيما بعد توقيع مذكرة التفاهم حول التعاون القنصلي بين العراق ومصر في 3/11/2009 الامر الذي جعل انسيابية اكبر في موضوع سمات الدخول بين البلدين، أضف الى ذلك التوسع الكبير الذي شهده العام 2009 في استقبال مصر لأعداد متزايدة من المتدربين العراقيين في مختلف المجالات. (<http://www.sis.gov.eg>).

## ب - التعاون في المجال النفطي.

يعد قطاع النفط اهم القطاعات الاقتصادية المهمة التي يمكن التعاون من خلالها بين البلدين في المرحلة الراهنة وفي المستقبل مع وجود قطاعات لا تقل اهمية ، وقد ابدى الطرفان العراقي والمصري استعدادهما لذلك وتبين من خلال التصريحات التي ادلى بها المسؤولين من كلا الجانبين خلال اللقاءات المشتركة ، بان هناك رغبة مشتركة لإيجاد صيغ يتفق عليها الطرفان للتعاون في هذا المجال،؟ وفي هذا الصدد صرح الناطق الاعلامي لوزارة النفط العراقية (عاصم جهاد) 2008/11 قائلاً : ان وزارة النفط المصرية ابدت استعدادها للتعاون مع العراق وتطوير قدراته النفطية ، مبينا أن وفد من الشركة المصرية المتخصصة زار العراق ، و اضاف : لقد تم مناقشة افاق التعاون المشترك بين البلدين الشقيقين في المجال النفطي ، واتفقا على قيام وفد من الشركات المصرية المتخصصة بزيارة العراق والاطلاع الميداني على فرص التعاون ومشاريع الوزارة لتطوير هذا القطاع واطلع الوفد على واقع حال القطاع النفطي العراقي واحتياجاته، و اشار الى ان الوزير المصري قدم استعراضا لإمكانيات شركات بلاده وتخصصاتها لاسيما في مشاريع خطوط الانابيب وعمليات الحفر والمنشآت النفطية.(<http://www.nilenews>).

وكان وزير الخارجية المصري احمد ابو الغيط قد وصل الى بغداد 2008/10/5 على راس وفد ضم وزير البترول سامح فهمي و وزير الطاقة والكهرباء حسن يونس في زيارة هي الاولى لوزير خارجية مصري الى العراق منذ العام 1990 وكان الجانب المصري قد اتفق مع الجانب العراقي على دخول الشركات المصرية في جميع المجالات الى العراق ، والاطلاع الميداني على فرص التعاون لتطوير هذا القطاع مجددا دعم حكومته لحكومة العراق وشعبة.(<http://iraqalaan.co>).

وكشف وكيل وزير البترول المصري حمدي عبد العزيز في حينها عن اسماء ابرز الشركات التي رافقت الوفد وهي (انبي) و(بنروجيت) و(ثروة) و(صان مصر) وهو الاسم المختصر للشركة المصرية للصيانة البترولية ، وقال عبد العزيز ان الوفد المتوجه الى بغداد سيبحث ملفين اولهما موضوع اصلاح واعادة تأهيل الحقول النفطية وخطوط نقل المنتجات النفطية ، بالإضافة الى تنفيذ مشاريع اعادة اصلاح مصافي التكرير ودراسة موضوع دخول شركة ثروة التابعة لقطاع البترول المصري الى المناقصات العالمية التي يطرحها العراق في مجال البحث والتنقيب ، اما الملف الثاني الذي سيبحثه الوفد المصري فهو دراسة ضخ الغاز العراقي الى الشبكة المصرية للغاز عبر خط الغاز العربي واستخدمه في مشاريع الاسالة

والتصدير المقامة في مصر والتي تقدر استثماراتها بحوالي اربعة مليارات دولار ، ويتم من خلالها تصدير الغاز المسال الى دول الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الامريكية.(<http://kanana online>).

### ج - التعاون في المجال الصناعي:

وقع العراق ومصر في 2002/6/23 على اتفاق للتعاون الانشائي والاسكاني تضمن التعاون في مجال العمل الاستشاري والتخطيط والتنفيذ المشاريع الطرق والجسور والانفاق والمجالات الصناعية والمستشفيات والصرف الصحي والابنية الهامة ، كما وقع وكيل وزير الصناعة والمعادن محمد عبدالله مذكرة تفاهم في المجال الصناعي مع الجانب المصري في 2009/3 ، وقال عبدالله في تصريح له : ان الاتفاقية شملت تفعيل بروتوكول التعاون الصناعي الموقع بين البلدين عام 1990 لتطوير افاق التعاون الصناعي والتعاون في مجال اقامة وادارة المناطق الصناعية من خلال خبرة الهيئة العامة للتنمية الصناعية المصرية في هذا المجال.([www.ma3hd.net](http://www.ma3hd.net)).

وفي تصريح اخر له لصحيفة الصباح قال : ان العراق يمتلك ثروة كبيرة وفرصا استثمارية في المجال الصناعي ، مبيناً ان هناك فرصا استثمارية بنوعين الاولى : تأهيل ما موجود من قطاعات من البتروكيمياويات والكيمياوية والادوية والثانية: بناء معامل جديدة تنتج في داخل العراق ، مؤكدا ان هناك مقومات تشجع على بناء هذه المعامل والمصانع مثل النفط الاسود والغاز والكبريت والمواد الاساسية للسليكون والطاقة والفوسفات والماد الاساسية للاسمنت والمصفي والسيراميك وغير ذلك.(<http://nilenews>).

### المطلب الثاني: مستقبل العلاقات العراقية - المصرية:

شهدت العلاقات العراقية - المصرية منذ عام 2003 تحسنا ملموسا في ضل سياسة الانفتاح التي شهدتها المنطقة في محاولة لكسر الحواجز التي ابعدت العراق عن محيطه العربي خلال السنوات الماضية التي تلت التدخل الامريكي للعراق وابتعدت المصريين بشكل خاص والعرب عموما عن العراق ، وهناك اسباب ودلالات للانفتاح العربي والمصري خاصة عن العراق تتمثل فيما يلي :التواصل مع العراق ، ودعم النظام السياسي الجديد في العراق ، والقلق العربي والمصري خاصة على استمرار الاوضاع الامنية ، واهمية هذا الاستقرار بالنسبة لمصر

والبلاد العربية وخاصة عندما تم الاتفاق بين العراقيين على تشكيل الحكومة العراقية الجديدة عام 2014 بعد فشل حكومة المالكي في الانتخابات.

يتناول الباحث في هذا المطلب المحورين التاليين وهما :

اولا - دور العراق و مصرفي التوازن الاقليمي العربي.

ثانيا- مستقبل العلاقات العراقية المصرية بعد الربيع العربي.

اولا- دور العراق ومصر في التوازن الاقليمي العربي .

لقد غير الانقلاب العسكري الذي حدث في مصر في 3 تموز / يوليو 2013 الكثير من المعادلات الإقليمية خاصة فيما يتعلق بتنامي دور دول الخليج العربي، وأهم من ذلك تعاضد الدور السعودي في السياسة الإقليمية وفي إعادة توزيع القوة، حيث ذكرت صحيفة نيويورك تايمز أن السعودية والأمارات واسرائيل أدت دوراً مهماً في اقناع الولايات المتحدة بعد معارضة عبد الفتاح السيسي ( وزير الدفاع آنذاك) من أجل قمع الاخوان المسلمين وعدم التوصل لأي اتفاق معهم على الرغم من إعادة العسكر الى الحكم في مصر، مما يشير الى عودة النظام التقليدي الذب تحكمه دول غير ديمقراطية كما تبين الدراسة الحالية. ( The Newyork times,2013).

إن النظام الاقليمي خاصة فيما يتعلق بالنظام العربي ودوره في الهيمنة الاقليمية ،محدودة الأثر، وتظهر هذه المحدودة في المظاهر الآتية: ( Goldstone,2011).

1- مرض مصر يبدو أن الانقلاب العسكري وتراجع الوضع الاقتصادي سيدخلان مصر في مرض مزمن لا يبشر بأن تؤدي مصر دوراً مهماً في النظام الاقليمي أو في المنافسة على الهيمنة الإقليمية؛ إذ أن المؤشرات تشير إلى أن مصر مقبلة على حالة من عدم الاستقرار السياسي ، يضاف اليها تراجع الوضع الاقتصادي الذي يزيد من حالة عدم الاستقرار السياسي، ومن ثم فإن الانشغالات الداخلية التي يؤدي فيها الجيش المصري دوراً فاعلاً ستأخذ كثيراً من الجهود المصرية الدولية تنصب في الداخل الذي لا يمكن التنبؤ بحالاته، وبذلك تكون أكبر دولة عربية قد حيدت من التنافس على الهيمنة الاقليمية، ليس بفعل كامب ديفيد، وإنما بسبب التدخلات الخارجية التي ترفض أن تترك مصر تسير في مسار ديمقراطي يؤهلها إلى مزيد من الاستقلالية في القرار السياسي والاقتصادي، ولذلك يبدو أنه لا يمكن الاعتماد على مصر في المستقبل

القريب بالقيام بدور فاعل في القوة الاقليمية، وهذا ما يحقق الرغبتين الاسرائيلية والسعودية معاً لأهدافها الخاصة؛ فإسرائيل لا تريد حكماً ديمقراطياً مجاوراً لها، والسعودية لا تريد دولة عربية لها نفوذ عربي ودولي كما كانت تفعل مع تركيا.

2- ضعف العراق الذي لا يمكن أن يؤدي دوراً فاعلاً في النظام الاقليمي العربي فبعد نهاية التدخل الامريكي ومغادرة القوات الأمريكية بقي العراق مهدداً من جديد بعدم الاستقرار السياسي أضف الى ذلك التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية، وهو لا يمكن أن يخرج من الالتزام بالقضايا الداخلية لأنه أصيب بالمرض الطائفي التي ظهرت أعراضه في التطورات الأخيرة الموجهة ضد السنة قبل الأزمة في مصر.

3- تريد السعودية القيام بدور اقليمي فاعل؛ فبالرغم من القوة الاقتصادية التي تمتلكها الا ان غياب أي افق لعملية اصلاح سياسي يبقيها رهينة المحافظة على الوضع الراهن، ولعل الشواهد على ذلك كثيرة بدءاً منذ برودة العلاقات مع الولايات المتحدة الامريكية نظراً لموقف الولايات المتحدة الامريكية من الربيع العربي ومروراً بتخلي الادارة الامريكية عن نظام حسني مبارك والداعم السعودي لمواجهة المظاهرات في البحرين، وأخيراً الدعم السعودي للانقلاب العسكري في مصر.

إن استمرار السلوك العربي في تحطيم وتحجيم أي قوة عربية صاعدة وتحطيمها سيخلف واقعاً يندم عليه النظام الرسمي العربي، كما ندم عن كامب ديفيد التي أخرجت مصر من التنافس الاقليمي، وندم على العراق بعد التدخل الامريكي عام 2003. وستظهر نفس النظرية في مصر مرة أخرى، بعد الانقلاب على الديمقراطية التي تخشى الدول الفاعلة في المنطقة ان تكون نموذجاً يحتذى بها في الوطن العربي، ما يؤسس لدكتاتورية جديدة تساعد على خلق عدم الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي من جديد، وهذا ما يهدد مصالح الدول الاقليمية والكبرى في المنطقة حيث تتجه هذه الحالات بالشباب العربي نحو العنف والتطرف كما يحصل الآن في العراق وسوريا.

## ثانياً - مستقبل العلاقات العراقية المصرية بعد الربيع العربي.

1- فرضت التغيرات التي تشهدها الحياة السياسية المصرية منذ قيام ما يسمى بالربيع العربي ضرورة واضحة لتطور العلاقات العراقية - المصرية بشكل خاص والعربي بشكل عام ، ومستقبل الدور المصري على الصعيدين الاقليمي والعربي ، ونظراً لأهمية القضية فقد

عقدت الكثير من الندوات حول هذا الموضوع ، حيث ان البداية الحقيقية لدور مصر اقليمي حيوي ومستقبل افضل للإعاقات العراقية - المصرية يتمثل ذلك في بناء نظام سياسي عراقي ومصري يؤمن بفكرة القومية العربية ، فالسياسة الخارجية المصرية وان انطلقت من فكرة الامن الوطني المصري فأنها وفي سياق معالجتها مصادر التهديد تظل متشابكة مع العالم العربي ومن ضمنها العراق بشكل واضح جدا ، فمن الناحية الجيوسياسية لا يمكن أن تعزل مصر داخل حدودها ، فعلى مر التاريخ ارتبط الامن القومي المصري تقليديا باستقرار الحدود الجنوبية ، والجهة الشرقية (العراق) التي تحمي النظام العربي من اطماع الفرس (ايران) ، وحفاضا على تدفق مياه النيل مصدر الحياة الرئيسي للبلاد، واستقرار الحدود الشرقية للامة العربية (العراق) وجهة بلاد الشام و منطقة سوريا الكبرى لصد اي غزوات. (نافعة، 2014: 1-2).

**2-** في ظل المستجدات التي اوجدها ما يسمى بالربيع العربي اصبحت مصادر تهديد الامن القومي المصري منفتحة على جميع الاحتمالات ، وهو ما يستوجب من صانع القرار المصري الخارجي توثيق علاقاته الامنية في الحاضر والمستقبل مع العراق لحماية امن المنطقة العربية ومصر، فان مصر كذلك تحسب حساب لإيران واهدافها التوسعية في المنطقة خاصة وانها الان تلعب دورا سياسيا وعسكريا في سوريا ، بالإضافة الى تطوير برنامجها النووي، وفي ذلك خطورة على امن مصر الخارجي. (نافعة، 2014: 1-2).

**3-** ان مصر تسعى لبناء علاقات متينة مع البلدان العربية والعراق خاصة من خلال اقامة نظام حكم قوي ينطلق من مبدأ الحفاظ على قدرات العالم العربي والعراق وتأمين جميع مصادر التهديدات الخارجية سواء كانت من اسرائيل او من ايران جارة العراق. (نافعة، 2014: 2-3).

**4-** تشير معظم المؤشرات السياسية والاقتصادية الى ضعف الدورين المصري والعراقي بسبب ما تعانيه الدولتين من ضعف شديد رغم الانفاق العسكري الكبير ، وعوائد النفط ، اذ تعاني الدولتين من بطالة شديدة وتراجع في معظم المؤشرات الاقتصادية والحريات ووجود جماعات ارهابية في البلدين الامر الذي اثر على دورهما في النظام الاقليمي العربي وبالتالي سيؤثر على مستقبل البلدين كفاعلين اساسيين. (Legatom, 2012 : 1-3).

**5-** إن تراجع الدور المصري والعراقي وانهماكهما في التحديات الداخلية أدى الى ضعف دورهما في ملف الصراع العربي الاسرائيلي، ونتيجة لغياب الدعم العربي المؤثر، كما ان غياب الدور المصري والعراقي الداعم للقضية الفلسطينية وانحسار فرص السلام وازدواجية الى التحيز الأمريكي واستمرار ابتلاع الاراضي الفلسطينية، شكل فرص ضئيلة في قيام أي دولة فلسطينية، وهذا أدى الى ازدياد دور اسرائيل في المنطقة من خلال هيمنتها في وقت ضعف فيه الدورين المصري والعراقي.(Baker, 2011).

**6-** رفض الدول العظمى التدخل لحماية النظامين السياسيين في العراق ومصر لما فيه مصلحة لتلك الدول بإبقاء الضعف العربي حتى لا تقوى علاقة مصر بالعراق ، ومن مصلحة تلك الدول تحطيم وتحجيم دوري مصر والعراق والتباعد بينهما كقوتين صاعدتين، مما يؤسس لخلق واقع من عدم استقرار الجانب الامني والسياسي والاجتماعي لتنفيذ مصالحها القومية.(Geeladstone, 2011).

الغائبة

والنتائج

## الخاتمة

هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر التدخل الأمريكي في العراق، على العلاقات العراقية المصرية منذ 2003 – 2011 ، وقد بين الباحث من خلال دراسته طبيعة العلاقات ما بين العراق ومصر في فترة الدولة العراقية خلال العهد الملكي من 1921 وحتى 1958 حيث كانت الدولتان تتمتعان بعلاقات جيدة في تلك الفترة، وقد عززت العلاقات بينهما في الفترة التي أعقبت وفاة الملك غازي بن فيصل الأول، بسبب وجود هدف قومي مشترك وهو إنقاذ فلسطين من اليهود الذين اغتصبوها من العرب وناصرتهم بريطانيا على ذلك.

اما في فترة العهد الجمهوري كانت العلاقات العراقية المصرية تتصف بصفات العداء تارة والصدافة تارة أخرى بسبب تضارب مصالحها، وبسبب وجود لاعبين دوليين في المنطقة وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، ففي الفترة من 1958 – 1963 تحسنت العلاقات ما بين العراق ومصر، ولكن العلاقات عادت وساءت بعد توقيع مصر اتفاقية كامب ديفيد مع التدخل الإسرائيلي وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية، واستمر ذلك حتى عام 1990، إذ إن مصر بقيادة حسني مبارك وقفت إلى جانب التحالف الدولي ضد العراق عندما قام العراق بغزو الكويت، ثم كانت طبيعة العلاقات بين مد وجزر في الفترة من 1990 حتى 2003 ثم تكشف الوثائق السرية أن لمصر دوراً مهماً في التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية، حيث أن مصر قدمت كافة التسهيلات للولايات المتحدة الأمريكية عندما قام بالتدخل في العراق عام 2003، وقد كان طابع المصالح الوطنية هو الغالب في العلاقات من بعد التدخل الأمريكي في العراق عام 2003، وحتى 2011 أي بداية الثورة المصرية والتي أدت إلى سقوط نظام حسني مبارك.

وكانت الولايات المتحدة الامريكية قد استغلت احداث الحادي عشر من ايلول لتنفيذ مخططاتها في منطقة الشرق الاوسط، من خلال قيامها بأبرام اتفاقيات في مختلف المجالات مع دول تلك المنطقة ، واقامة مناطق تجارة حرة، اما عن الموقف المصري من التدخل الامريكي في العراق فقد كان متبايناً بين الرسمي المؤيد والداعم للتدخل، وبين الموقف الشعبي المعارض والمناهض للتدخل.

إن سمة التقارب كانت هي السمة الابرز في العلاقات العراقية المصرية التي تطورت بشكل واضح وكبير في اعقاب التدخل الامريكي في العراق.

فقد كشفت الدراسة ان السياسة الخارجية للبلدين قد اتت ثمارها، فقد وضعت العلاقات السياسية العراقية المصرية على مسار جديد، على الرغم من ظهور بعض الآراء التي تتحدث عن تراجع حجم هذه العلاقات.

وقد تناولت الدراسة من خلال احصاءات حجم الزيارات الميدانية بين البلدين لشخصيات عراقية ومصرية بمختلف المستويات.

واما في الجانب الاقتصادي فقد توصلت الدراسة الى ان المؤتمرات الاقتصادية التي عقدت بين البلدين لعبت دورا في تعزيز تلك العلاقات ، حيث ان تلك المؤتمرات الاقتصادية شكلت فرصة مناسبة لتطوير العلاقات الاقتصادية في المحاولة للوصول الى شراكة اقتصادية حقيقية تسمح بتوسيع آفاق التعاون بين البلدين، كما ان تنوع الاجتماعات المشتركة بين البلدين وفي مجالات مختلفة كان احد الاهداف الرئيسية لتذليل الصعوبات التي تواجه العلاقات بين العراق ومصر.

## نتائج الدراسة

واظهرت الدراسة جملة من الممارسات والاتجاهات وهي (نتائج الدراسة) يمكن ايجازها بالتالي:

1- كانت العلاقات العراقية المصرية تتصف بالتقارب والتنسيق خلال المراحل التاريخية منذ تأسيس المملكة العراقية، ولكنها مرت بمراحل عداء في بعض الفترات التاريخية خلال العهد الجمهوري.

2- كان هناك توافق ما بين العراق ومصر حول القضايا الإقليمية والدولية في الفترة من 1921 وحتى قبيل الفترة التي سبقت التدخل العراقي للكويت عام 1990، ثم أصبح هناك حالة من اللاتوافق بين البلدين في الفترة من عام 1990 وحتى 2003 بسبب مواقف العراق الإقليمية والدولية.

3- كان الدور الأمريكي حاضراً في العلاقات بين العراق ومصر، حيث حدث هناك بعض الانفراج في العلاقات العراقية المصرية في الفترة من 2003 وحتى 2011، حيث تم استئناف الزيارات، وعقدت الاتفاقيات، وحدث بعض الانفتاح بين البلدين، بالرغم من حادثة اغتيال السفير المصري في بغداد، إلا أن ذلك لم يؤثر على العلاقات بين البلدين.

4- كان لمصر الدور الكبير في التدخل الأمريكي في العراق، فالخارجية المصرية خلال هذه الفترة كانت أسيرة التأثيرات الأمريكية فيما يخص العراق، إذ أن مصر قدمت كافة التسهيلات للولايات المتحدة الأمريكية من أجل التدخل في العراق.

5- أن التدخل الأمريكي للعراق عام 2003، وعلى لسان الامين العام للأمم المتحدة: " بأن الحرب على العراق جاءت غير قانونية وغير شرعية وتتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة" حيث أن قرار الحرب جاء وفق وثائق وتقارير مفبركة بشأن اسلحة الدمار الشامل في العراق.

6- كانت مواقف مصر والعراق تجاه بعضهما، اثناء الازمات السياسية، فيما يتعلق بغزو العراق للكويت والحصار الأمريكي على العراق، وحتى الحرب الأمريكية على العراق عام 2003، كانت جميع المواقف تتسم بالتعاون احياناً والصراع احياناً اخرى، إلا أن الصراع كان يمثل الشكل الابرز في العلاقة بين الدولتين.

7- تزايد التقارب المصري - العراقي مع قرب انتهاء تواجد القوات الأمريكية في العراق، الامر الذي جعل من مصر تسارع في المبادرة الى زيادة التعاون بالمجال السياسي والاقتصادي والثقافي.

8- تشير معظم المؤشرات السياسية والاقتصادية الى ضعف الدورين المصري والعراقي بسبب ما تعانيه الدولتين من ضعف شديد رغم الانفاق العسكري الكبير، وعوائد النفط، وعوائد قناة السويس لمصر، إذ تعاني الدولتين من بطالة شديدة وتراجع في معظم المؤشرات الاقتصادية والحريات ووجود جماعات ارهابية في البلدين الأمر الذي أثر على دورهما في النظام الاقليمي العربي.

9- ضعف العراق الذي لا يمكن أن يؤدي دوراً فاعلاً في النظام الاقليمي العربي فبعد نهاية التدخل الأمريكي، بقي العراق مهدداً من جديد بعدم الاستقرار السياسي أضف الى ذلك التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية.

قائمة

المصادر والمراجع

## قائمة المصادر والمراجع

- ❖ بارزي، تريتا(2008) **حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين إيران وإسرائيل والولايات المتحدة**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- ❖ اليزاز، عبد الرحمن (1963). **نظرات في التربية والاجتماع والقومية**، مطبعة العاني: بغداد.
- ❖ تريب، تشارلز(2006) **صفحات من تاريخ العراق المعاصر**، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون.
- ❖ جبار، عباس عطية (1983). **العراق والقضية الفلسطينية 1932 — 1942**، مطبعة الجامعة، بغداد.
- ❖ الجندي، إنعام (1959). **إلى أين يسير الشيوعيون بالعراق**، دار النشر العربية: بيروت.
- ❖ حسن، اسماء محمد محمود(2012)، **العلاقات المصرية العراقية من 1922-1952**، جامعة عين شمس، مصر، ط1.
- ❖ الحصري، ساطع(1984). **صفحات من الماضي القريب**، دار العلم للملايين، بيروت.
- ❖ حقي، سعد،(2012)، **مبادئ العلاقات الدولية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن ، ط3.
- ❖ حمادة، محمد عابدين، محمد تيسير(د.ت). **فيصل ابن الحسين من المهد الى الحد**، دار المطبعة السورية، دمشق.
- ❖ الحمد، جواد(1998). **تقرير حول المواجهة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان.
- ❖ حميدي، جعفر عباس (1980). **التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953-1958**، ط2، ج5. مكتبة النجف: العراق.

- ❖ ديار، جون(2008). الفوضى التي نظمها: الشرق الأوسط بعد العراق. بيروت،  
الدار العربية للعلوم ناشرون، ص57
- ❖ دراج، فيصل(2007). من أين يأتي العجز العربي من كتاب العالم العربي ومعضلاته  
والاصلاح المنشود، مطبعة السفير وزارة الثقافة، عمان، الاردن.
- ❖ درويش، ساند(1990).الكتاب الأبيض والموقف العربي من أزمة الخليج، دائرة للنشر  
والترجمة ،عمان، الأردن.
- ❖ ديب، كمال (2003). زلزال في أرض الشقاق [العراق 1915-2015]، بيروت،  
الفارابي، ص275 .
- ❖ الزبيدي، حمزة (2011).ادارة المصارف استراتيجية تعبئة الودائع وتقديم الائتمان،  
الوراق للنشر والتوزيع، عمان، ط1.
- ❖ الزبيدي، محمد حسين (1983). ثورة 14 تموز 1958 في العراق، دائرة الشؤون  
الثقافية: بغداد.
- ❖ سرحان، عبد العزيز(2005). الامم المتحدة اختيار المصير الشرعية او الاستعمار  
الامريكي ، دار النهضة العربية .
- ❖ سعد، حميد(1983)، قراءة في أوراق عربية على ضوء الحرب العراقية الايرانية،  
منشورات وزارة الثقافة والاعلام، دائرة الشؤون الثقافية والنشر، بغداد، العراق.
- ❖ السهروردي ، نجم الدين (1989) .التاريخ لم يبدأ غدا حقائق واسرار عن ثورة رشيد  
عالي الكيلاني 41و58 في العراق ، ط2، شركة المعرفة للنشر و التوزيع ، بغداد.
- ❖ الشاهر، شاهر(2009) . اولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث ايلول  
2001. منشورات الهيئة العامة للكتاب ، وزارة الثقافة ، دمشق ، سوريا.
- ❖ شَميس، عبد المنعم (23 يوليو). الثورة العربية الكبرى، القاهرة، مصر. ط1.
- ❖ شميظ، وليد (2005) . امبراطورية المحافظين الجدد - التضليل الاعلامي وحرب  
العراق، دار الساقى، بيروت ، لبنان .

- ❖ صدام، حسين (1980). الشعب مصدر القوة والعطاء، دار الحرية، ص34، بغداد
- ❖ عبد الحميد، صبحي (1983). أسرار ثورة 14 تموز 1958 في العراق، مطبعة الأديب البغدادية: بغداد.
- ❖ العبيدي، مصطفى علي(2008). صفحات من التدخل العراق، دار العربية للعلوم ناشرون، بيروت.
- ❖ العلوان، شريف جود(1980).تسوية كامب ديفيد ومستقبل الصراع العربي الصهيوني ، دار واسط للنشر :ص120-121.
- ❖ العلوجي، عبد الكريم(2007). الصراع على العراق من التدخل البريطاني إلى التدخل الأمريكي، القاهرة، الدار الثقافية ، ص90.
- ❖ علي، احمد فريد (1970). كفاح الشباب وظهور جمال عبد الناصر، الدار القومية للطباعة والنشر: مصر.
- ❖ العمري، محمد طاهر(1979). تاريخ مقدرات العراق السياسية، مطبعة الفلاح، بغداد.
- ❖ الغنيمي، محمد (1975) . التنظيم الدولي والنظرية العامة ، منشأة المعارف ، القاهرة ، مصر.
- ❖ غولمن، ولدمار (1965). عراق نوري السعيد. بيروت، لبنان، ط1.
- ❖ قطيشات، ياسر(2002).السياسة الخارجية الأردنية المصرية اتجاه أزمة الخليج الثانية، 1990—1991، دار الكندي للنشر والتوزيع، اربد، الأردن.
- ❖ القطيط، جهاد(2006). العرب ومقاطعة اسرائيل ، مركز دراسات الشرق الاوسط : ص 7-8،عمان.
- ❖ كلارك، رمزي (1992). النار هذه المرة: جرام الحرب الامريكية في الخليج، ترجمة مازن حماد، الشركة الاردنية للصحافة والنشر، ص31،عمان.
- ❖ كيرك، جورج (1963). السياسة العربية المعاصرة، ترجمة عبد الواحد ومحمد الخولي، الدار القومية للنشر والتوزيع: القاهرة.

- ❖ محسن ،جاد (2005) . الهجوم الامريكى البريطانى على العراق من وجهة نظر القانون الدولي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- ❖ مردان، جمال، مصطفى (1990). عبد الناصر والعراق، المكتبة الشرقية للطبع والتوزيع.
- ❖ مصطفى، نادية محمود، وعمر دراج(2003).مصر والامة، العدوان على العراق الدلالات، التدايعات، الضرورات، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة، ط1.
- ❖ مفتاح، فكري نامق (د.ت). سياسة العراق الخارجية. دار الرشيد: بغداد.
- ❖ الموسوي، موسى (1972). إيران في ربع قرن، دون دار نشر.
- ❖ النشاشيبي، ناصر الدين (1962). ماذا جرى في الشرق الأوسط، منشورات المكتب التجاري: دار الكتب.
- ❖ النهار، غازي (1992). القرار السياسي الخارجي تجاه ازمة الخليج العربي :ص18، عمان.
- ❖ الهزايمة، محمد عوض(1999). السياسة الخارجية الاردنية في النظرية والتطبيق مع المعاهدة الاردنية الاسرائيلية، ط1، دار عمار، عمان.
- ❖ هلال، علي الدين(2007). التحولات الديمقراطية في الوطن العربي، من كتاب فيصل دراج، (2007). العالم العربي ومعضلاته والاصلاح المنشود، عمان ، الاردن.
- ❖ هيكل، محمد حسنين (1986). ملفات السويس. مركز الأهرام للترجمة والنشر: القاهرة.
- ❖ ولتر، ج، بوين (1993). الاسرار الخفية لحرب الخليج، ترجمة طلعت غنيم و عبد السلام نوير، دار الكتاب العربي،:ص22، دمشق.

## الدوريات

- ❖ اسامة، الغزالي(2003). الزلزال العراقي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد152، نيسان، المجلد 38.
- ❖ البرصان، احمد(2010).العراق بعد الانسحاب الامريكي و الامن القومي العربي، مجلة آراء حول الخليج ، العدد(73)، تشرين الاول 2010.
- ❖ البغدادي، عبد اللطيف،( 1977)، مذكرات عبد اللطيف البغدادي، المكتبة المصرية الحديثة ، القاهرة.
- ❖ البكوش، الطيب، الخليج بين الهيمنة والارتزاق، ب. م. ن، مؤسسات، ع. عبد الكريم عبد الله، ب.ت، ص19.
- ❖ التميمي للكويت"، الكويت،(1995) المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ص48.
- ❖ جاد، عمار(2003).السياسة الخارجية المصرية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، العدد 152.
- ❖ جعفر، جعفر ضياء، والنعمي، نعمان سعد الدين،(2004). أسلحة الدمار الشامل: الاتهامات والحقائق، مجلة المستقبل العربي، العدد 360، ص54- 57.
- ❖ الحريري، جاسم يونس(2006). تداعيات التدخل الأمريكي للعراق على الأمن الخليجي، مجلة شؤون خليجية ، العدد 44، ص124-127.
- ❖ حسيب، خير الدين(2003). الحرب الأمريكية على العراق... إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، العدد 290، ص6.
- ❖ زرنوقة، صلاح سالم(2005). السياسة العربية لمصر: نقد واستشراف، مجلة السياسة الدولية، العدد16، القاهرة مصر.
- ❖ السرحان، صايل (2012). اثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات التركية العربية 2002-2011. المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية ، وزارة التعليم العلي والبحث العلمي، الجامعة الاردنية ، م 6 عدد(2) عمان.

- ❖ سرور، عبد الناصر (2005). اثر العامل الخارجي على السلوك السياسي المصري تجاه العراق خلال ازمة الخليج الثانية 1990-1991. مجلة الجامعة الاسلامية ، سلسلة الدراسات الانسانية، م13، عدد1 .
- ❖ سيسين، السيد(1993). تغيير العالم، جدلية السقوط والصعود والوسطية، التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
- ❖ الشهواني، هاشم حسن حسين (2011). العلاقات العراقية - المصرية وافاقها المستقبلية ،مجلة دراسات اقليمية ، جامعة الموصل، العراق،(21) .
- ❖ الصائغ، محمد يونس (2009). اسانيد الولايات المتحدة الامريكية بشأن الحرب الاستباقية ، مجلة الرافدين للحقوق ،(40): ص220-282.
- ❖ أبو طالب، حسن(2000). العراق على مشارف قرن جديد، مجلة السياسة الدولية، العدد139، كانون الثاني،2000.
- ❖ عبد الشافي، عصام(2003). مؤسسات صنع القرار الامريكي وادارة الأزمة العراقية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، العدد 152.
- ❖ عبد الغني، محمد شحات(2004). ندوة بعنوان "حرب العراق وتداعياتها الاقليمية والدولية"، مجلة شؤون خليجية، العدد206، ص38.
- ❖ عبد الملك، في العلاقات الكويتية العراقية 1921-1990" ندوة بحثية بعنوان "الغزو العراقي للكويت"، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، [1995]، ص48.
- ❖ عبد الوهاب، أيمن السيد(1990). مصر ومحاولة احتواء الأزمة ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد102، 15-19.
- ❖ عبدالرزاق، حسين (1990).مجلة اليسار، القاهرة العدد7:ص10-13.
- ❖ العقوبات السياسية: (قرارات مؤتمر وزراء الخارجية والاقتصاد والمال العرب، الصادر في بغداد بتاريخ 1979/3/31م نفلا عن: جريدة البعث، العدد1516 بتاريخ 1979/4/1م.)

- ❖ علي، أمنة محمد (2012). العراق ودول الجوار. سياسة الانفتاح وابعادها الاقتصادية، مجلة الدراسات الدولية ، جامعة بغداد، العدد (52):130-134.
- ❖ علي، مغاوري شلبي(2003). الاقتصاد العراقي من الحصار الى ما بعد الحرب، مجلة السياسة الدولية، العدد152، المجلد38، 2003، القاهرة.
- ❖ العناني، خليل(2003). الاقتصاد الامريكي حسابات التكلفة والعائد، مجلة السياسة الدولية، القاهرة ، العدد 152.
- ❖ غالي، بطرس(1990). حصار الدبلوماسية المصرية ، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد103.
- ❖ محمود، علي نعيم (2010). موقع العراق في الخارطة النفطية الدولية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية ، جامعة الانبار، (4): ص395-431.
- ❖ المشاقبة، عاهد(2013). البعد السياسي للعلاقات العربية الصينية وفاقها المستقبلية، مجلة دراسات العلوم الانسانية و الاجتماعية ، م 21، عمان.
- ❖ نافعة، حسن، (2014)، مصر والعالم العربي، رؤية مستقبلية، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، (ندوة) المنتدى الثقافي المصري.
- ❖ نوار، ابراهيم(2003). مستقبل العراق مهمات اعادة البناء السياسي والمؤسسي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد152، نيسان، المجلد 38.
- ❖ الهزاط، محمد(2003). الحرب الأمريكية ضد العراق في ميزان القانون الدولي، مجلة المستقبل العربي، العدد 290، ص39.

### الدراسات

- ❖ الازدي، عادية(2003). إيران والعراق، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 48.

- ❖ بيلز، اليسون (2005). التحكم الامني العالمي في التسلح ونزع السلاح والامن الدولي، ترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت .
- ❖ الجنابي، حسن،(2011)، الاستبداد والتنمية في العراق، المعهد العراقي للشؤون المستقبلية، بغداد.
- ❖ زيد، عبد الجليل(2011)، مصر وأفاق الخليج، رحلة البحث عن دور في بيئة صغيرة، مفكرة الاسلام ، تشرين الثاني.
- ❖ شقير، شفيق (2003)، قراءة في مواقف الدول العربية من العراق، 25 اذار، قطر.
- ❖ صندوق النقد الدولي، (2008)، مؤشرات اقتصادية عراقية، ابو ظبي، الامارات العربية.
- ❖ أبو غزاله، حاتم صدقي(1980)، كامب ديفيد، تسوية أم تصفية— اللجنة الأدبية، عمان.
- ❖ محمود، فارس تركي (2001). العلاقات المصرية الامريكية 1991-2001. مركز الدراسات الاقليمية ، جامعة الموصل.
- ❖ مصر وأمريكا- عرض تاريخي (د.ت). مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية في الأهرام.
- ❖ نعوم(2014). دراسة تشومسكي، الهيمنة ام البقاء السعي الامريكي الى السيطرة على العالم.

### الرسائل الجامعية

- ❖ خماس ، عدي اسعد (2011). التدخل الامريكي للعراق واثره على العلاقات العراقية - الاردنية. 2003 - 2010، رسالة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية ، جامعة الشرق الاوسط، عمان.
- ❖ الشبخلي، صلاح الدين اسماعيل (1980). العلاقات العراقية المصرية 1952-1961. رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد.
- ❖ عبد، عبدالله كاظم(1989)، دور العراق السياسي في جامعة الدول العربية 1945-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، العراق.
- ❖ محي الدين، جهاد مجيد (1977). العراق والسياسة العربية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس: مصر.

## الوثائق والصحف

- ❖ أعمال مؤتمر القمة العربي الثاني عشر (1982)، 6 ايلول، فاس، المغرب.
- ❖ تلحمي، سعد (2007)، زيادة المساعدات الامريكية الإسرائيلية، صحيفة الحياة اللندنية، 30 تموز، لندن.
- ❖ الشطني، عصام (2002)، شخصية السياسة الخارجية الامريكية اتجاه العراق، جريدة الدستور الاردنية، 18 تموز، عمان.
- ❖ صبري، كامل (2006)، رحلة الى الماضي (الصراع بين نوري سعيد وجمال عبد الناصر) صحيفة الجريدة، بغداد.
- ❖ صحيفة الشرق الاوسط (2005)، مقتل السفير المصري المخطوف في بغداد، تموز 2005.
- ❖ عبد القادر، شامل (2009)، الحرب على العراق القصة الكاملة للعدوان على العراق واحتلاله عام 2003، جريدة مصر الحرة، ايار، 2009، القاهرة.
- ❖ القدس العربي (2006)، اسرار غزو العراق ، 28 شباط، 2006، لندن.
- ❖ مجموعة خطب وتصريحات جمال عبد الناصر، القسم الثاني.
- ❖ نيويورك تايمز الامريكية (1990)، حديث الرئيس المصري حسني مبارك، 8 تشرين الثاني.

## الانترنت

- ❖ الحسنوي ، ظاهر، افاق استراتيجية ، العلاقات العراقية -المصرية، جريدة الصباح، المصدر: <http://www.alsabaah.com>.
- ❖ شفيق، منير (2010). قدرات سياسات القوى الدولية في الشرق الاوسط (11/تشرين 2010). [www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net).
- ❖ العلاف، ابراهيم (2010) موقع العراق في الاستراتيجيات الامريكية المعاصرة (2/تشرين 2010). [www.allafospot.com](http://www.allafospot.com).

❖ شوقي، احمد، الضغوط الامريكية تعيد السفارة المصرية الى بغداد، لسان العرب ،

المصدر: <http://Isanul-arab.maktoobblog.com/361496>

❖ دعوة الشركات المصرية للمشاركة في اعمار العراق ، صحيفة الشرق الاوسط ، العدد

10905 ، 2008/10/6

المصدر: <http://www.araborbit.net/news/news.asp?id=192>

❖ خليفة ، اسراء ، تفاهم عراقي مصري على التنسيق في مجالات الاستثمار ، صحيفة

الصباح ، المصدر

<http://www.alsabaah.com/paper.source?=akbar&mlf->

[interpage&sid=7889](http://www.alsabaah.com/paper.source?=akbar&mlf-interpage&sid=7889)

❖ رغبة العراق - مصرية لتعزيز التعاون في المجال النفطي ، الاخبار المحلية ، 6 تشرين

الثاني / اكتوبر 2008 ، على الموقع <http://www.nilenews>

❖ دعوة الشركات المصرية للمشاركة في اعمار العراق ، المصدر السابق.

❖ وفد مصري الى بغداد قريبا لبحث اعادة تأهيل حقول النفط العراقية ودراسة فرص

الاستثمار ، على الموقع

❖ <http://www.iraqalaan.com/bmwetheworld9402-print.shtml>

❖ التجارة الخارجية ، المتحدة للبرمجيات ، على الموقع <http://www.kenanaoline>

page2965.com

❖ العراق ومصر يوقعان مذكرة التفاهم في المجال الصناعي ، (راديو دجلة ) على الموقع

<http://www.ma3hd/net/arab61696>

❖ اسراء خليفة، تفاهم عراقي مصري على التنسيق في مجالات الاستثمار، صحيفة

الصباح الموقع:

<http://www.alsabaah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpag>

e&sid=78

- ❖ قطيشات ، ياسر(2011/2/5)،الامن الوطني الاردني والاستقرار في الشرق الاوسط  
موقع الحوار المتمدن العدد،3268 [www.ahewar.org](http://www.ahewar.org)
- ❖ الجزيرة (2014)، مستقبل العلاقات العربية العراقية، انظر الموقع  
[www.aljazeera.net](http://www.aljazeera.net)
- ❖ موقع مفكرة الاسلام (2005)،اليد الخفية وراء مقتل السفير المصري 11/ تموز ، انظر  
الموقع [www.dormsr.com](http://www.dormsr.com)
- ❖ دول العالم تدين مقتل السفير المصري(2005)[www.news-bank.net](http://www.news-bank.net)
- ❖ الشالجي، وسام (2014)، لماذا اسقط النظام الملكي في العراق ومن كان وراء ذلك،  
المنتدى العربي للدفاع والتسليح ، 27 /تشرين الثاني defence-arab.com

## المراجع الاجنبية

1-C,G Jacobson (1996) The New World Order's Defining Crisis: The Clash of Promise and Essence, Dartmouth Company, London, Britain.

2-lawrance Robert, 2006, A. US. Mideast Trade Agreement : A Circle of Opportunity Policy Analysis in International Economic No 18, November.

3- Julian, pack (1984) the Regan Administration and the Palestinian Question : the First Thousand Days Washington , D.C : Institute for Palestine Studies, 1984.

4- Terry, Anderson . H. (2011), Bush's Wars, Oxford University, Press , London 1<sup>st</sup> ed.

5- Ireland , Philip Willard (2007), Iraq, a study in diplomatic development, 1<sup>st</sup> ed, oxford university press.

6-Goldstone A. Jack (2011) understanding the revolutions eastern Auto crisis foreign affairs may, June.

<http://www.Foreignaffairs.Com/articles/6540jack.Gallstone/2011>.

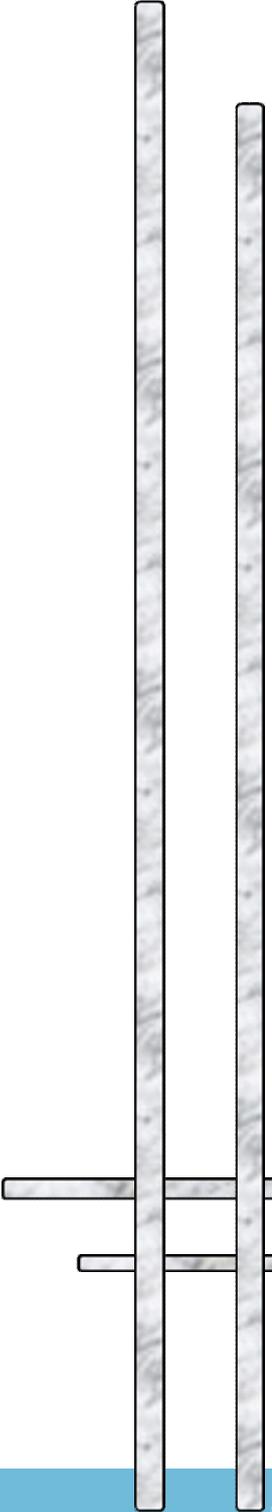
7- the new york times (2013) august /8/ how American hopes for deal in Egypt were understood.

<http://www.anytime.com> 8/8/2013/ 19:00

8- baler, Janur(2011). Ugly partisan politics, April

<Http://edition.cnn.com> 2011/9/8.

9-P.R.O.F.O. 871. Report on middle east conference held in Cairo and jurislim, march 12.to1921.



الخبز ائط

والملاحق



• الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الموقعة بين البلدين بعد 2003/4/9 لغاية 2010/12/31

1. مذكرة تفاهم بشأن التعاون في مجالات الكهرباء والطاقة: وقعت في القاهرة من قبل وزير الكهرباء العراقي ووزير الكهرباء والطاقة المصري في 2003/11/10.
2. برنامج التعاون الثقافي والعلمي: وقع في القاهرة من قبل وزير التعليم العالي والبحث العلمي في البلدين، في 2004/12/28.
3. مذكرة تفاهم في مجالات الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية: وقعت في القاهرة من قبل وزير الأعمار والإسكان العراقي ووزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية المصري، في 2005/12/18.
4. مذكرة تفاهم للتعاون الصحي والدوائي: وقعت في القاهرة من قبل الوكيل الإداري لوزير الصحة العراقي ومساعد وزير الصحة المصري، في 2009/3/11.
5. مذكرة تفاهم حول التعاون الثنائي والحوار الاستراتيجي بين البلدين: وقعت من قبل وزير خارجة البلدين في القاهرة بتاريخ 2009/7/11.
6. مبادرة للتعاون الاستراتيجي بين جمهورية العراق وجمهورية مصر العربية في مجال البترول والغاز: وقعت في بغداد بين وزير النفط العراقي ووزير البترول المصري بتاريخ 2009/5/20.
7. البروتوكول الخاص بالتعاون البرلماني الدولي بين مجلس النواب العراقي ومجلس الشعب المصري: وقع في القاهرة من قبل رئيس مجلس النواب العراقي ورئيس مجلس الشعب المصري بتاريخ 2006/6/23 .
8. الاتفاقيات التجارية: بروتوكول تنفيذي لإقامة منطقة التجارة الحرة بين العراق ومصر وقع في القاهرة بتاريخ 2001/1/18 إعمالاً للبرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين الدول العربية ، ولازال ساري المفعول.

وهناك مذكرات تفاهم تم التوقيع عليها خلال زيارة المسؤولين العراقيين إلى القاهرة وهي:-

12. مذكرة تفاهم في مجال التعاون السياحي: وقعت في القاهرة في 2009/12/13 من قبل وزير الدولة لشؤون السياحة والآثار في جمهورية العراق ووزير السياحة في مصر.

13. مذكرة تفاهم تنفيذية بين وزارتي الصحة في البلدين بشأن آلية علاج المرضى العراقيين في مصر: وقعت في القاهرة بتاريخ 2010/1/14.

14. مذكرة التفاهم في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات: وقعت في القاهرة بتاريخ 2009/11/16 من قبل وزير الاتصالات في جمهورية العراق ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر.

15. مذكرة تفاهم في مجال التأمين الاجتماعي: وقعت في القاهرة بتاريخ 2007/7/1، بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية ووزارة المالية - الهيئة القومية للتأمينات الاجتماعية والمعاشات في مصر.

16. مذكرة تفاهم في مجال الشؤون الاجتماعية: وقعت في القاهرة بتاريخ 2010/7/4، بين وزارة العمل والشؤون الاجتماعية العراقية ووزارة التضامن الاجتماعي في مصر.

17. مذكرة تفاهم في مجال النقل الجوي: وقعت في القاهرة بتاريخ 2010/8/11، بين سلطتي الطيران المدني في العراق و مصر.

• توقيع برنامج تنفيذي في مجال الرياضة: وقعت في القاهرة بتاريخ 2010/10/4، بين وزارة الشباب والرياضة العراقية والمجلس القومي للرياضة المصري، وذلك تفعيلاً لمذكرة التفاهم الموقعة في القاهرة بتاريخ 2009/11/3 خلال اجتماعات الدورة الأولى للجنة العراقية-المصرية المشتركة.

## **Abstract**

### **The impact of American intervention in Iraq on Egyptian-Iraqi relation**

**Prepared by Ahmed Salim Hussein Al-Jubory**

**Supervised by Ahed Msalam Suleiman Al-Mashaqbeh**

This study aimed to identify the effect of American interference in Iraq on Iraqi – Egyptian relations during the period from 2003 to 2011, So, this study studied the historical origins in Iraqi – Egyptian relations and it also tries to identify the corporation cases those happened in Iraqi- Egyptian relations in different historical periods either in the royal reign or in the republican reign. This study aimed to clarify the Egyptian situation on the formal and public levels toward American invasion to Iraq and shed light of on the dimensions the relation between Iraq and Egypt after American invasion from the political, diplomatic and economic.

The study used two methods and the theory of national reconciliation and the dor theory in the international relation that will lead to explanation the American external policy understanding through using the approach American international national reconciliation in the region especially in Iraq and the dor method that help on the ability in the role that use it the countries due to data analysis, factors, limitations available that figure the resources of the study.

The study answered on the pivot question ( what is the effect of American interference in Iraq on Iraqi - Egyptian relations ?)The study revealed many results that were the most important one that there were agreement between Iraq and Egypt about the political, economic and cultural. The study revealed that necessity of making decisions in both countries on doing more from corporation between Iraq and Egypt to unify Iraqi lands and independence, Egypt ought to increase more political relations to reach to peace in Iraq during real reconciliation among all Iraqi sectarians in order to back to Arabic unity.